الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

آثار قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري على القطاع الصناعي في الجزائر

خلال الفترة 2010–2019

إعداد الطالبة:
صونية بوقفة

إشراف الأستاذة:
فطيمة حاجي

أعضاء لجنة التقييم:

بولطيف بلال	أستاذ محاضر قسم ب	رئيسا
حاجي فطيمة	أستاذ	مشرفا
غطاس عبد الغفار	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020 – 2021

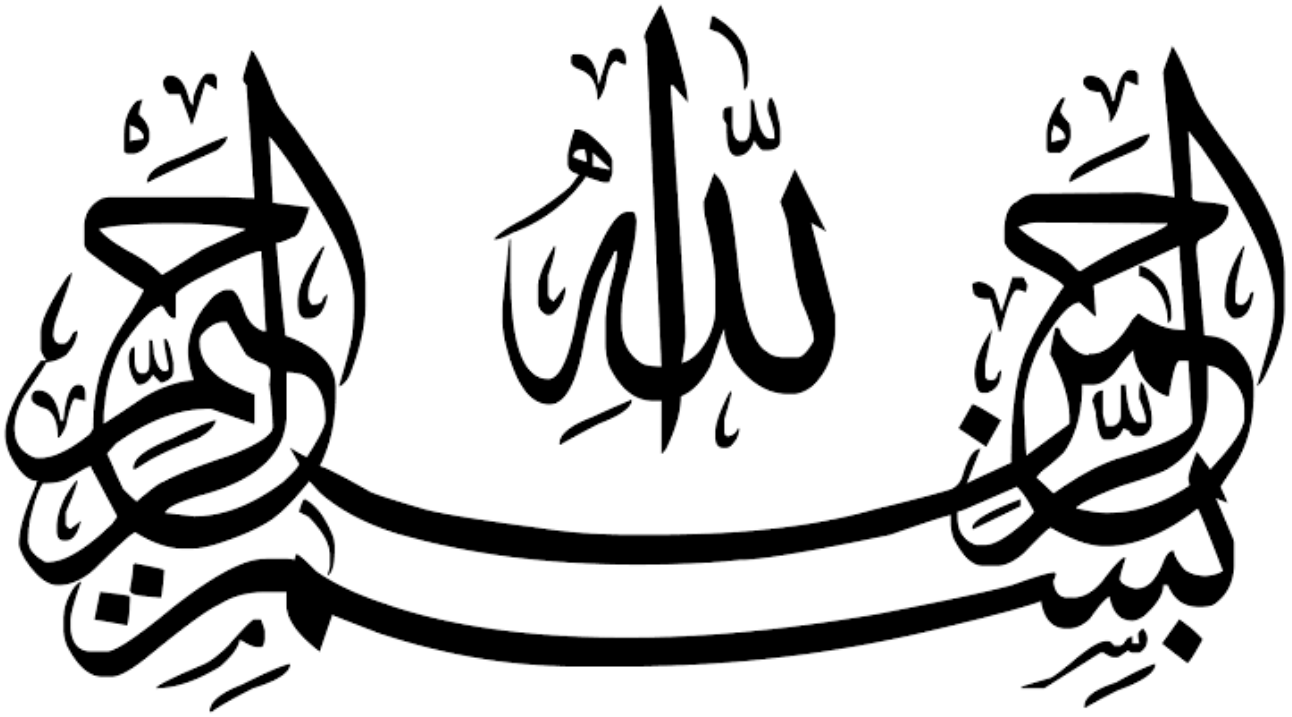
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي بفضله وعونه تم إنجاز هذا العمل المتواضع

ثم ومصداقا لقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم "من صنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء"

أتقدم بالشكر الخالص إلى من تكبدت عناء التصحيح والتصويب

الأستاذة المشرفة على هذا العمل فطيمة حاجي والتي نهنؤها بمناسبة ترقيتها لرتبة أستاذ التعليم العالي

إلى الأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة التقييم – كل باسمه – الذين تكبدوا عناء تقييم هذا العمل

إلى الأستاذ الدكتور عميد الكلية ميلود زنكري

إلى الأستاذ الدكتور رئيس قسم العلوم الإقتصادية وليد لعايب

إلى مهندس الكلية رشيد خوضري

إلى الجميع جزاكم الله خيرا

إهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين

إخوتي وأخواتي

الأحباب، الأصدقاء والزملاء

طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير موظفون، أساتذة وعمال

طلبة وأساتذة السنة الثانية ماستر مالية وتجارة دولية دفعة 2020-2021

إلى كل من سخرهم الله لي عونا وسندا

هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد الآثار التي يمكن أن تخلفها قواعد المنشأ –في اتفاق الشراكة الأورو جزائري– على القطاع الصناعي في الجزائر، خاصة من حيث إمكانية مساهمتها في نفاذ الصادرات الصناعية الجزائرية لأسواق الإتحاد الأوروبي، وكذا الاستفادة من المزايا التفضيلية في إطار هذا الاتفاق أو العكس.

توصلت الدراسة إلى أن قواعد المنشأ جاءت لتفرض قيدا جديدا على نفاذ الصادرات الصناعية الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لتحمل المنتج لأعباء إضافية مرتبطة بتكاليف قواعد المنشأ، كما أن تواضع التجارة الجزائرية البينية مع المغرب وتونس من جهة ومن جهة أخرى ما تشهده اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت في قواعد المنشأ، يحد من الاستفادة من تراكم المنشأ متعدد الأطراف في دعم التكامل الصناعي بينهم، كما تختلف أيضا عن قواعد المنشأ مع الإتحاد الأوروبي، هذا ما يجعل الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في المركز أي في الإتحاد الأوروبي، لتتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة الدول الأطراف بدلا من أن تستثمر في الجزائر كما ساهم ضعف وهشاشة القطاع الصناعي الجزائري في عدم الاستفادة من قواعد المنشأ والاتفاقية ككل.

الكلمات المفتاحية: قواعد المنشأ، اتفاق الشراكة الأورو جزائري، القطاع الصناعي الجزائري، الصادرات الجزائرية.

Abstract:

The study aimed at trying to determine the effects that the rules of origin can have -in the Euro-Algerian Partnership Agreement- on the industrial sector in Algeria, especially in terms of their possibility in contributing to the access of Algerian industrial exports to the European Union markets, and benefiting from the preferential advantages within the framework of this agreement or vice versa.

The study concluded that the rules of origin came to impose a new restriction on the entry of Algerian industrial exports to the countries of the Union, due to the high production costs which have been caused by the producer's bearing additional burdens related to the costs of the rules of origin, besides the modesty of intra-Algerian trade with Morocco and Tunisia in one hand and, on the other hand, The European partnership agreements with the Mediterranean countries that witnessed a discrepancy in the rules of origin that limits the benefit from the multilateral accumulation of origin in support industrial integration among them, it also differs from the rules of origin with the European Union, which makes foreign companies prefer to invest in the center, i.e. in the European Union, to enjoy their products freely Access to the markets of all the parties, instead of investing in Algeria. Furthermore, the weakness and fragility of the Algerian industrial sector also contributed to not benefiting from the rules of origin and the agreement as a whole.

Key words: Origin Rules, Euro-Algerian Partnership Agreement, Algerian industrial sector, Algerian exports.

الفهارس

فهرس المحتويات

الملخص	I
فهرس المحتويات	III–IV
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وقواعد المنشأ	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الملامح الأساسية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	**03**
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري، دوافعه وأهدافه	**03**
أولا: الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري	**03**
ثانيا: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة الأورو جزائري	**04**
المطلب الثاني: مضمون الاتفاقية (المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية)	**08**
أولا: الحوار السياسي والتنقل الحر للسلع	**09**
ثانيا: المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى والتعاون الاقتصادي	**10**
ثالثا: التعاون الاجتماعي والثقافي والتعاون المالي	**11**
المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	**12**
أولا: التعاون المالي للشراكة الأورو جزائرية في إطار برنامج MEDA 1 خلال الفترة (1995-1999)	**13**
ثانيا: التعاون المالي للشراكة الأورو جزائرية في إطار برنامج MEDA 2 خلال الفترة (2000–2006)	**13**
المبحث الثاني: أساسيات حول قواعد المنشأ	**14**
المطلب الأول: تعريف وأهمية قواعد المنشأ	**14**
أولا: تعريف قواعد المنشأ	**14**
ثانيا: أهمية قواعد المنشأ	**15**
المطلب الثاني: أنواع ومعايير تحديد قواعد المنشأ	**17**
أولا: أنواع قواعد المنشأ	**17**
ثانيا: معايير تحديد قواعد المنشأ	**18**
المطلب الثالث: لمحة عن قواعد المنشأ في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	**20**
أولا: معايير تحديد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري	**20**
ثانيا: إثبات المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري	**24**
خلاصة الفصل الأول	**27**

الفصل الثاني: تحليل الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	**28**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي الجزائري	**30**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن القطاع الصناعي في الجزائر	**30**
أولا: القطاع الصناعي في ظل مرحلة التخطيط	**30**
ثانيا: القطاع الصناعي الجزائري في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق	**32**
المطلب الثاني: بنية وأداء القطاع الصناعي الجزائري	**33**
أولا: المنتجات الرئيسة للصناعات الاستخراجية وواقعها	**34**
ثانيا: المنتجات الرئيسية للصناعات التحويلية وواقعها	**36**
المطلب الثالث: مشاكل القطاع الصناعي الجزائري	**44**
المبحث الثاني: آثار قواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	**52**
المطلب الأول: قواعد المنشأ وتكلفة الإنتاج	**52**
المطلب الثاني: قواعد المنشأ وقاعدة تراكم المنشأ	**57**
المطلب الثالث: قواعد المنشأ وتحويل الاستثمار	**62**
خلاصة الفصل الثاني	**68**
خاتمة	**69**
المراجع	**76**
الملاحق	

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية	10
2	طرق قياس قواعد المنشأ: التعريف، المزايا، العيوب	19
3	المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية (التطور السنوي للإنتاج الصناعي بكميات فيزيائية القطاع العام) (2010-2019)	35
4	توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي وحسب القطاع القانوني للسنوات (2010-2019)	38
5	تطور عدد العمال حسب النشاط الصناعي (القطاع العام) للفترة 2010-2019	40
6	تطور الصادرات الجزائرية حسب طبيعتها للفترة (2014-2018)	44
7	ترتيب تنافسية الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019	46
8	تطور معدل استعمال قدرات الإنتاج للقطاع الصناعي وفروعه للفترة (2010-2019)	47
9	هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2015-2020)	53
10	هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع أهم دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2016-2020)	54
11	الصادرات الجزائرية نحو الصين للفترة 2013-2018	55
12	الواردات الجزائرية من الصين للفترة 2013-2018	56
13	الصادرات الجزائرية نحو المغرب للفترة 2013-2018	58
14	الواردات الجزائرية من المغرب للفترة 2013-2018	59
15	الصادرات الجزائرية نحو تونس للفترة 2012-2017	60
16	الواردات الجزائرية من تونس للفترة 2012- 2017	61
17	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض بلدان الاتحاد الأوروبي نحو بعض دول وسط وشرق أوروبا مقارنة بالجزائر لسنة 2018	62
18	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	66

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نمو معدل تغير قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة 2010-2019	41
2	التغير السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي الجزائري (القطاع العام الوطني) خلال الفترة 2010-2019	42
3	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل دول وسط وشرق أوروبا 1994-2013	64

مقدمة

تميز الاقتصاد العالمي في التسعينات وبالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة بالتزايد الكبير لمحاولات ومبادرات التكامل الجهوي، والدخول في تكتلات واتفاقيات تجارية، حيث أصبحت أغلب دول العالم تنتمي إلى اتفاقيات جهوية للتبادل الحر، مما جعل المعاملات التجارية تتم بين التكتلات وليس بين الدول، بحيث أصبح الحديث عن المبادلات التجارية بين المجتمعات العالمية الاقتصادية، لتنتقل المنافسة بين فضاءات اقتصادية موحدة تخضع المبادلات التجارية بين أعضائها إلى نظام تفضيلي، في حين تخضع لنظام عادي مع غيرها، ويحدد منشأ البضائع محل التبادل كمعيار هام من هذا النظام. فإذا كانت الموجة الأولى من هذه التكتلات قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى "إحلال الواردات"، فإن العديد من الدول النامية انطلقت في موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي.

ويظهر هذا التوجه جليا في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الإتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في شكل اتفاقيات ثنائية، وكان اهتمام الإتحاد الأوروبي كبيرا بمسألة الشراكة مع الجزائر بشكل خاص، لما تتمتع به من سوق جديدة وواسعة، وموقع متميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي، وباعتبارها بوابة لإفريقيا وكذا قربها من أوروبا، وبدورها سعت الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية مع الإتحاد الأوروبي، وفي إطار مواكبة التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ورغبة منها في تطوير اقتصادها وتعاملاتها الخارجية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الشريكة، وذلك بفتح آفاق جديدة للمستثمر المحلي وتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات وزيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين.

وبعد سلسلة من المفاوضات انتهت بالتوقيع على الاتفاق في بروكسل (بلجيكا) في 2001/12/19، ثم في فلونسيا بإسبانيا 2002/04/22، عقب القمة الأورو متوسطية، والذي صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 159/05 الصادر في 27 أفريل 2005. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الموقع عليه في 26 جانفي 1976 بالجزائر، دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائري حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

إن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تأخذ بعدا جديدا، يتجاوز مجرد منح امتيازات تجارية أو معونات مالية وتكنولوجية كما كان الحال في اتفاقيات التعاون السابقة، فالاتفاقيات الجديدة أكثر شمولا لأنها تأخذ شكل الشراكة

وتنتهي بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين، فهي تغطي مجالات متعددة أمنية وسياسية، اقتصادية ومالية، اجتماعية وإنسانية، إلا أن البعد الاقتصادي والمالي كان هو الركيزة الأساسية في هذه الشراكة.

ومما لاشك فيه أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها الجزائر أي توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وخاصة الجانب الذي جاء به الملحق الذي يتضمنه الاتفاق والمتعلق بقواعد المنشأ، التي تثبت الموطن الأصلي للسلعة، والذي على أساسه تستفيد الدولة من مزايا المعاملة التفضيلية لسلعها كدولة عضو مقارنة بسلع الدول الأخرى غير العضو التي تخضع لكل القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية، وعلى اعتبار أن تطبيق التفضيلات التجارية في الاتفاق يرتبط ارتباطا وثيقا بقواعد المنشأ، فوحدها المنتجات التي تكتسب صفة المنشأ الوطني هي القادرة على الاستفادة من إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص في التجارة بين الطرفين، مما سيترتب عليه آثار وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني، وبالتالي القطاع الصناعي، الذي يعتبر حجر الزاوية في أي عملية تنموية أو انطلاق اقتصادي لأي بلد، كما يعد قطاعا ديناميكيا ومحركا مهما للمسيرة التنموية الذي تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه، لذا حاولت الجزائر من خلاله كقطاع قائد، تنويع مصادر دخلها في سبيل تنمية الاقتصاد الجزائري، وبناء هيكل إنتاجي قوي يقوم على القطاع الصناعي لما له من دور فاعل في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، صممت لذلك الحكومة الجزائرية استراتيجيات صناعية منذ الاستقلال بهدف النهوض بمستوى الصناعات التحويلية والاندماج في الاقتصاديات العالمية والاستفادة من اتفاقيات الشراكة وما تتضمنه من قواعد للمنشأ، كاتفاق الشراكة الأورو جزائري والذي نحن بصدد دراسة أثر قواعد المنشأ فيه على القطاع الصناعي بالجزائر. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة

ما تأثير قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر ؟
2. هل جاءت قواعد المنشأ لتزيد في تكلفة الإنتاج الجزائري أم لتقلل منها ؟

3. ما مدى إمكانية استفادة الصناعة الجزائرية من التراكم الثنائي والمتعدد الأطراف للمنشأ للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية ؟

4. هل يمكن لقواعد المنشأ أن تلعب دورا في التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني ؟

5. ماهي أهم المحاور التي تناولها اتفاق الشراكة الأورو جزائري ؟

6. ماذا نقصد بقواعد المنشأ ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

يمكن صياغة الفرضيات الآتية كإجابة مسبقة على التساؤلات الفرعية السابقة:

1. رغم كل الإصلاحات والجهود المبذولة في سبيل تطوير القطاع الصناعي الجزائري إلا أنه مازال يعاني من عدة مشاكل والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة؛

2. جاءت قواعد المنشأ لتزيد في تكلفة الإنتاج الجزائري الموجه للتصدير؛

3. لم تستفد الصناعة الجزائرية من التراكم الثنائي والمتعدد الأطراف للمنشأ للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية؛

4. يمكن لقواعد المنشأ أن تلعب دورا في التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في الآتي:

– تنبع أهمية البحث من أهمية قواعد المنشأ، التي تعتبر إحدى القواعد الأساسية المنظمة للتجارة الخارجية بين الدول في إطار منظمة التجارة العالمية، وبندا أساسيا في معظم الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية نظرا للدور الذي تقوم به في تحرير التجارة الدولية أو إعاقتها من خلال تحديد ومطابقة المنتجات القادرة على الاستفادة من المزايا التفضيلية في إطار الاتفاقيات التفضيلية، ومعرفة مقدار الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية التي تخضع لها السلع والخدمات المستوردة من خلال تحديد منشئها الأصلي، وكذا تحديد ما إذا كانت هذه المنتجات ستتعرض إلى أدوات تقييدية أخرى غير الرسوم الجمركية مثل نظام الحصص، فهي تحتل مكانة مرموقة ودرجة عالية من الأهمية في تطبيق السياسة الجمركية والتجارية لكل دولة.

كما أن دراسة قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري يمثل أهمية قصوى وله عدة فوائد، حيث أنها جزءا أساسيا من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، إذ لا تتمتع المنتوجات المصدرة من الطرفين بالمزايا والإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاقية إلا إذا توافرت بها الشروط المحددة التي تكسب المنتج صفة المنشأ الوطني.

كما أن أهمية هذا البحث تكمن أيضا في خصوصيته المكانية والزمنية كونه يتعلق بدراسة قطاع اقتصادي استراتيجي في الجزائر، حيث تمتلك هذه الأخيرة قاعدة صناعية معتبرة يسمح تأهيلها واستغلالها الجيد بتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية، وكسب موقع جيد في التعامل مع التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية المحيطة بالاقتصاد الجزائري، وكون النقاش تركز في السنوات الأخيرة حول ضرورة التحول الاقتصادي من اقتصاد يعتمد على الريع النفطي، إلى اقتصاد متنوع تشكل الصناعة إحدى أعمدته الرئيسية للتمتع والاستفادة من المزايا التفضيلية التي توفرها اتفاقيات الشراكة التي قد تكون الجزائر طرفا فيها مستقبلا والشراكة الأورو جزائرية حاليا، وتحقيق الشروط التي تفرضها قواعد المنشأ فيها. كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال تبيان أثر قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري على القطاع الصناعي في الجزائر، كونها عامل ايجابي يساعد الجزائر على تحقيق أهدافها وتطلعاتها للاندماج والانفتاح التجاري والاقتصادي العالمي أم أنها عامل سلبي كابح يعمل على العكس.

رابعا: أهداف الدراسة

هناك عدة أهداف ترمي إليها الدراسة، يمكن إيجازها فيما يأتي:

– توضيح المفاهيم المتعلقة بقواعد المنشأ وأهميتها في الاتفاقيات التجارية؛

– التعرف على المعايير المستخدمة لاكتساب صفة المنشأ الوطني؛

– تبيان أثر قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري على القطاع الصناعي الجزائري، وذلك بغية التعرف على ما إذا كانت هذه القواعد تساعد الصادرات الجزائرية وخاصة الصناعية منها على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية أو إعاقتها؛

– تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر، عبر إبراز قدرته على خلق الثروة، والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني؛

– التنبؤ بمدى قدرة الفروع الصناعية الرئيسية على الاستفادة من المتغيرات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية.

خامسا: منهج الدراسة

استنادا إلى أهمية موضوع آثار قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الصناعي الجزائري والهدف المرجو من هذا البحث، فإن منهج البحث المعتمد في دراستنا يتمثل في المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ذي الطابع التحليلي، من خلال استعراض الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة والتطور التاريخي للصناعة بالجزائر، وتحليل معطيات الصناعة الجزائرية، معتمدين على مراجع ومصادر عديدة للبيانات، منها تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الدوريات التي يصدرها، بالإضافة إلى تقرير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 لصندوق النقد العربي، تقرير التنافسية العالمي 2019، التقرير الإحصائي السنوي 2020 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،...

سادسا: الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات سابقة البحث في متغيرات موضوعنا المتمثلة في اتفاق الشراكة الأورو جزائري، قواعد المنشأ والقطاع الصناعي الجزائري، حيث سنقوم باستعراض أهم الدراسات التي تتقاطع مع موضوع بحثنا في نقاط وتختلف عنها في نقاط أخرى.

– بن عوالي خالدية، بن نعوم حليمة، 2020، **أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)،المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي بأفلو، الجزائر، ص30–43.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي تحدثه قواعد المنشأ في إطار العلاقات التجارية الدولية، والذي تحدثه على التجارة الخارجية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أنه ليست هناك إمكانية لإيجاد قواعد موحدة دوليا، بل يظهر أن هناك اتجاه نحو وضع المزيد من الإجراءات الحمائية الوطنية، من خلال فرض مختلف القيود، مما يتطلب من كافة الدول تطوير صناعتها من خلال تشجيع الاستثمارات خاصة حتى يتم تنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة صادرات الدولة.

- بوهيدل سليم، 2016-2017، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية -آفاق 2025-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر.

هدفت الدراسة إلى تقييم التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية، عبر إبراز نقاط قوة و ضعف السياسات الصناعية المنتهجة سابقا، تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر عبر إبراز قدرته على خلق الثروة والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، تحديد الفروع الصناعية التي يمكن لها أن تشكل قاطرة النمو الصناعي في السنوات القادمة وفي ظل التحديات الاقتصادية الدولية السائدة، التنبؤ بمدى قدرة الفروع الصناعية الرئيسية على الاستفادة من المتغيرات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية.

أظهرت نتائج البحث أن القطاع الصناعي هو أهم محرك لعجلة التنمية الاقتصادية، الحكم على التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية بالفشل، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أكبر خطر على الصناعة الوطنية، تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إضافة إلى السوق الإفريقية أفضل بديل لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، يعاني قطاع الصناعات التحويلية من هشاشة كبيرة، أثبتت الدراسة القياسية أن تنمية فرع الصناعات الغذائية يمر حتما عبر تطوير القطاع الفلاحي الوطني والبحث عن أسواق خارجية لا تعرف منافسة شديدة لمساعدته على ولوج عالم التصدير.

- بوزكري جمال، 2012-2013، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران.

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى نموذج يبين العلاقة بين ضفتي المتوسط، تحليل واقع الشراكة الجزائرية، إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية.

أظهرت نتائج البحث أنه بعد مرور عدة سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لم تتضح الصورة بعد حول الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق وهذا راجع لعدة عوامل أهمها عدم الوصول إلى منطقة التبادل الحر والتي من خلالها يمكن رؤية الاختلالات على مستوى الميزان التجاري بتدفق الواردات الأوروبية وكذا تقلص الإيرادات الجمركية نتيجة لذلك، كما أن تباطؤ السلطات الجزائرية في القيام بعملية

التفكيك الجمركي يعطي صورة حول فشل الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية، كما أن الوضعية المريحة للجزائر مقارنة مع الإتحاد الأوروبي تجعلها غير مستعجلة في ذلك، كما يمكنها التفاوض من موقع قوة.

- نهال مجدي المغربل، 2001، **دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأوروبية–العربية: الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 2، ، ص1-24.

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير قواعد المنشأ في كل من اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية واتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة على قدرة الدول العربية على تعظيم استفادتها من التعاون الإقليمي العربي. ونظرا لصعوبة دراسة قواعد المنشأ في جميع اتفاقيات المشاركة الأوروبية–العربية في ضوء ما تتسم به هذه القواعد من تعقيد وتفاصيل كثيرة، ناهيك عن تنوع واختلاف آثارها الاقتصادية، فقد وقع الإختيار على قواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقية المشاركة بين الإتحاد الأوروبي وكل من مصر وتونس والمغرب، ذلك أن الدولتين الأخيرتين قد وقعتا بالفعل على هذه الاتفاقية كما أن مصر في طريقها للتوقيع عليها في القريب العاجل.

توصلت الدراسة إلى أن تعظيم الاستفادة من منطقة التجارة العربية الحرة يتطلب إتخاذ الإجراءات التالية:

أولا: توحيد وتنسيق قواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقية التجارة العربية الحرة مع تلك المتضمنة في اتفاقية المشاركة الثنائية مع الإتحاد الأوروبي، وذلك بهدف:

- تخفيض تكلفة تطبيق قواعد المنشأ بصفة عامة، منع تضارب قواعد المنشأ المختلفة التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تطبيق هذه القواعد، تعظيم الفائدة من ميزة التراكم الذي يستهدف تخفيض الآثار السلبية لقواعد المنشأ.

ثانيا: الوصول التدريجي إلى التراكم الكامل بين كافة الدول العربية الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الإتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة المذكورة تطرقت لموضوع القطاع الصناعي الجزائري وكذا الشراكة الجزائرية الأوروبية وأيضا قواعد المنشأ لكن لا نجد دراسات قامت بالبحث في العلاقة بين متغيرات بحثنا مجتمعة والمتمثلة في قواعد المنشأ، اتفاق الشراكة الأورو جزائري والقطاع الصناعي الجزائري، وعليه تكمن الإضافة في دراستنا في التركيز على قواعد المنشأ كجزء من اتفاق الشراكة الأورو جزائري وأثره على القطاع الصناعي من بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2019).

سابعا: حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** تم تحديد الفترة 2010-2019 أي مدة عشر سنوات الأخيرة باعتبارها كافية للحكم على متطلبات الدراسة.

- **الحدود المكانية:** استقر هذا البحث على دراسة جزء والمتمثل في قواعد المنشأ من كل وهو اتفاق الشراكة الأورو جزائري وأثره على جزء من كل أيضا أي القطاع الصناعي الجزائري باعتباره أهم جزء من الاقتصاد الوطني.

ثامنا: تقسيمات الدراسة

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين، حيث يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وقواعد المنشأ، من خلال مبحثين، يتطرق المبحث الأول إلى الملامح الأساسية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي أما المبحث الثاني فيتطرق إلى أساسيات حول قواعد المنشأ فيما سيتناول الفصل الثاني تحليل الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2010-2019) من خلال مبحثين أيضا يتطرق المبحث الأول إلى واقع القطاع الصناعي الجزائري في حين خصص المبحث الثاني لآثار قواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2010-2019).

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وقواعد المنشأ

تمهيد

في إطار مواكبة التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ومع تزايد التكتلات والاتفاقيات التجارية، وسعيا منها لتطوير اقتصادها وتعاملاتها الخارجية، أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات أهمها على الإطلاق اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث أبدت الجزائر سنة 1993 رغبتها في الدخول في مفاوضات من أجل التوقيع على الاتفاق، فكانت الانطلاقة الرسمية للمفاوضات في مارس 1997 التي عرفت فترات ما بين التوقف والاستئناف إلى أن تم توقيع الاتفاقية في 22 أفريل 2002، ودخولها حيز التنفيذ سبتمبر 2005، وذلك بإنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر لفترة انتقالية 12 سنة والتي تم تمديدها إلى سنة 2020، من بين ما ينص عليه هذا الاتفاق هو الامتيازات التفضيلية الجمركية للصادرات من المنتجات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي والواردات الجزائرية الناشئة في الإتحاد الأوروبي سواء كانت هذه المنتجات زراعية أو صناعية، حيث سنركز في دراستنا على هذه الأخيرة.

ومع تطور دور الإدارة الجمركية في تقنين الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، ورغبة في تسطير الإجراءات التجارية وتحقيق الكفاءة في التجارة على المستوى الدولي وكذا ضرورة المحافظة على المصالح الوطنية لجميع الأطراف والحد من الخلافات الناجمة في إطار التجارة الدولية بسبب هوية السلعة، ظهرت أهمية المنشأ كمعيار هام لتطبيق السياسة التجارية بعدما كان لا يحظ بنفس أهمية القيمة والوضعية التعريفية، حيث أن تحديد قواعد المنشأ ذات طابع تقني خاص يتعلق بتجارة السلع الخارجية ويقع على عاتقها تحديد ومطابقة المنتجات القادرة على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية والبروتوكولات الملحقة بها، كما في اتفاق الشراكة الأورو جزائري، حيث تعد قواعد المنشأ الأساس الذي على أساسه يتم تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول المرتبطة فيما بينها باتفاقيات تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، إلا أنه ينطوي على أبعاد ومضامين اقتصادية وسياسية تفوق أهميته التقنية بكثير، نظرا لما تمثله عمليات التجارة الخارجية من أهمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الملامح الأساسية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛

المبحث الثاني: أساسيات حول قواعد المنشأ.

المبحث الأول: الملامح الأساسية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

وجدت الجزائر نفسها مجبرة في ظل التطورات الراهنة والغير مسبوقة في الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى تغير خارطة العالم الاقتصادية، مع دخول مفاهيم جديدة على العلاقات الاقتصادية الدولية من تكتلات وتكاملات واتفاقيات تجارية وخلق مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية، خاصة مع الظروف الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال على تبني فكرة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي برز كأحد أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري، دوافعه وأهدافه

لقد مر المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية بعدة مراحل، شهدت خلالها هذه العلاقات عدة تطورات وأحداث ونتائج، حيث كانت سلبية من جهة وإيجابية من جهة ثانية، كما تعددت الدوافع والأهداف المنشودة من هذه العلاقات، إذ انفرد كل طرف على حدى بدوافعه وأهدافه التي ساهمت في تعزيز الروابط والعلاقات، وبالتالي إبرام اتفاق شراكة بينهما.

أولا: الخلفية التاريخية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها بموجب معاهدة روما سنة 1957 إلى توطيد العلاقة مع الجزائر، وتجسدت ملامح هذه العلاقة في توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يوم 27 أفريل 1976، والتي بقيت سارية المفعول إلى غاية سنة 1995 وهو تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافه، حيث وقعت على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل سنة 2002 والتي دخلت حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52 %، والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5%، والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة، وما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين

الجزائر وفرنسا ومن ورائها أوروبا كلها، ووجود رغبة جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا، ليس فقط في الجزائر ولكن أيضا في المغرب العربي وإفريقيا[1].

لقد طلبت الجزائر منذ أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة، حيث كان هدف الجزائر الأساسي هو الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورو متوسطية التي دعت إليها السياسة المتوسطية الجديدة اعتمدتها القمة الأوروبية في لشبونة سنة 1992، والمعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الإثني عشر آنذاك ودول الإتحاد الأوروبي، والتي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995، ولقد تم الشروع في المفاوضات سنة 1993، إلا أنها توقفت سنة 1997 في الجولة الثالثة نظرا للوضع الصعب الذي عاشته الجزائر آنذاك، إلى أن تم التوقيع الرسمي على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية سنة 2002 لتدخل حيز التنفيذ سنة 2005.

يعتبر تحرير الاقتصاد الجزائري، والانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية، من بين أهداف الإصلاحات الاقتصادية الجارية في عدة قطاعات، والاتفاق المبرم بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، يندرج ضمن السياق العام للإصلاحات في الجزائر.

تقوم سياسة الإتحاد الأوروبي الجديدة التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 على بعث العلاقات وتوطيدها بين ضفتي البحر المتوسط في إطار جديد مبني على الشراكة، وتتجسد هذه الشراكة عبر ربط كل شريك متوسطي على حدى مع الإتحاد الأوروبي بواسطة اتفاقيات للشراكة تحل محل اتفاقيات التعاون السابقة، وتعد اتفاقيات الشراكة هذه أكثر شمولية من اتفاقية التعاون وهذا لمختلف الجوانب التي شملتها، السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، الإنسانية[2].

ثانيا: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة الأورو جزائري

اختلفت وتعددت الدوافع والأهداف التي أدت بالطرفين إلى انتهاج خيار الشراكة.

[1] زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004/06/01، ص 53.

[2] غقال إلياس، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016_2017، ص 29.

1. دوافع اتفاق الشراكة الأورو جزائري

أ. بالنسبة للجزائر:

– يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج[1]؛

– إن الصيغة الجديدة التي جاءت بها اتفاقيات الشراكة والتي كانت في السابق مجرد اتفاقيات تعاون تقتصر في محتواها على الجانب التجاري فقط، أما اتفاقيات الشراكة هذه فقد شملت عدة محاور اقتصادية، مالية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية، سياسية، أمنية والتي تتناسب في مضمونها مع متطلبات العصر الراهن[2]؛

– الظروف الاجتماعية القاهرة والتي تشكل انعكاسا مباشرا لتردي الوضع الاقتصادي المتأزم في الجزائر، وقد ساهم في تأزمه تنامي ظاهرة الإرهاب في العشرية السوداء والتي فرضت على الجزائر عزلة شبه تامة[3]؛

– المشاكل العويصة التي غرق فيها الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية (25.3 مليار دولار سنة 2000)، تفشي البطالة (27.7% سنة 2000)، جمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي (رغم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف الميادين)، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي[4].

ب. بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

– يرى الإتحاد الأوروبي أن الموقع الإستراتيجي للجزائر باعتبارها بوابة القارة الإفريقية وامتلاكها ثروات مختلفة وامتداد طول شريطها الساحلي عاملا محفزا وهاما لإقامة اتفاقيات شراكة، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي برزت لديه

---

[1] بوجطو حكيم، "تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021/01/20، ص 415.

[2] شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، 2017–2018، ص 63.

[3] والي نادية، "الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013/12/30، ص 341.

[4] بوجلخة إبراهيم، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية –، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص 164.

رغبة في أن تكون دول شمال إفريقيا التي كانت عبارة عن مستعمرات للدول الأوروبية في عهد سالف، ولعل الجزائر أبرز مثال على ذلك بأن تبقى في دائرة النفوذ الأوروبي وتحت سيطرته، وبالتالي التمكن من توسيع حدوده[1]؛

– إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطي إلى أوروبا أو الحد منها، وذلك عبر ما يعتقد أن ما سيؤدي إليه المشروع الأورو متوسطي من إحداث للتنمية وازدهار داخل الدول العربية المتوسطية، خاصة الشمال إفريقية، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة فيها[2]؛

– التصور الأوروبي الذي تبلور في التسعينات يرتكز على مبدأ أن استقرار أوروبا مرتبط باستقرار جنوب المتوسط، حيث أن الاضطرابات الأمنية وانتشار مظاهر العنف السياسي التي ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض دول الجنوب والشرق متوسطية لا يمكن اعتبارها مشكلات داخلية محصورة بحدود الدولة، وإنما يمكن أن تنتقل آثارها إلى الدول الأخرى المجاورة[3]؛

– انهيار المعسكر الشرقي وسقوط جدار برلين، سمحا للولايات المتحدة الأمريكية بالظهور كقوة عالمية كبرى، مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تقوية علاقاته بدول جنوب وشرق المتوسط وتجسيدها في شكل شراكة حقيقية وتعاون فعال يسمح له بتقوية نفوذه في المنطقة، ومن ثم منافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى هي أيضا لبسط نفوذها في منطقة حوض المتوسط[4].

2. أهداف اتفاق الشراكة الأورو جزائري

أ. أهداف الاتفاق

– توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة؛

---

[1] شواشي فاطمة، مرجع سابق، ص 65.

[2] هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص 45.

[3] عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، ط 1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 127–128.

[4] بن منصور ليليا، "الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014/09/15، ص 68.

– توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

– تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية؛

– تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها؛

– ترقية التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية[1].

ب. الأهداف بالنسبة للجزائر

– إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، ليتم توظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[2]؛

– بما أن اتفاق الشراكة يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، فإن الجزائر بتخفيضها للرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة بـ 12 سنة، والتي مددت إلى 15 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيمنح الإتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للسلع الصناعية الجزائرية فور بدء العمل بالاتفاقية[3]؛

– تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على التمويل من برنامج ميدا للتأهيل[4]؛

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية[5]؛

– جلب الاستثمار الأجنبي وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؛

– تأهيل اليد العاملة وترقية البحث العلمي والتكنولوجي بما يتماشى ومقتضيات العصر؛

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 2005/04/30، مرسوم رئاسي رقم 05-159، المتعلق بالتصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ص 2.

[2] بوجلخة إبراهيم، مرجع سابق، ص 165.

[3] خداش حنان، حداد بختة، "أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائري على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة حمود بوعلام –، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/06/25، ص 384.

[4] بلال بوجمعة، ملوك عثمان، "مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ في تنمية المبادلات التجارية البينية خلال الفترة (2005-2014)"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 3، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/09/29، ص 58.

[5] بوجطو حكيم، مرجع سابق، ص 415.

– الاستفادة من خبرات وتجارب أكبر تكتل في العالم وبذل الجهود في سبيل ترقية التعاون المغاربي[1].

ج. الأهداف بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

– يؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمال والجنوب) في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي، علما أنه من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها للاستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملء الفراغ في أسواق العمل لديها، وإنما استغلال هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وتكون بذلك قد ساهمت في استقرار الهجرة والتقليل منها[2]؛

– توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط[3]؛

– توسيع أسواقه الخارجية لاسيما السوق الجزائرية التي هي بأمس الحاجة إلى المواد الاستهلاكية والتي وجدت الإتحاد الأوروبي سوقا مهمة جدا خاصة مع قرب المسافة بينهما التي تعد عاملا هاما ساهم في ميلاد هذه الشراكة[4].

المطلب الثاني: مضمون الاتفاقية (المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية)

تميزت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جوهرها عن مثيلاتها التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الإتحاد الأوروبي فقط في تعرضها لملفين جديدين هما العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة، حيث احتوى هذا الاتفاق على 110 مادة، مقسمة على 9 أبواب، 6 ملاحق و7 بروتوكولات، وسنحاول التعرض لأهم ما جاء في الاتفاقية في شكل أبواب مع التركيز على الجانب الاقتصادي:

[1] شواشي فاطمة، مرجع سابق، ص 68.

[2] بوجلخة إبراهيم، مرجع سابق، ص 166.

[3] خداش حنان، حداد بختة، مرجع سابق، ص 385.

[4] شواشي فاطمة، مرجع سابق، ص 68.

أولا: الحوار السياسي والتنقل الحر للسلع

1. الباب الأول الحوار السياسي (من المادة 03 إلى المادة 05)

يقام حوار سياسي وأمني منتظم بين الطرفين، ويسمح هذا الأخير بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهار المنطقة المتوسطية، استقرارها، أمنها وتخلق مناخا من التفاهم والتسامح بين الثقافات[1].

2. الباب الثاني التنقل الحر للسلع (من المادة 06 إلى المادة 29):

تقوم المجموعة والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، حسب الكيفيات المشار إليها وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة[2].

- نصت المادة 08 في الفصل الأول المتعلق بالمنتجات الصناعية على أنه تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.
- فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر، والتي ترد قائمتها في الملحق 2[3]*
- يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر، والتي ترد قائمتها في الملحق 3 حسب الرزنامة[4]

والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سابق، ص 4.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

[3] المرجع نفسه، ص 5

* للإطلاع على المنتجات أنظر الملحق رقم 2 من الجريدة الرسمية الجزائرية، المرجع نفسه، ص 29–35.

[4] المرجع نفسه، ص 5.

الجدول رقم (01) رزنامة تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية

التاريخ	نسبة تخفيض الحقوق الجمركية والرسوم من الحق القاعدي
2007	%80
2008	%70
2009	%60
2010	%40
2011	%20
2012	يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتمادا على المادة رقم 09، الجريدة الرسمية الجزائرية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، االعدد 31، 2005/04/30، مرسوم رئاسي رقم 05-159، المتعلق بالتصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ص 5.

- كما جاء أيضا في الفقرة الثالثة من المادة 09 يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات الأخرى غير تلك التي ترد قائمتها في الملحقين 2 و3 التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر حسب الرزنامة.

ثانيا: المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى والتعاون الاقتصادي

1. الباب الرابع المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى(من المادة 38 إلى المادة 46)

تلتزم المجموعة والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

في مجال المنافسة يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية[1].

2. الباب الخامس التعاون الاقتصادي (من المادة 47 إلى المادة 66)

التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني

[1] بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 145.

مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد (50–53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي.

– كما مس هذا الجانب (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين[1].

ثالثا: التعاون الاجتماعي والثقافي والتعاون المالي

1. الباب السادس التعاون الاجتماعي والثقافي (من المادة 67 إلى المادة 78)

تم التركيز في هذا الباب على ضرورة إقامة حوار مستمر يتطرق لجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك في المجال الاجتماعي والمتعلقة بـ:

– شروط وسبل بلوغ التقدم في مجال حرية تنقل العمال وتساوي المعاملات فيما بينهم والاندماج الاجتماعي للعمال الجزائريين وعمال الإتحاد الأوروبي المقيمين بشكل قانوني على تراب الدول المعنية؛

– الهجرة غير الشرعية، وحالات إرجاع الأشخاص ذوي الوضعية غير القانونية بالنسبة للتطبيقات المرتبطة بالإقامة والمطبقة في الدول المضيفة[2].

2. الباب السابع التعاون المالي (من المادة 79 إلى المادة 81)

بغرض الإسهام بصفة كاملة في تحقيق أهداف الاتفاق، ينفذ التعاون في مجال المالية لصالح الجزائر حسب الكيفيات والطرق المالية الملائمة.

إن ميادين تطبيق هذا التعاون، علاوة على المواضيع المتعلقة بالبابين الخامس والسادس من هذا الاتفاق هي على الخصوص:

– تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية؛

---

[1] بطاطاش نذير، التعاون الأوروبي–الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في القانون، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج، البويرة، 2010، ص 35–37.

[2] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 75.

– تأهيل البنى التحتية الاقتصادية؛

– ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل؛

– الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها؛

– مراقبة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية[1].

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

في إطار برنامج ميدا والذي تم تعديله سنة 2000 حيث يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الإستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، كما أن بنك الاستثمار الأوروبي يتدخل عبر قروض تمنح بالدرجة الرئيسية لعمليات التمويل (الحكومة الأصلية) الخاصة بالبنى التحتية، لكن منذ العام 2003 أي في أعقاب تأسيس آلية التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة جرت إعادة توجيه تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي بشكل أساسي لتمويل القطاع الخاص.

حيث يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية الأساسية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون وتفعيل الشراكة الأورو متوسطية[2].

لقد خصص قرار برشلونة في إطار الشراكة المالية آلية تمويلية قصد تعزيز التعاون المالي، حيث تم اعتماد برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية ميدا MEDA لتحقيق أهداف على المستوى الإقليمي والثنائي.

حيث ركز برنامج ميدا المخصص للجزائر على ثلاث أهداف رئيسية هي:

- دعم التحول الاقتصادي؛
- تسهيل التعديل الهيكلي؛
- تحسين وتعزيز التوازن الاقتصادي[3].

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سابق، ص 23.

[2] نوري منير، بوضياف ياسين، "أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح"، مجلة المعيار، المجلد 8، العدد 1، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2017/06/30، ص 388.

[3] غقال إلياس، مرجع سابق، ص 42–43.

لقد خصص الإتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة (1995–2006) مبلغ 502.8 مليون أورو.

أولا: التعاون المالي للشراكة الأورو جزائرية في إطار برنامج MEDA 1 خلال الفترة (1995-1999)

تغطى الفترة (1995-1999) في إطار برنامج MEDA1 بمبلغ 164 مليون أورو.

لكن الجزائر لم تتلق بصورة فعلية إلا ما نسبته 18.4% من هذا المبلغ أي 30.2 مليون أورو، كما أنها جاءت في المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية، ليس فقط فيما يخص المبالغ المدفوعة فعليا، و إنما من حيث المبالغ المخصصة أيضا، حيث خصص للمغرب 656 مليون أورو، وتونس 428 مليون أورو.

ثانيا: التعاون المالي للشراكة الأورو جزائرية في إطار برنامج MEDA 2 خلال الفترة (2000–2006)

تغطى الفترة (2000–2006) في إطار برنامج MEDA2 بمبلغ 338.8 مليون أورو.

وما قيل عن ضعف المبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بباقي الدول الشريكة خصوصا المغاربية منها، وكذلك ضعف نسب الدفع الفعلية في إطار MEDA1، ينطبق على برنامج MEDA2، وهذا بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة لها، والبالغة خلال الفترة 2000–2006 ما مقداره 338.8 مليون أورو[1].

بالإضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج MEDA، فإن الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996–2002 بـ 746.4 مليون أورو من بين 6471.6 مليون أورو المخصصة للشركاء المتوسطيين (باستثناء تركيا والكيان الصهيوني)[2].

[1] شطاب نادية، سلامة وفاء، "أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 20، جامعة بويرة، الجزائر، 2016/06/01، ص 275.

[2] بوجلخة إبراهيم، مرجع سابق، ص 188.

المبحث الثاني: أساسيات حول قواعد المنشأ

تعد قواعد المنشأ بندا أساسيا في معظم الاتفاقيات التجارية الدولية كونها تنصب بشكل أساسي على قضايا المنشأ الوطني، ويتمحور حولها باقي بنود هذه الاتفاقيات، وقد زادت أهميتها في السنوات الأخيرة لدرجة أنه قد خصص لها إحدى الاتفاقيات الأساسية في إطار منظمة التجارة العالمية، نظرا للدور الذي تلعبه في تحرير التجارة الدولية (أو إعاقتها)، من هنا تبرز ضرورة البحث في قواعد المنشأ من حيث الأهمية، الأنواع، تحديد المعايير التي تحكمها ومن ثم تطبيقها على الجزائر في إطار شراكتها مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية قواعد المنشأ

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها قواعد المنشأ تنوعت تعاريفها وتتمثل أهمها في التالي:

أولا: تعريف قواعد المنشأ

تعددت تعاريف قواعد المنشأ تبعا للاتفاقيات والقوانين والتشريعات المحلية التي تطبقها.

التعريف الأول: يقصد بعبارة "قواعد المنشأ" (Rules of Origin) الأحكام الخاصة المستمدة من المبادىء المنصوص عليها في التشريع الوطني أو الاتفاقيات الدولية (معايير المنشأ) المطبقة من قبل البلد لتحديد منشأ البضاعة[1].

التعريف الثاني: يقصد بقواعد المنشأ الأسس أو الاعتبارات التي تقررها الدولة لتحديد البلد الذي يعتبر أصل السلعة المستوردة، وذلك لأغراض معاملتها جمركيا عند دخولها إلى أراضيها من حيث معدل التعريفة الجمركية وغير ذلك من التدابير أو القيود الحدودية التي قد تفرضها على الواردات منها[2].

التعريف الثالث: قواعد المنشأ هي "جواز مرور" يمكن السلع من العبور دون رسوم جمركية داخل منطقة للتجارة الحرة مادامت تستوفي الشرط المتمثل في أن منشأها يوجد داخل منطقة التجارة الحرة.

وتحدد هذه القواعد المعايير التي يجب أن يستوفيها المنتج لكي يعتبر أن منشأه بلد مصدر من داخل منطقة التجارة الحرة، مما يؤهله لمعاملة تفضيلية (دون تعريفة استيراد) داخل منطقة التجارة. وبعبارة أخرى تحدد هذه القواعد منشأ السلع الاقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة[1].

---

[1] منظمة الجمارك العالمية، الجمارك السعودية، الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) النص المعدل، الملحق K، الفصل الأول، ترجمة الجمارك السعودية، 2004، ص 164.

[2] جامع أحمد، اتفاقيات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 820.

التعريف الرابع: يمكن تعريف قواعد المنشأ بأنها منظومة القوانين والتشريعات والأحكام والآليات التي تتبعها وتطبقها أي دولة من أجل تحديد منشأ السلعة، وقد تضمن الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ التأكيد على أنه لا يجب أن تكون قواعد المنشأ التي تطبقها الدول الأعضاء على الصادرات والواردات أشد صرامة من تلك الخاصة بتحديد طبيعة السلعة محلية أم أجنبية، وبدون تمييز بين الدول الأعضاء مهما كان انتماء الأطراف المنتجة لتلك السلع، بحيث تطبق تلك القواعد بشكل متوازن وعادل وموحد[2].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن قواعد المنشأ هي جملة القواعد والأحكام والأسس التي يتم الاتفاق عليها في إطار الاتفاقيات التجارية، والتي تتناول في إطارها العام المعايير والأسس التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة المنشأ الوطني، والتي يترتب عليها الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عنها في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية، بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا وإعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار منظمة التجارة الدولية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ثانيا: أهمية قواعد المنشأ

يمكن توضيح أهمية قواعد المنشأ حسب الأطراف المعنية بوجودها فيما يلي:

1. الإدارة الجمركية

تساعد قواعد المنشأ مصلحة الجمارك في ممارسة دورها الآتي:

– ربط وتحصيل الضرائب الجمركية وما يتطلبه ذلك من أعمال تقييم وتبنيد ، حيث يلعب المنشأ دورا هاما في التثبت من القيمة الجمركية المتخذة كأساس لفرض الضرائب والرسوم؛

– تطبيق القوانين واللوائح الاستيرادية والتصديرية؛

– تطبيق القوانين والقرارات الصادرة بشأن تقرير الرسوم التعويضية ورسوم الإغراق ورسوم الوقاية؛

– المساعدة في تطبيق الأحكام الخاصة بالاتفاقيات التجارية بكافة أنواعها، حيث تساعد قواعد المنشأ الإدارة الجمركية في تقرير منح المستوردين التيسيرات والمزايا التي تتضمنها هذه الاتفاقيات من عدمها؛

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، نشرة صحفية، 2019، ص 4. (UNCTAD/PRESS/ PR/2019/12)

[2] صالحي صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، ط 1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 2004، ص 25– 26.

– تقليل المنازعات بين الإدارات الجمركية والمستوردين في مجالات التقييم وتطبيق النواحي الاستيرادية وإجراءات مكافحة الإغراق وغيرها؛

– تساعد في تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية (MFN)؛

– يمكن استخدام قواعد المنشأ لأغراض ترقيم وتمييز البضاعة[1].

2. المصدرون

يهتم المصدرون بوجود قواعد منشأ واضحة ودقيقة تتيح لهم الحصول على المزايا التفضيلية في الاتفاقيات التجارية (مناطق التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة)، بشكل يتيح إمكانية نفاذ منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية ويدعم من القدرة التنافسية لها.

3. المستوردون

يهتم المستوردون بوجود قواعد لتحديد المنشأ للسلع حتى يستفيدوا من التيسيرات والإعفاءات التي تقررها الاتفاقيات التفضيلية وبما يضمن تخفيض التكلفة الاستيرادية ويعزز من قدراتهم على رفع الأرباح، وإلى جانب ذلك فإن وجود قواعد منشأ واضحة ومستقرة قد تحمي المستوردين من أي تعسف عند تقدير الضرائب وتطبيق القوانين الاستيرادية وقوانين مكافحة الإغراق والاتفاقيات التجارية التفضيلية.

4. حكومات الدول المستوردة

تهتم هذه الدول بوضع قواعد لتحديد المنشأ لأسباب عديدة أهمها:

– ضمان أن القرارات التي تتخذها الدولة بمقاطعة دول أخرى لأسباب سياسية أو فرض عقوبات اقتصادية سيتم تنفيذها؛

– تساعد قواعد المنشأ في تطبيق أي قيود كمية أو إدارية كالحصص وتراخيص الاستيراد وغيرها؛

– تساعد قواعد المنشأ في مجالات تطبيق إجراءات وتدابير مكافحة الإغراق وتدابير الوقاية والرسوم التعويضية بما يحمي الاقتصاد الوطني من مخاطر إغراق السوق الوطنية بمنتجات منخفضة القيمة تقل أسعارها كثيرا عن تكلفة إنتاجها أو مخاطر طرح منتجات مستوردة مدعمة بشكل قد يضر الصناعة المحلية[1].

[1] حرفوش سهام، "أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية – دراسة قياسية –"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11 ،العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/08/01، ص 356.

المطلب الثاني: أنواع ومعايير تحديد قواعد المنشأ

تنقسم قواعد المنشأ إلى عدة أنواع كما تحكمها عدة معايير.

أولا: أنواع قواعد المنشأ

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من قواعد المنشأ:

1. قواعد المنشأ التفضيلية: هي التي تطبق من أجل معرفة ما إذا كانت المنتوجات المستوردة ستحصل على معاملة جمركية تفضيلية والتي تمنح سواء بموجب اتفاق أو نظام خاص (منطقة تجارة حرة، إتحاد جمركي، نظام تفضيلي) وغالبا ما تتمثل تلك المزايا في دخول تلك السلع بتعريفة جمركية أقل أو بدون تعريفة.

2. قواعد المنشأ غير التفضيلية: هي التي تطبق بهدف عدم إكساب المنتوجات أية ميزة تفضيلية والتي تستخدم لغاية تطبيق السياسات التجارية (معايير ومقاييس مكافحة الإغراق، نظام الحصص ...الخ)، كما تستخدم بغرض إحصائيات التجارة الخارجية، والتي تقوم في الغالب على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[2].

وهناك أنواع أخرى من القواعد تتناول تنظيم تجارة السلع التي لا تحتاج إلى إثبات منشئها أو ذات طبيعة توافقية، الهدف منها تسهيل عمليات التجارة الدولية هي[3]:

3. قاعدة التخفيض (الحد الأدنى): تسمح بعض الاتفاقيات التجارية بوجود محتوى غير محلي للمنتجات المتبادلة فيما بينها، واعتبارها منتجات ذات منشأ وطني يكسبها المزايا والإعفاءات المتبادلة، ولكن بشرط أن لا يتجاوز هذا المحتوى نسبة معينة من مكونات السلعة الوطنية. وتستخدم هذه القاعدة بطريقة معقدة أثناء تطبيقها بين الدول الأطراف في اتفاقية تجارية معينة، حيث يشترط البعض ضرورة تغير البند التعريفي للمواد غير ذات المنشأ، والبعض الآخر أن لا تتجاوز نسبة محددة (7 إلى 9%) والبعض الثالث أن تكون نسبة المكون المحلي في السلعة يتجاوز أو يساوي 60% من القيمة النهائية للسلعة.

---

[1] سهيلة مصطفى، "دور قواعد المنشأ في تحرير التجارة بشروط تفضيلية في منطقة التجارة الحرة العربية وتحولها نحو التصنيع"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020/12/31، ص 183.

[2] بقة الشريف، بلارو علي، "أثر قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 18، الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدنمارك، 2016، ص 11.

[3] بن داودية وهيبة، "أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/01/01، ص 107-108.

4. قاعدة النقل المباشر: حتى تستفيد السلع المتبادلة من معاملات تفضيلية في إطار اتفاقيات تجارية تفضيلية، يجب أن يتحقق شرط النقل المباشر للسلعة من بلد التصدير إلى البلد المستورد مباشرة، إلا لضرورات جغرافية محددة، وفي هذه الحالة يشترط أن تبقى السلعة تحت رقابة الجمارك في بلد العبور وأن لا يجري عليها أي عمليات تصنيعية تكسبها صفة المنشأ في بلد العبور، بل فقط العمليات اللازمة لحفظ السلعة في شروط مناسبة.

5. قاعدة التراكم الإقليمي للمنشأ: تحقيقا لمبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، وللفائدة القصوى منه، تم الاتفاق بين الدول التي تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية على اعتبار المواد الأولية والمواد الأخرى ذات المنشأ في أي من البلدان الأطراف، والمستخدمة في إنتاج سلعة ما في أحد هذه البلدان، تعد ذات منشأ إقليمي ولا تخضع للرسوم الجمركية عند تبادلها بين الدول الأطراف، باعتبارها صناعات مغذية، وانطلاقا من وجود اتفاقيات ثنائية واتفاقيات متعددة الأطراف، أيضا هناك نوعين للتراكم، تراكم ثنائي، وتراكم متعدد الأطراف، توفر هذه القاعدة للدول وسيلة لتحقيق وفورات ومكاسب لا تتحقق خارج هذا السياق.

ثانيا: معايير تحديد قواعد المنشأ

تختلف معايير تحديد المنشأ باختلاف طبيعتها وتعقيداتها وندرج أهمها فيما يلي:

1. معيار المنتجات المتحصل عليها بالكامل: وهذا يعني أن تكون السلعة بالكامل من زراعة أو إنتاج أو صنع بلد واحد فقط، وبدون استعمال أي مدخل غير محلي، مثل الحيوانات الحية التي ولدت وتربت بذات البلد، والخضروات والفواكه المقطوفة في ذات البلد والأسماك التي تم صيدها من مياه البلد الإقليمية والمنتجات المعدنية المستخرجة من التربة أو قاع البحار في البلد[1].

2. معيار التغيير الجوهري: هناك ثلاثة طرق للتعبير عن التغيير الجوهري تختلف من حيث درجة وضوحها وشفافيتها وقدرتها على التحديد المسبق لمنشأ السلع، ودرجة تعقدها وتتلخص هذه الطرق في تغيير البند الجمركي، القيمة المضافة والاختبارات الخاصة ويستعرض الجدول أهم ملامح كل طريقة وكذا المزايا والعيوب الخاصة بكل منها.

[1] سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص 180.

جدول رقم (2) طرق قياس قواعد المنشأ: التعريف، المزايا، العيوب

	التغيير الجوهري	تغيير البند الجمركي	القيمة المضافة	الاختبارات الخاصة
التعريف	يكتسب المنتج النهائي منشأ الدولة التي تم فيها تغيير جوهري، بحيث تسفر العمليات التصنيعية عن سلعة جديدة ذات مواصفات واستخدامات جديدة ومختلفة.	تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تم فيها إجراء عمليات إنتاجية نتج عنها سلعة مختلفة يمكن تصنيفها تحت بند جمركي جديد.	تكتسب المدخلات منشأ الدولة التي تحقق فيها حدا أدنى من القيمة المضافة محليا. وتستخدم كوسيلة إضافية.	تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تجري فيها عمليات تصنيعية بعينها وفي أغلب الأحوال تستخدم هذه الطريقة كشرط إضافي.
المزايا	يتسم بالوضوح، الشفافية والسهولة.			
العيوب	أسلوب غير دقيق ويحتوي على كثير من التقديرات التحكمية. كما أنه مرتفع التكلفة ويستغرق وقتا طويلا، ويتطلب جمع تفاصيل كثيرة عن الإنتاج لتحديد العملية الإنتاجية التي تؤدي إلى إكساب سلعة ما صفة المنشأ. وتستغل الجماعات المختلفة هذا الأسلوب لتحقيق أغراضها الخاصة وذلك عن طريق تحديد عملية إنتاجية بعينها لإكساب	يتطلب الدراية التامة بالعمليات التصنيعية المختلفة للتأكد من أنها قد أدت إلى تغيير المدخلات إلى سلعة مختلفة يمكن بالفعل إدراجها تحت بند جمركي جديد. ويتعرض للتدخل من جانب جماعات الضغط. ونظرا لأن النظام المنسق يخدم أساسا الأغراض الإحصائية، فإن التعرف على منشأ السلع يحتاج إلى استخدام قواعد إضافية. إن بعض العمليات التصنيعية كعملية التجميع مثلا، لا تصلح لإكساب هذه السلع صفة المنشأ. كما أن	يتسم هذا الأسلوب بصعوبة التطبيق العملي ، كما أنه مكلف وشديد التعقيد ويستغرق وقتا طويلا، ويتطلب نظاما محاسبيا تفصيليا للتمييز بين تكاليف الإنتاج المحلية والمستوردة. كما يتسم بعدم التأكد، حيث تختلف القيمة المضافة مع الوقت وعبر الزمن ووفقا لتغيرات سعر الصرف والأسعار العالمية للمواد الأولية. وقد تؤدي إلى بعض الآثار المشوهة على تخصيص الموارد. وتؤثر تكلفة النقل ووجود أكثر من أسلوب لحساب القيمة المضافة مما	من الممكن استغلالها من قبل جماعات الضغط لفرض إجراء بعض العمليات الصناعية المحددة لإكساب السلع صفة المنشأ. كما أن هذا الأسلوب يتسم بالصعوبة من الناحية العملية لضرورة الإلمام بكافة تفاصيل العمليات الإنتاجية لكل سلعة وضرورة متابعة التطورات التقنية التي تطرأ على العمليات الإنتاجية. وقد تتضمن

	المنشأ.	التطور التقني المتلاحق يستلزم مراجعة النظام الموحد دوريا ليجاري التطورات الحديثة. وتعتبر هذه المراجعة عملية شاقة ومكلفة وقد تؤدي إلى الإضرار بمصالح بعض الصناعات.	يزيد من تعقيدها. كما يتحيز ضد الصناعات كثيفة العمل في البلدان النامية لانخفاض تكلفة العمل بها.	بعض الاتفاقيات قوائم سلبية للعمليات الإنتاجية التي لو تمت لا يتم إكساب السلع صفة منشأ الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات.

المصدر: نهال مجدي المغربل، "دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأوروبية–العربية: الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2001، ص 6.

المطلب الثالث: لمحة عن قواعد المنشأ في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

كغيره من الاتفاقيات تضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي قواعد المنشأ في البروتوكول رقم 6

أولا: معايير تحديد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري

1. معيار المنتجات المتحصل عليها كليا: نصت المادة 6 من البروتوكول رقم 6 والمتعلقة بالمنتجات المتحصل عليها كليا:

1. تعتبر متحصل عليها كليا بالمجموعة أو بالجزائر:

أ) المنتجات المعدنية المستخرجة من تربتها أو قاع بحارها أو محيطاتها؛

ب) منتجات المملكة النباتية التي تم حصادها فيها؛

ج) الحيوانات الحية التي ولدت أو تم تربيتها فيها؛

د) المنتجات من أصل حيوانات حية تم تربيتها هناك؛

ه) منتجات الصيد والصيد البحري الممارسين فيها؛

و) منتجات الصيد البحري والمنتجات الأخرى المستخرجة من البحر خارج المياه الإقليمية للمجموعة أو للجزائر بواسطة سفنها؛

ز) المنتوجات المصنعة على متن السفن المصانع التابعة لها فقط من تلك المشار إليها في النقطة (و)؛

ح) السلع المستعملة التي لا تستخدم إلا لاسترجاع المواد الأولية بما في ذلك العجلات المطاطية المستعملة التي لا تصلح إلا لتلبيس العجلات أو كنفايات فقط؛

ط) النفايات الناتجة عن عمليات تصنيع منجزة فيها؛

ي) المنتوجات المستخرجة من التربة أو قاع البحر أو ما تحته المتواجد خارج مياهها الإقليمية، طالما أن لها حقوق استغلال حصرية على قاع البحر هذا أو ما تحته؛

ك) السلع المصنوعة فيها فقط من المنتوجات المشار إليها في النقاط من إ) إلى ي)؛

2. لا تطبق عبارتا "سفنها" و"السفن المصانع التابعة لها" المشار إليها في النقطتين (و) و(ز) من الفقرة 1 إلا على السفن والسفن المصانع:

أ) المرقمة أو المسجلة في دولة عضو في المجموعة أو بالجزائر؛

ب) التي ترفع علم دولة عضو في المجموعة أو الجزائر؛

ج) التي يملكها، بنسبة 50% على الأقل، رعايا الدول الأعضاء في المجموعة أو الجزائر أو شركة يتواجد مقرها الرئيسي في إحدى هذه الدول والذي يكون مسيرها أو مسيروها ورئيس مجلس الإدارة أو المراقبة وأغلبية أعضاء هذين المجلسين من رعايا الدول الأعضاء في المجموعة أو الجزائر والتي، علاوة على ذلك، وفيما يخص شركات الأشخاص أو شركات ذات مسؤولية محدودة، يكون نصف رأس مالها على الأقل ملكا لهذه الدول أو لمجموعات عمومية أو لرعايا تلك الدول؛

د) التي يتكون طاقم قيادتها من رعايا الدول الأعضاء في المجموعة أو الجزائر؛

هـ) التي يتكون طاقمها من رعايا الدول الأعضاء في المجموعة أو الجزائر، بنسبة 75% على الأقل[1].

2. معيار المنتوجات المشغولة أو المحصل عليها كفاية (التغيير الجوهري):

يهتم هذا المعيار بالمنتجات غير المتحصل عليها بالكامل، والتي احتوت على مواد لا تكتسب صفة المنشأ ولكنها خضعت إلى تصنيع أو تحويل كافي سواء في الجزائر أو الإتحاد الأوروبي جعلها تكتسب صفة المنشأ، وقد حدد اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي المعايير التي يعتبر بها التحويل كافيا أم لا في المادة 7 من البروتوكول رقم 6 والتي نصت على أنه لغاية تطبيق المادة الثانية من الاتفاق فإنه تعتبر المنتجات غير المتحصل

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، ص 113– 114.

عليها كليا مصنعة أو محولة كفاية عند استيفاء الشروط المشار إليها في القائمة الواردة في الملحق الثاني، وتشير هذه الشروط بالنسبة لكل المنتجات التي يشملها الاتفاق، إلى التشغيل أو التحويل الذي ينبغي إجراؤه على المواد غير المنشئية المستخدمة في تصنيع هذه المنتجات وتطبق حصرا على هذه المواد.

وبناءا على ذلك، فإذا استعمل منتج قد اكتسب الطابع المنشئي باستيفاء الشروط المنصوص عليها في القائمة لنفس المنتج في تصنيع منتج آخر، فإن هذه الشروط لا تنطبق على المنتج الذي تم إنتاجه ولا تؤخذ بعين الاعتبار المواد غير المنشئية التي تكون قد استعملت في تصنيعه.

كما فتحت المادة 7 من البروتوكول في الفقرة الثانية منها المجال لإمكانية استعمال المواد غير المنشئية في عملية التصنيع باستثناء المنتجات الداخلة في الفصول من 50 إلى 63 من النظام المنسق بشرط احترام الشروط التالية:

– أن لا تتعدى القيمة الإجمالية لهذه المواد 10% من سعر باب المصنع لهذا المنتوج؛

– أن لا ينجر عن تطبيق هذه الفقرة تجاوز النسب المئوية المشار إليها في الملحق 2 بخصوص القيمة القصوى للمواد غير المنشئية.

وعلى هذا الأساس فإنه لتحديد منشأ المنتجات بهدف الاستفادة من النظام التفضيلي في إطار اتفاق الشراكة بين المجموعة والجزائر يجب الرجوع إلى قائمة التحويلات الكافية المدرجة في الملحق 2 في كل مرة يتم فيها استيراد منتجات لم يتم الحصول عليها بالكامل في أحد إقليمي الطرفين، ويتضمن هذا الملحق مجموعة من القواعد التي يمكن اللجوء إليها لتحديد المنشأ منها قاعدة تغيير البند التعريفي وقاعدة القيمة المضافة، بحسب كل نوع تعريفي من المواد والمنتجات التي يمكن الحصول عليها عن طريق التصنيع أو التحويل[1].

3. معيار التحويلات غير الكافية: تنص المادة 8 من البروتوكول على أن عمليات التصنيع أو التجهيز غير الكافية بمعنى أنها عمليات بسيطة لا تمثل تحويلا حقيقيا، وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال عندما تطبق على سلع أجنبية، أن تعتبر كافية لإعطاء صفة المنشأ لتلك السلع حتى وإن أدت إلى تغيير وضعيتها التعريفية ويتعلق الأمر بـ:

[1] حرفوش سهام، مرجع سابق، ص 362– 363.

– عمليات لضمان الحفاظ على المنتجات في حالة جيدة (النقل، التخزين، التهوية، التجفيف، التفريغ، الوضع في ماء مالح، إضافة بعض العناصر، التخلص من الجزء الفاسد أو المعطوب)؛

– عمليات بسيطة لإزالة الغبار، الغربلة، الإزالة، الترتيب، التقطيع، بما في ذلك تكوين مجموعات من السلع (الغسل، الطلاء، القطع)؛

– تغيير الأغلفة والوصلات للطرود، الوضع في قارورات أو أكياس ...؛

– الخلط البسيط للمنتوج حتى وإن كانت تلك المادة المضافة من نوع مختلف، مثل ما هو الحال عندما يضاف مركب أو مجموعة من المركبات لخليط ما دون أن يستجيب للشروط اللازمة لإعطاء ذلك صفة المنشأ[1].

4. معيار التراكم: يعتبر هذا المعيار استثناء لمعيار التحويلات الكافية المشار إليه في المادة 7 من البروتوكول واستثناء لما تضمنه الملحق 02 من الشروط المتعلقة باستعمال المواد المنشئية بنسب محددة خلال عملية التصنيع وقد جسد اتفاق الشراكة عدة أنواع من التراكم وهي:

أ. التراكم الثنائي: بهذا الخصوص نصت المادة 3 من البروتوكول رقم 6 على ما يلي:

– تعتبر المواد التي منشؤها المجموعة مواد ذات منشأ جزائري عندما تضاف إلى منتوج متحصل عليه فيها. وليس من الضروري أن تكون هذه المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية فيها شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 8 من هذا البروتوكول؛

– تعتبر المواد التي منشؤها الجزائر مواد منشؤها المجموعة عندما تضاف إلى منتوج متحصل عليه فيها. وليس من الضروري أن تكون هذه المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية فيها، شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 8 من هذا البروتوكول[2].

ب. التراكم مع مواد ذات منشأ مغربي أو تونسي: حسب المادة 4 من بروتوكول المنشأ تعتبر المواد ذات المنشأ التونسي والمغربي وفق البروتوكول 4 الملحق بالاتفاق بين المجموعة وهذه البلدان مواد منشؤها المجموعة، و لا يفرض أن تكون هذه المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية فيها شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في الفقرة 01 من المادة 08 من بروتوكول المنشأ. كما تعتبر المواد ذات المنشأ التونسي

[1] بن عوالي خالدية، بن نعوم حليمة، "أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)، المجلد 2، العدد 1، المركز الجامعي بأفلو، الجزائر، 2020/06/30، ص 39.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سابق، ص 112–113.

والمغربي وفق بروتوكول المنشأ الملحق في الاتفاق بين المجموعة وهذه البلدان مواد منشؤها الجزائر، ولا يفرض أن تكون هذه المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية فيها شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في الفقرة 01 من المادة 08 من هذا الاتفاق[1].

وحسب نص المادة 4 فقرة 3 و4 من البروتوكول 6، لا تطبق قاعدة التراكم هذه حتى تكون هناك قواعد منشأ مماثلة للقواعد الواردة في اتفاق الشراكة، بين الجزائر وتونس والجزائر والمغرب في إطار اتفاقيات فيما بينها، وهذا لم يحصل إلى يومنا هذا.

ج. تراكم التشغيل أو التحويلات: لقد أشارت المادة 5 من البروتوكول بأنه عندما تخضع مواد لعمليات التشغيل بالجزائر أو بالمغرب أو بتونس ثم في الإتحاد الأوروبي، تعتبر كأنها أجريت هذه التحويلات في الإتحاد الأوروبي، بشرط أن يكون هناك التحويل الأخير قد حصل في إحدى دول الإتحاد الأوروبي بالتالي تكتسب المنشأ الأوروبي.

كما أن العمليات أو التحويلات التي أجريت في الإتحاد الأوروبي أو في تونس أو المغرب، تعتبر على أنها تحويلات أجريت في الجزائر بشرط أن يكون التحويل الأخير قد حصل بالجزائر بالتالي تكتسب المنتجات المحصل عليها بعد عملية التحويل المنشأ الجزائري[2].

ثانيا: إثبات المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري

البروتوكول السادس من الاتفاق حدد الوثائق التي يمكن أن تكون كدليل على المنشأ وهي:

شهادة تنقل السلع **EUR1**، التصريح على أساس الفاتورة.

1. دليل المنشأ:

تستفيد المنتجات التي منشؤها المجموعة من أحكام الاتفاق عند استيرادها في الجزائر وكذا المنتجات التي منشؤها الجزائر عند استيرادها في المجموعة بتقديم:

أ. إما شهادة تنقل السلع أور1 **(EUR1)** التي يرد نموذج منها في الملحق 3؛

ب. وإما في الحالات المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 22، تصريح مشار إليه فيما يلي بـ "تصريح على أساس فاتورة" يعده المصدر على أساس فاتورة أو وصل تسليم أو أي وثيقة تجارية أخرى، تعطي وصفا مفصلا للمنتجات المعنية بما فيه الكفاية، يسمح بالتعرف عليها. يرد نص التصريح على أساس الفاتورة هذه في الملحق 4.[1]

[1] بقة الشريف، بلارو علي، مرجع سابق، ص 19.

[2] حرفوش سهام، مرجع سابق، ص 363.

2. اجراءات تسليم شهادة تنقل السلع أور1 (EUR1) وشروط إعداد تصريح على أساس فاتورة

أ. اجراءات تسليم شهادة تنقل السلع أور1 (EUR1):

– يتم تسليم شهادة تنقل السلع أور1 من قبل السلطات الجمركية لبلد التصدير بناء على طلب خطي يعده المصدر أو ممثله المؤهل تحت مسؤولية المصدر؛

– يجب على المصدر الطالب إصدار شهادة تنقل السلع أور1 تقديم في أي وقت، بناء على طلب من السلطات الجمركية لبلد التصدير حيث تم تسليم شهادة تنقل السلع أور1، كل الوثائق اللازمة التي تثبت الطابع المنشىء للمنتجات المعنية وكذا احترام الشروط الأخرى المنصوص عليها في هذا البروتوكول.

– تتخذ السلطات التي تسلم شهادات تنقل السلع أور1 كل التدابير اللازمة بغية مراقبة الطابع المنشىء للمنتجات واحترام الشروط الأخرى المنصوص عليها في هذا البروتوكول؛

– يجب الإشارة إلى تاريخ تسليم شهادة تنقل السلع أور1 في الخانة 11 من الشهادة؛

– يتم تسليم شهادة تنقل السلع أور1 من قبل السلطات الجمركية ويوضع تحت تصرف المصدر فور القيام بالتصدير الفعلي[2].

ب. شروط إعداد تصريح على أساس فاتورة

أ. يمكن إعداد التصريح على أساس فاتورة المشار إليه في النقطة ب من الفقرة 1 من المادة 17 من قبل:

– مصدر معتمد في مفهوم المادة 23، أو؛

– أي مصدر لكل إرسال مكون من طرد أو عدة طرود تحتوي على منتجات منشئية لا تفوق قيمتها الإجمالية 6000 أورو؛

ب. يجب على المصدر الذي يعد التصريح على أساس الفاتورة أن يكون في مقدوره تقديم، في كل وقت بناء على طلب من السلطات الجمركية لبلد التصدير، كل الوثائق اللازمة التي تثبت الطابع المنشىء للمنتوجات وكذا احترام الشروط الأخرى المنصوص عليها في هذا البروتوكول؛

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 117.

[2] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 117.

ج. تحمل التصريحات على أساس الفاتورة التوقيع الخطي الأصلي للمصدر، غير أنه لا يكون المصدر المعتمد في مفهوم المادة 23 ملزما بتوقيع هذه التصريحات شريطة أن يقدم إلى السلطات الجمركية لبلد التصدير التزاما كتابيا يقبل من خلاله مسؤوليته التامة على كل تصريح على أساس فاتورة يحدد هويته كما لو وقعه بيده.[1]

3. صلاحية دليل المنشأ والاحتفاظ بأدلة المنشأ ووثائق الإثبات:

أ. صلاحية دليل المنشأ:

– مدة صلاحية دليل المنشأ أربعة أشهر اعتبارا من تاريخ تسليمها في بلد التصدير، كما يجب تقديمها في نفس الأجل هذا إلى السلطات الجمركية لبلد التصدير.

– إن أدلة المنشأ التي تقدم إلى السلطات الجمركية لبلد الاستيراد بعد انقضاء أجل التقديم المشار إليه في الفقرة 1 يمكن قبولها لأغراض تطبيق النظام التفضيلي عندما يرجع عدم احترام الأجل إلى ظروف استثنائية.

– باستثناء حالات التقديم المتأخر هذه، يمكن للسلطات الجمركية لبلد التصدير قبول أدلة المنشأ عندما تقدم لها المنتجات قبل انقضاء تلك الآجال[2].

ب. الاحتفاظ بأدلة المنشأ ووثائق الإثبات:

– يجب على المصدر الذي يطلب تسليم شهادة تنقل السلع أور1 أن يحتفظ لمدة ثلاث سنوات على الأقل بالوثائق المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 18.

– يجب على المصدر الذي يعد تصريحا على أساس فاتورة أن يحتفظ لمدة ثلاث سنوات على الأقل بنسخة من التصريح على أساس الفاتورة المذكورة وكذا الوثائق المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 22[3].

[1] المرجع نفسه، ص 119.

[2] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 120.

[3] المرجع نفسه، ص 121.

خلاصة الفصل الأول

دخلت الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية في مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر كأهم شريك اقتصادي وتجاري لها، وبعد عدة جولات تم توقيع اتفاق الشراكة فعليا في 22 أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث تلعب اتفاقية الشراكة هذه دورا هاما في دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، لاسيما في ظل إقامة منطقة التبادل الحر والتي من شأنها أن تسمح للمنتجات الجزائرية أن تكون محل منافسة أوروبية ودولية بشكل عام، وكان لهذا الارتباط ردود فعل متباينة وتأثيرا كبيرا على الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الصناعي منه حتى يومنا الحالي، كما تعرضت الاتفاقية إلى العديد من الجوانب أهمها بالنسبة لدراستنا المكون الاقتصادي والمالي، والذي يتكون من مجموعة من المحاور هي إقامة منطقة للتجارة الحرة، تحرير حركة السلع الصناعية، الإجراءات الوقائية، تحرير التجارة في الخدمات، المساعدات المالية والفنية والمؤسساتية وقواعد المنشأ وقد تم التركيز على هذه الأخيرة من حيث تأثيرها على القطاع الصناعي الجزائري.

تعتبر قواعد المنشأ إحدى أدوات السياسة التجارية المتمثلة في جملة الأحكام، الأسس والمعايير المتفق عليها في إطار الاتفاقيات التجارية المستخدمة لتحديد هوية السلعة أو المنتج، والتي تسمح للدول بحماية منتجاتها الوطنية من التصرفات التجارية غير العادلة وتعزيز اندماج نسيجها الصناعي في التجارة الدولية.

يتوقف تأثير قواعد المنشأ نظريا على تدفق السلع بين البلدان الأعضاء في اتفاقيات الشراكة والتجارة على مدى صعوبة تطبيق هذه القواعد، فكلما كانت هذه القواعد بسيطة مباشرة وسهلة التنفيذ، كلما أدت إلى زيادة تدفق السلع بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، أما إذا زادت درجة تعقيد هذه القواعد بحيث يصعب تطبيقها فيكون تأثيرها سلبيا وتتحول إلى أحد العوائق الفنية للتجارة الخارجية.

أما بالنسبة لقواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري فتظل الاستفادة من شروط تحديد صفة المنشأ سواء فيما يتعلق بقاعدة المنشأ الثنائي أو قاعدة المنشأ متعدد الأطراف أو شرط الحد الأدنى مرهونا بسمات الصناعة الجزائرية، والعلاقة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من جهة، والجزائر ودول المغرب العربي (باستثناء ليبيا) من جهة أخرى.

الفصل الثاني: تحليل الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2010-2019

تمهيد

انحصر عمل الصناعة الجزائرية بعد الاستقلال بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي، ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية.

نظرا للتحولات التي صارت تعيشها الجزائر في إطار سعيها نحو الانفتاح الاقتصادي، وربط الاقتصاد بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، بدأت الصناعة الوطنية بالخروج من حصار السياسة الحمائية المفروض عليها إلى سياسة الانفتاح والدخول في أجواء تنافسية، عنوانها الجودة في الإنتاج والمنافسة السعرية، حيث أصبح تحضير هذه المؤسسات لمواجهة التحديات أمرا في غاية الأهمية، وذلك للتخفيض من آثار الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، ومن أهم هذه التحديات هو دخول الجزائر في شراكة مع الإتحاد الأوروبي، من أجل الاستفادة من المزايا التفضيلية الممنوحة حسب نص الاتفاقية، كما تحكم عمليات التبادل التجاري في إطار هذا الاتفاق بروتوكولات منشأ إضافية ملحقة بها، حيث تحمل هذه الأخيرة نفس القيمة القانونية لاتفاقية الشراكة نفسها، فقواعد المنشأ هي الجزء الأساسي فيها، إذ لا تتمتع المنتوجات المصدرة من الطرفين بالمزايا والإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاقية إلا إذا توافرت بها الشروط المحددة التي تكسب المنتوج صفة المنشأ الوطني.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى واقع القطاع الصناعي، وأهم التحديات التي يواجهها، كما سنتطرق لآثار قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري على القطاع الصناعي في الجزائر وهذا من خلال مبحثين:

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي الجزائري؛

المبحث الثاني: آثار قواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2010-2019.

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي الجزائري

اعتمدت إستراتيجية التنمية في الجزائر من الناحية المادية على توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع كأداة ضرورية لتحريك التنمية في مختلف القطاعات، بحيث تم إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة المعروفة بالصناعات المصنعة في إطار برنامج التصنيع، وقد سادت هذه الإستراتيجية أواخر سنة 1965 ودامت إلى غاية نهاية الثمانينات، والتي كان الإنتاج موجها فيها حصرا للسوق المحلية وذلك بالاعتماد على الحماية، الدعم، التدخل في قوى السوق، هذه السياسات أثرت على هيكل الإنتاج الصناعي، وعلى معدل نموه وعلى تطوره.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن القطاع الصناعي في الجزائر

شرعت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال في بناء الاقتصاد الوطني اعتمادا على النموذج الاشتراكي، وقد أرست قواعد للصناعات الأساسية والثقيلة بفضل آلية التخطيط، ورغم تحقيقها لعدة مزايا إلا أن الصدمة البترولية التي واجهتها في سنة 1986 قد ساهمت في تغيير مسار التنمية في البلاد، والتحول إلى اقتصاد السوق، حيث سعت جاهدة إلى إرساء دعائم اقتصاد السوق، واتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية.

أولا: القطاع الصناعي في ظل مرحلة التخطيط

كان اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني قد تطلب تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية.

1. القطاع الصناعي الجزائري في ظل مرحلة التخطيط الشامل: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث مخططات تنموية، حيث شهدت الصناعة خلال هذه المرحلة توسعا قويا من مخطط إلى آخر نتيجة توفر الموارد المالية، إذ تم تكريس مبالغ ضخمة من الاستثمارات نحو الصناعات المصنعة التي أعطت قاعدة صناعية متطورة.

أ. **المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):** خصص له 5.4 مليار دينار للاستثمار في القطاع الصناعي من إجمالي الاستثمارات التي قدرت بحوالي 9.06 مليار دينار، أي نسبة 59.06% وتم تنفيذ 83% من هذه المخصصات.

من خلال حجم الاستثمارات التي وجهت للقطاع الصناعي يتضح جليا أن الإستراتيجية الصناعية المتبعة

خلال هذه الفترة كانت تهدف إلى تنمية وتطوير قطاع المحروقات والصناعات المرتبطة به باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية.

ب. المخطط الرباعي الأول (1970–1973): بلغت حصة القطاع الصناعي 12.40 مليار دينار من إجمالي الاستثمارات البالغة 27.74 مليار دينار أي بنسبة 44.70% وتم إنجاز 20.80 مليار دينار (زيادة بـ 74.67% من المبلغ المخطط)، وتفسر هذه الزيادة بتأميم المحروقات وارتفاع أسعارها في السوق العالمية، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عوائد الصادرات التي استخدمت لتدعيم عملية التنمية الصناعية في البلاد.

ج. المخطط الرباعي الثاني (1974–1977): فقد برمج 48 مليار دينار للقطاع الصناعي من أصل 110.22 مليار دينار، أي بنسبة 43.54% وتم تنفيذ 74.15مليار دينار (زيادة 26.15%مليار دينار)، ويفسر ذلك بارتفاع تدفقات عوائد صادرات المحروقات وحاجة الصناعة لذلك[1].

2. القطاع الصناعي الجزائري في ظل مرحلة التخطيط التوازني: إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، لذلك اتجهت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج والوصول إلى مردودية معتبرة، فجاءت المخططات الخماسية لاستدراك النقائص والاختلالات التي ميزت المخططات السابقة، كعدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات والتركيز الكبير على الصناعة وتهميش قطاعات أخرى.

أ. المخطط الخماسي الأول (1980–1984): في إطار هذا المخطط، فقد أدخلت الجزائر نظاما جديدا للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية التي تتعلق مهمتها بمتابعة سير تطبيق المخطط الخماسي، وتعتبر أداة تصحيح الاختلالات التوازنية التي يكتشفها التقييم في نهاية كل سنة، وهو تصحيح يسمح بمعالجة المشكل في أوانه، أما البرامج الجديدة للاستثمارات في الفروع الصناعية، فقد قدرت بحوالي 78 مليار دج[2].

– توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر بـ 400 مليار دج، ومن بين الإصلاحات أنها تستهدف إنشاء

[1] يعقوبن صليحة، "تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر: واقع وتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/12/18، ص 384.

[2] عرقوب نبيلة، "مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011/04/01، ص 168.

مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها، إلى جانب تحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات والإنجاز والإنتاج، وتوفير أدوات التسيير الفعال.

ب. المخطط الخماسي الثاني (1985–1989): صاحبه ظروف اقتصادية عالمية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، كما استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر بـ 550 دج، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية[1].

ثانيا: القطاع الصناعي الجزائري في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

لقد تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، من بينها برنامج إعادة الهيكلة بدعم من صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية.

1. برنامج التعديل الهيكلي (1994–1998)

قامت الجزائر بإبرام اتفاق الاستعداد الأول في ماي 1989، وفي جوان 1991 أمضت اتفاقا ثانيا مع صندوق النقد الدولي لمدة عشرة أشهر، تحصلت بموجبه على تمويل قدره 300 مليون دولار على أربع دفعات.

أ. برنامج التثبيت الاقتصادي (أفريل 1994– مارس 1995):

مع تزايد الصعوبات الاقتصادية، توجهت الجزائر مرة أخرى للمؤسسات الدولية من أجل طلب المساعدة، حيث أجبرت على إمضاء اتفاق للتثبيت الاقتصادي لمدة سنة، وقد كانت الأهداف الرئيسية تتمثل في دعم النمو الاقتصادي، تخفيض معدل التضخم، استعادة توازن ميزان المدفوعات وتخفيض تكاليف البرامج الانتقالية.

ب. برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995– مارس 1998):

تستفيد بموجبه الجزائر من تمويلات موسعة قدرت بأكثر من 5.5 مليار دولار، ومن تسهيلات مهمة فيما يتعلق بالتزاماتها الخارجية تمثلت بالأساس في الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية وغير الرسمية[2].

[1] هني عامر، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967–2014)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018/09/01، ص 218–219.

[2] يعقوبي محمد، "أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2 (خاص)، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2020/01/02، ص 326–327.

2. إعادة الهيكلة الصناعية

تلتزم الجزائر بتعميق دور السوق، وذلك من خلال الاتجاه نحو تخلي الدولة عن التسيير والاحتفاظ بصفتها المالكة لمؤسسات القطاع العام، حيث يتم إعادة هيكلة هذه الأخيرة وتهيئتها لتطبيق سياسة خوصصة مؤسسات القطاع العام، ثم تنظيمها بحيث تأخذ صفة شركات أسهم تتجمع في إطار فروع صناعية، ويتم تسيير رأسمالها العمومي من قبل صناديق المساهمة، وذلك بعد أن تم إقرار تطهير مالي في صالحها، يسمح لها بإعادة تكوين رأسمالها الاجتماعي.

3. خوصصة مؤسسات القطاع العام الصناعي في الجزائر

تم إقرار خطة للخوصصة، تستهدف دمج المؤسسات العمومية بالكامل في منطق اقتصاد السوق. فالخوصصة، تظهر على أنها صورة من صور إعادة الهيكلة الصناعية وامتداد لإصلاح القطاع العام، والتزام من قبل السلطات العمومية أمام الهيئات المالية الدولية في الذهاب فعليا نحو نظام يغلب المبادرة الخاصة وعمل قوى السوق[1].

وعلى الرغم من هذه الإجراءات إلا أن جهاز الإنتاج الصناعي بقي خاضعا للتموينات الخارجية، مما جعل مساهمة القطاع الصناعي تكون ضعيفة في الناتج المحلي، كما بقيت الصناعة الاستخراجية هي المسيطرة على النشاط الصناعي ولم تحْظَ الصناعة التحويلية إلا بجزء قليل.

المطلب الثاني: بنية وأداء القطاع الصناعي الجزائري

يشمل القطاع الصناعي الجزائري كباقي القطاعات الصناعية الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويُلاحظ أن القطاع الصناعي يساهم بنسبة 28% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2018، كما بلغ معدل نمو الناتج الصناعي في نفس السنة 30.9%[2].

ويتمثل هيكل المنتجات الصناعية بفرعيها الاستخراجية، والتحويلية فيما يلي:

1 مشدال عبد القادر، "تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 12، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تيبازة، الجزائر، 2015/06/30، ص 63.

2 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر2019، ص 150.

أولا: المنتجات الرئيسة للصناعات الاستخراجية وواقعها

وهي التي تستغل المواد الطبيعية للأرض سواء كانت معدنية، أو نباتية، وتغيّر وضعها حتى تصبح صالحة الاستعمال، كاستخراج المعادن من باطن الأرض ويشكل استخراج النفط والغاز المصدر الرئيسيّ للدخل في الجزائر، وتساهم الصناعات الاستخراجية بحوالي 19.45% في تكوين إجماليّ الناتج المحلي، وبحوالي 81,06% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي في سنة 2019[1]، وتشمل الصناعة الاستخراجية في الجزائر ثلاثة نشاطات رئيسية: النشاط الأول يتمثل في استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنوعيه، والنشاط الثاني يتعلق باستخراج وتجهيز الخامات المعدنية مثل خامات الحديد والنحاس، والنشاط الثالث يتمثل في استخراج وتجهيز وتحضير الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات...إلخ.

ويمكن أن نعرف أهم المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، ص321. (https://www.amf.org.ae)

الجدول (3) المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية (التطور السنوي للإنتاج الصناعي بكميات فيزيائية القطاع العام) (2010-2019)

نوع المنتج	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المحروقات											
النفط الخام ومنتجات الغاز الطبيعي											
بترول خام ومكثفات	ألف طن	66504.0	64302.0	60282.0	58143.0	60852.0	58889.0	60270.0	58668.0	57378.0	56532.0
الغاز الطبيعي الجاف	10*6M*3	144431.0	139870.0	132532.0	127132.0	130914.0	128292.0	128459.0	134948.0	132020.0	127371.0
غاز طبيعيّ مسال	10^3 M^3	31068.0	27527.0	24443.0	26319.0	29301.0	26836.0	25538.0	27072.0	22224.0	27098.0
الحديد الخام	ألف طن	268.0	287.0	299.0	290.0	335.0	396.0	439.0	497.0	706.0	759.0
الزنك	ألف طن	21127.0	15611.0	8090.0	6983.0	6976.0	7086.0	3101.0	1472.0	2045.0	543.0
استخراج الملح											
الملح الغذائي	ألف طن	47.5	52.2	60.1	66.1	75.0	70.2	78.8	78.6	75.9	72.6
الملح الصناعي	ألف طن	59.7	118.1	44.7	63.7	29.5	31.1	24.7	28.4	30.3	28.2
الفوسفات	ألف طن	1525.2	1286.8	1250.3	1122.4	1418.0	1288.9	1274.1	1112.0	1204.1	1338.4
الباريت	طن	40248.0	30208.0	30587.0	23686.0	31234.0	32020.0	39980.0	29159.0	39426.0	31138.0

Source: Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019),Alger, P 32-33. http://www.ons.dz

من خلال الجدول رقم (3) نجد:

– إن قطاع النفط والغاز الطبيعي أهم منتجين في مجالات الصناعة الاستخراجية، حيث قدرت نسبة الإنتاج في سنة 2018 بـ 970.0 ألف برميل يوميا و97.5 مليار مترا مكعبا على التوالي، وتسهم المحروقات في تكوين الناتج المحلي بنسبة قدرها حوالي 22.4 %[1]، حيث تحتل المرتبة 18 عالميا في إنتاج البترول، إلا أن أسعار هذه المواد تتميز بالتغير المفاجئ نتيجة لارتباطها بالأسواق الخارجية.

– تنتج الجزائر مادة الفوسفات حيث قُدّر إنتاجه عام 2019 حوالي 1338.4 ألف طن وتحتل الجزائر المرتبة السادسة عربيا.

– أما إنتاج الحديد في الجزائر فقد بلغ عام 2019 حوالي 957.0 ألف طن ويقدر مخزون الجزائر من هذه المادة حوالي5 مليار طن وتُعَدُّ الجزائر خامس منتج له عربيا[2].

– أما باقي المنتجات فتنتج منها الجزائر كميات معتبرة مثل الملح، الباريت... وهي موجهة للاستهلاك المحلي.

تعد معظم الموارد الطبيعية في الجزائر ذات قيمة تجارية هامة، وهذا ما ساعد الجزائر على بناء قاعدة صناعية تعتمد على الصناعات الاستخراجية وفي مقدمتها صناعة النفط والغاز الطبيعي، حيث تمّ توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات الحكومية إلى هذه الأخيرة، ولقد شكلت هذه الصناعة(الاستخراجية) نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهمت بـ 33047 مليون دولار من قيمة الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 169894 مليون دولار سنة 2019، وتسيطر على حوالي 95% من مجموع الصادرات الجزائرية (94.74% سنة 2018 تقرير بنك الجزائر2018)، وقد تحقق خلال العام 2019 عدد من التطورات في مجالات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج بـ 7 اكتشافات للنفط و12 اكتشافا للغاز الطبيعي بالنسبة للجزائر[3].

ثانيا: المنتجات الرئيسية للصناعات التحويلية وواقعها

من أهم الصناعات التحويلية التي تعتمد عليها الجزائر في تموين الاقتصاد نجد:

1.الصناعة الغذائية: وهي الصناعة التي ترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المنتجة مثل صناعة الألبان ومشتقاتها، والدهون النباتية والحيوانية.

[1] بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 150.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص78.

[3] منظمة الأقطار العربية، التقرير الإحصائي السنوي 2020، ص 20– 22. (https://oapecorg. org)

2.صناعة المنسوجات والألبسة والصناعة الجلدية: تحتل هذه الصناعة مكانة هامة في الجزائر، وهي تعتبر كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة رغم التطورات التقنية، ونلاحظ أن هذا النوع من الصناعات سجل انخفاضا في الإنتاج سنة 2010 قدر بـ 2.24% و2.10% خلال سنة 2019، ويعود هذا الانخفاض إلى ظهور المنافسة من طرف الشركات الأجنبية.

3.صناعة الأسمدة الكيميائية: إنتاج الأسمدة النيتروجينية التي أصبحت الجزائر رائدة في إنتاجها وهناك تطورات عديدة تشهدها في إطار تنمية وتطوير هذه الصناعة، ولابدّ من الإشارة إلى بروز الصناعات البيولوجية الحديثة وما تزال هذه الصناعة غير متوافرة في الجزائر.

4.صناعة الحديد والصلب والمعدّات: تتمتع الجزائر بكميات كبيرة من خام الحديد إلا أن منتجاتها ما تزال قاصرة ليشمل استخدامها كافة الأصناف والمنتجات.

5.صناعة الإسمنت: تنتشر هذه الصناعة في أغلب مناطق الجزائر نظرا لارتباطها المباشر باحتياجات التنمية والتصدير، ويُلاحظ أن هذه الصناعة هي من الصناعات التي تلوث البيئة[1].

وتساهم الصناعات التحويلية بحوالي 4.5% في تكوين الناتج المحلي، وبحوالي 18.93% في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي سنة 2019[2] حيث قُدرت عام 2010 بـ 6727 مليون دولار بينما قدرت عام 2019 بـ7717 مليون دولار[3].

مع التذكير أن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا متواصلا، حيث انخفضت من 52.72% في سنة 2010 إلى 49.28% في سنة 2019 بفعل توسيع القطاع الخاص الذي بلغت مساهمته في سنة 2019 بـ 50.71 %[4].

أما من حيث مساهمة كل نشاط صناعي في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي فالجدول يوضح ذلك:

[1] حاجي فطيمة، اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2009، ص 33.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 321.

[3] المرجع نفسه، ص 320.

[4] Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019), Alger, P 41. http://www.ons.dz

الجدول (4) توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي وحسب القطاع القانوني للسنوات (2010–2019)

(%)

فروع القطاع الصناعي	2010			2011			2012			2013			2014		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
المياه، الطاقة	30.29	0.0	15.97	31.44	0.0	16.65	32.62	0.0	16.79	33.47	0.0	17.12	34.03	0.0	17.02
المناجم والمقالع	4.90	0.76	2.94	4.89	0.74	2.94	5.37	0.72	3.11	5.12	0.58	2.90	5.02	0.47	2.75
ص ح.م م.ك.أ	23.54	2.39	13.54	23.47	2.35	13.53	23.90	2.14	13.35	24.37	2.06	13.47	23.95	1.94	12.95
مواد البناء والزجاج	10.14	12.84	11.42	9.89	12.81	11.26	9.03	11.85	10.40	9.41	11.45	10.41	9.84	11.17	10.50
الكيميائية. الأسمدة	4.54	11.49	7.83	4.20	12.41	8.07	4.29	12.41	8.23	4.13	12.89	8.41	3.62	12.36	7.99
الصناعة الغذائية	8.46	63.92	34.68	9.11	63.93	34.90	9.03	65.62	36.48	9.19	66.09	36.98	10.43	67.57	38.98
الصناعة النسيجية	0.66	4.00	2.24	0.52	3.71	2.02	0.43	3.49	1.92	0.43	3.34	1.85	0.42	3.10	1.76
الصناعة الجلدية	0.09	0.78	0.42	0.07	0.75	0.39	0.07	0.67	0.36	0.07	0.62	0.34	0.07	0.61	0.34
صناعة الخشب والفلين	2.60	2.98	2.78	2.72	2.56	2.65	2.59	2.43	2.51	2.55	2.33	2.45	2.52	2.20	2.36
صناعات أخرى	14.74	0.79	8.14	13.62	0.70	7.54	12.63	0.62	6.80	11.20	0.59	6.02	10.06	0.53	5.30
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

فروع القطاع الصناعي	2015			2016			2017			2018			2019		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
المياه، الطاقة	33.16	0.0	16.79	36.30	0.0	18.22	38.74	0.0	19.13	38.59	0.0	18.75	39.76	0.0	19.60
المناجم والمقالع	5.20	0.45	2.86	5.28	0.49	2.90	4.58	0.52	2.52	5.85	0.48	3.09	5.25	0.48	2.83
ص ح.م م.ك.أ	25.18	1.84	13.66	22.40	1.76	12.12	21.62	1.84	11.61	19.25	2.00	10.38	22.33	2.12	12.08
مواد البناء والزجاج	12.66	11.05	11.87	12.40	11.18	11.79	11.94	11.35	11.64	11.89	10.87	11.37	9.46	10.59	10.03
الكيميائية. الأسمدة	3.27	12.26	7.70	3.12	11.89	7.48	2.25	11.77	7.07	2.50	13.49	8.15	1.99	13.51	7.83
الصناعة الغذائية	10.12	68.06	38.72	9.92	68.25	38.97	9.77	67.80	39.15	10.28	66.26	39.06	9.69	65.80	38.14
الصناعة النسيجية	0.43	3.03	1.71	0.44	3.12	1.77	0.44	3.37	1.92	0.41	3.32	1.90	0.44	3.72	2.10
الصناعة الجلدية	0.09	0.55	0.32	0.07	0.50	0.28	0.06	0.47	0.27	0.08	0.46	0.27	0.09	0.46	0.28
صناعة الخشب والفلين	2.25	2.18	2.21	2.26	2.30	2.28	2.44	2.40	2.42	2.39	2.64	2.52	2.27	2.76	2.51
صناعات أخرى	7.59	0.53	4.11	7.75	0.47	4.13	8.11	0.44	4.23	8.71	0.44	4.46	8.68	0.50	4.54
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

ص.ح.م.م.ك.أ= الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

Source: Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019), Alger, P 41. http://www.ons.dz

يتضح من خلال الجدول رقم (4) ما يلي:

– أن هيكل الصناعات التحويلية يتصف بتركيبة متنوعة من مختلف الصناعات الأساسية، وحسب بيانات 2010 فإن 34.68% من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية جاءت من الصناعة الغذائية، تليها في المرتبة الثانية المياه والطاقة بنسبة 15.97%، ثم الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية بنسبة 13.54%، ثم صناعة الزجاج ومواد البناء بنسبة 11.42%، والصناعة الكيميائية بنسبة 7.83% بينما بلغت مساهمة صناعة

الخشب والفلين والصناعة النسيجية النسب 2.78% و2.24% على التوالي، وفي الأخير سجلت الصناعة الجلدية نسبة ضعيفة جدّا وهي 0.42 %، وأسهمت باقي الصناعات الأخرى بـ 8.14 %.

– لم يتغير واقع حال الصناعات التحويلية لعام 2019 بالمقارنة بما كان عليه الحال في 2010 من حيث الترتيب، لكن من حيث الارتفاع والانخفاض نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة فقط للصناعة الغذائية إلى 38.14%، جراء استعمال قدرات الإنتاج الخاصة بهذا الفرع خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018 بنحو يزيد على75% من قبل غالبية رؤساء المؤسسات المعنيين باستطلاع للرأي قام به الديوان الوطني للإحصائيات لدى الصناعيين وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإن قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر بمثابة دافع عجلة قطاع الصناعة يواصل في جلب المستثمرين سنة 2018، وبهذا احتلت الصناعات الغذائية المرتبة الثانية في قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي، من خلال المشاريع المسجلة والتي حصدت ما يعادل 241 مليار دينار (أي 23% من إجمالي قطاع الصناعة) عبر 575 مشروعا (أي 25% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها) وخلق 21927 منصب شغل متوقع ومن خلال الـ 575 مشروع تم تسجيل 421 مشروعا للابتكارات الجديدة بمبلغ 172 مليار دينار، وتتعلق الابتكارات الجديدة أساسا بفروع تحويل وحفظ الخضر والفواكه، والذبح والتقطيع الصناعي للحوم، الزيوت وتكرير الزيوت النباتية، الشكولاطة، تحويل الحليب، المخابز الصناعية، صناعة مواد الحلويات، والعجائن الغذائية وتحويلات الصناعة الغذائية الأخرى. كما تم تسجيل انخفاض واردات الأغذية بـ 14.56% في الثلاثي الأول لـ 2019. فيما سجلنا انخفاضا في باقي القطاعات ماعدا قطاع الصناعة الكيميائية الذي عرف ثباتا بـ 7.83%، وكانت نسب انخفاض قطاعات ص ح م م ك أ، مواد البناء والزجاج، النسيجية، الجلدية، الخشب والفلين على التوالي 10.08%،10.03%، 2.10%، 0.28%، 2.51%وفي الأخير الصناعات الأخرى التي عرفت انخفاضا أيضا بـ 4.54%.

من هنا نجد أن الجزائر لا تعتمد على الصناعة التحويلية كمصدر أساسي للدخل، حيث أن الصناعة التحويلية كلها موجهة للاستهلاك المحلي مع تصدير جزء طفيف إلى الخارج، حيث أكدت دراسة نشرها صندوق النقد العربي تحت عنوان "أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية" بالنسبة للصناعات التحويلية تمت الإشارة إلى أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، قدرت بـ 4.5% في 2019، وهي من أدنى المستويات المسجلة في الدول العربية محل الدراسة (14 دولة)، إذ لا تتفوق الجزائر في هذا

المجال سوى على العراق الذي بلغت النسبة به 2.2%، و تؤكد الدراسة الوضع المتأخر الذي تشهده الصناعات التحويلية بالجزائر، بالرغم من المؤهلات والقدرات الكبيرة التي تملكها في هذا المجال، ومنها توفرها على المواد الخام سواء في الفلاحة أو المناجم أو الطاقة، يمكن تحويلها إلى منتجات نصف مصنعة أو مصنعة للاستهلاك الداخلي أو التصدير.

كما قدرت اليد العاملة في القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية) بـ 104947 عاملا سنة 2019، بعدما كانت في سنة 2010 تقدر بـ 101708 عاملا، كما عرفت ارتفاعا بنسبة 1.9% بين (2018–2019) والجدول التالي يبين تطور عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية.

الجدول (5) تطور عدد العمال حسب النشاط الصناعي (القطاع العام) للفترة 2010–2019

%

البيان	القوى العاملة المستخدمة									
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المناجم والمقالع	6.45	6.43	6.65	6.49	6.37	6.42	6.89	6.9	6.8	6.8
ص ح.م م.ك.أ	33.25	33.19	34.65	37.00	40.41	41.05	40.80	40.3	41.5	41.4
مواد البناء	13.43	13.13	13.07	12.95	12.20	12.49	13.02	13.4	13.8	14.3
الكيميائية والصيدلية	9.44	7.45	7.42	6.88	6.23	5.96	6.01	6.0	6.0	6.1
الصناعة الغذائية	18.84	18.98	19.75	19.10	18.52	18.44	17.70	18.0	16.0	15.9
الصناعة النسيجية	10.88	10.55	7.38	7.13	6.58	6.29	6.57	6.7	6.8	6.7
الجلود والأحذية	1.34	1.44	1.58	1.51	1.49	1.42	1.38	1.4	1,5	1.5
صناعة الخشب والفلين	6.32	8.79	9.46	8.90	8.15	7.89	7.59	7.3	7.6	7.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019),Alger, P 42. http://www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) تركز العمالة في قطاع ص ح م م ك أ خلال الفترة (2010–2019) حيث يحتل الصدارة من حيث عدد العمال مقارنة بباقي القطاعات الصناعية الأخرى حيث بلغت أكبر نسبة لعدد العمال به 41.5% سنة 2018، يليه قطاع الصناعة الغذائية الذي سجلت أعلى نسبة به سنة 2012 وذلك بـ 19.75%، ثم قطاع مواد البناء الذي لامست أعلى نسبة به 14.3% سنة 2019 فيما بلغت أعلى نسبة عمالة في كل من قطاع الصناعة النسيجية، الخشب والفلين، الصناعة الكيميائية والصيدلية، المناجم والمقالع، 10.88% سنة

2010، 9.46% سنة 2012، 9.44% سنة 2010، 6.9% سنة 2017، على التوالي، وفي المرتبة الأخير وبنسب متدنية جاء قطاع الجلود والأحذية بـ 1.58% كأعلى نسبة عمالة وذلك سنة 2012 خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بنسب نمو قطاع الصناعات التحويلية (المصنعة) فكانت متباينة خلال الفترة (2010-2019)، فقد قدرت في سنة 2010 بـ -5.5 % و0.3 % سنة 2019 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل1: نمو معدل تغير قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة 2010-2019

(%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات

Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019), Alger, P28. http://www.ons.dz

من خلال الشكل رقم (1) السابق نلاحظ أن الصناعات التحويلية سجلت معدلات متباينة بين السلب والإيجاب، حيث عرفت السنوات 2012، 2013، 2014، 2016، 2017، 2019 زيادة في الإنتاج بمعدل تغير 0.8، 1.5، 0.9، 2.1، 0.3 و 0.3 % على التوالي، أين بلغت أعلى نسبة موجبة سنة 2016 معدل 2.1 %،

فيما عرفت السنوات 2010، 2011، 2015، 2018 انخفاضا في الإنتاج بمعدل تغير 5.5-، 1.8-، 0.9- و1.7- على التوالي، وكان أكبر انخفاضا للإنتاج سنة 2010 بنسبة 5.5-.

الواقع أن القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) رغم الإجراءات الإصلاحية لا يزال يعاني من ركود مزمن، وذلك راجع إلى ما يلي:

- لا تزال القدرات الإنتاجية تستعمل بنسب ضئيلة؛
- ضعف البنية التحتية الصناعية، حيث أن المناطق الصناعية قليلة وتعاني من مشاكل كثيرة؛

- مواصلة تطبيق برامج إعادة الهيكلة التى تجسدت في الإجراءات التالية:

- تقسيم وحدات الإنتاج إلى فروع مستقلة بغية تسهيل خوصصتها، إلا أن هذا الإجراء لم يعجل بخوصصتها؛
- حل العديد من الوحدات الأخرى أو غلقها أو التخلي عن النشاطات الملحقة بها.

- غياب العوامل الفنية التى تتعلق بالمواصفات والمقاييس الدولية، وضعف الجودة مما جعل معظم منتجات القطاع الصناعي غير ملائمة سواء للسوق المحلي، أو الأجنبي مما صعب من تسويقها وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 2: التغير السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي الجزائري (القطاع العام الوطني) خلال الفترة 2010-2019

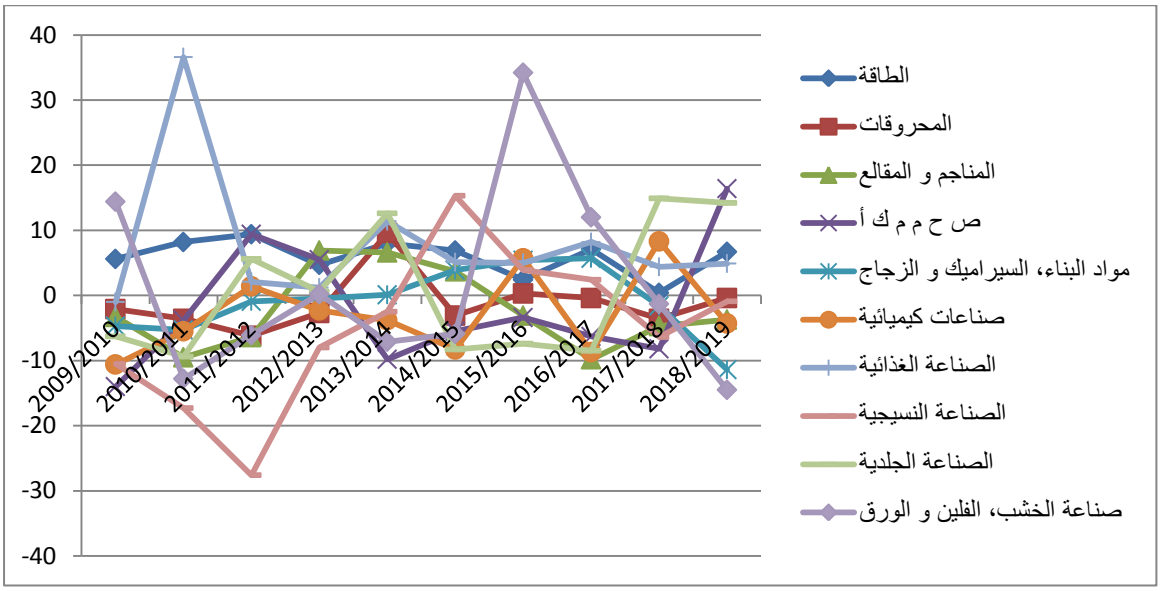

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019), Alger, P 28 http://www.ons.dz

من الشكل رقم(2) يتضح لنا:

- أن كل نشاطات الصناعة التحويلية تعاني من خلل في هيكلها الإنتاجي، كما أن معدل نمو الإنتاج بها غير مستقر.

- شهد قطاع الطاقة أداءا حسنا خلال الفترة 2010-2019 بمعدلات موجبة خلال جميع سنوات الفترة، وذلك بـ 5.6% سنة 2010، 6.7% سنة 2019 وسجل أكبر معدل تغير سنة 2012 بـ 9.4%، نفس المنحى الموجب شهده مجال الصناعات الغذائية ماعدا سنة 2010 أين كانت نسبة التغير سالبة وذلك بـ 1-%، وعرفت سنة 2019 معدل 4.9% فيما سجل أكبر معدل تغير بـ 36.6% سنة 2011، يعود السبب الرئيس للارتفاع خلال

2019/2018 إلى ارتفاع الإنتاج في شعبة تصنيع المنتجات الغذائية للحيوانات بـ 11.8%، بالنسبة لقطاعي المحروقات والمناجم والمحاجر اللذين سجلا تراجعا أي بمعدلات سلبية خلال معظم سنوات الفترة حيث يعود سبب التراجع بالنسبة للمحروقات إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط العالمية منذ 2014 %، فيما يعود السبب إلى تراجع أسعار إنتاج فرع استخراج معدن الفوسفات بـ 2% والملح بـ 0.4% وبـ 3,7-%سنة 2019 بالنسبة للمناجم والمحاجر(ons)، ومن جهة أخرى فقد سجل قطاع ص.ح.م.م.ك.أ معدلات سلبية في معظم سنوات الفترة ماعدا 2012، 2013، 2019 وذلك بـ 9.4، 5.5، 16.4% على التوالي حيث يعتبر هذا الأخير كأكبر معدل سجل في هذا القطاع، فيما عرف قطاع معدات البناء تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض للإنتاج حيث سجل أكبر معدل سنة 2017 بـ5.7%، نفس الملاحظة بالنسبة لمجالات الصناعات الكيماوية، النسيج، صناعة الجلود والأحذية، الخشب والفلين والورق حيث كان أكبر معدل بها على التوالي 8.3% سنة 2018، 15.3% سنة 2015، 14.9% سنة 2018، 34.2 سنة 2016.

من هنا نجد أن القطاع الصناعي الجزائري لم يستفد الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز، كما نجد أن أهم خصائص القطاع الصناعي هي:

- قطاع يعتمد على الصناعة الاستخراجية والمتمثلة في البترول والغاز الطبيعي، حيث تساهم صناعة البترول والغاز الطبيعى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط بنسبة تقريبا 30%؛

- مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلى الاجمالي ضعيفة جدا حيث تقدر بحوالي5% في المتوسط، وهي موجهة للاستهلاك المحلي وجزء طفيف يصدر للخارج، كما أن معظمها (صناعة نسيجية، غذائية، صناعة جلدية) تسجل معدلات نمو منخفضة ماعدا صناعة الطاقة والمناجم والمقالع، حيث وحسب تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية لسنة 2020 احتلت الجزائر المرتبة 24 من بين 26 دولة (يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معا)، في مؤشر معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ أعلى معدل نمو 4.5% خلال سنة 2019 في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع هذه الصناعة أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولي، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة في بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة، وأذواق متطورة وجودة مستمرة؛

– حركة القطاع الصناعي الجزائري تعتمد كثيرا على التطورات والمتغيرات التى تطرأ على الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي) بشكل كبير جدا؛

وبصفة عامة يمكن القول أن تدني مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتواضع معدلات النمو السنوية التى حققها ترجع إلى مجموعة من العوامل السلبية التى أثرت عليها.

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الصناعي الجزائري

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالصناعة، واعتمد في ذلك على نموذج الصناعات المصنعة من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، كما خضعت المؤسسات الصناعية إلى مجموعة من اجراءات الإصلاح الداخلي منذ مطلع الثمانينيات إلى غاية اليوم، والتي للأسف الشديد لم تنجح وكلفت خزينة الدولة مبالغ ضخمة تكفي لإنشاء نسيج صناعي جديد، وفي هذا السياق لابد من إلقاء الضوء على أهم المشاكل التي تقف كحائل في وجه تطوير هذا القطاع والتي تؤدي إلى تراجع منحى الإنتاجية إلى الخلف، حيث ولمزيد من التوضيح سيتم استخدام بعض الأمثلة من الصناعات الجزائرية.

1. الاعتماد على تصدير المواد الخام: إن الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام تبقى تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، ولتوضيح ذلك ننظر إلى صادرات الجزائر من المواد الخام وتحديدا النفط والغاز الطبيعي حيث تمثل حوالي 95.8% في المتوسط خلال الفترة (2014–2018)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (6) تطور الصادرات الجزائرية حسب طبيعتها للفترة (2014–2018)

(مليون دولار، %)

البيان	2014		2015		2016		2017		2018	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المحروقات	58361.6	97.27	33080.7	95.70	27917.5	95.25	33202.8	96.04	38952.6	94.74
مواد أخرى خارج المحروقات	1634.4	2.72	1485.3	4.29	1391.5	4.74	1366.2	3.95	2160.4	5.25
المجموع	59996	100	34566	100	29309	100	34569	100	41113	100

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2019، ص 166–167.

من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا:

أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المواد الخام وبالتحديد النفط والغاز الطبيعي حيث بلغت الصادرات في المتوسط خلال الفترة 2014-2018 نسبة 95,8 %، أما الصادرات الأخرى خارج البترول-الغاز فإنها ضعيفة جدا، حيث بلغت النسبة في المتوسط 4.19% خلال نفس الفترة، وهذا ما يبين الخلل في الصادرات الجزائرية المرتبطة أساسا بأسعار البترول والغاز.

2. صعوبة منافسة المنتجات الصناعية:

هناك أهمية كبيرة يجب أن تعيها الشركات وتتمثل في ضرورة تحديد موقعها النسبي بين المنافسين، إذ أن عدم المعرفة بقدرات الآخرين يُضعِف بشكل كبير السياسات الإستراتيجية التى سيقدمون عليها في المستقبل، وحسَب تقرير التنافسية العالمية[1] للمنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2019، احتلت الجزائر المرتبة الحادية عشرة من بين 14 دولة عربيا، والمرتبة 89 عالميا من بين 141 دولة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويصنف الدول وفقا لمؤشر التنافسية العالمية الذي يعتمد على دمج متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي وجوانب من بيئة الأعمال، ويستند على نحو 103 من المتغيرات تشمل 12 محورا.

الجدول (7) ترتيب تنافسية الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق 2018	
		عربيا	دوليا		
الإمارات	75.0	1	25	27	↑
قطر	72.9	2	29	30	↑
السعودية	70.0	3	36	39	↑
البحرين	65,4	4	45	50	↑
الكويت	65.1	5	46	54	↑
عمان	63.6	6	53	47	↓
الأردن	60.9	7	70	73	↑
المغرب	60.0	8	75	75	---
تونس	56.4	9	87	87	---
لبنان	56.3	10	88	80	↓
الجزائر	56.3	11	89	92	↑
مصر	54.5	12	93	94	↑
موريطانيا	40.9	13	134	131	↓
اليمن	35.5	14	140	139	↓
دول المقارنة					
سنغافورة	84.8		1	2	↑
فرنسا	78.8		15	17	↑
تركيا	62.1		61	61	---

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، 2020، ص87.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ الترتيب المتدني للجزائر (المرتبة الـ 11 عربيا من أصل14 دولة) وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها:

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات[1]؛
- لقد دأبت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة[2].

3. انخفاض القدرات الإنتاجية المستغلة:

نلاحظ عدم الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، إذ نلاحظ أن القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته، حيث قدرت سنة 2019 بـ 51.9% و53.2% سنة 2010 أما فيما يتعلق بمعدل استغلال القدرات الإنتاجية للصناعة التحويلية فهي لم تتعدّ خلال الفترة 2010-2019 نسبة 47.72% حيث يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (8) تطور معدل استعمال قدرات الإنتاج للقطاع الصناعي وفروعه للفترة (2010-2019)

(%)

فروع القطاع الصناعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الطاقة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحروقات	88.2	84.5	77.6	79.6	96.8	93.4	90.8	91.2	85.0	89.2
المناجم والمقالع	90.3	55.2	52.1	56.4	60.3	84.9	79.0	72.2	49.8	67.1
ص ح.م م.ك.أ	30.9	34.3	36.6	39.0	33.1	40.8	44.9	31.0	26.3	29.1
مواد البناء والزجاج	88.3	91.2	90.0	91.2	92.8	94.3	97.0	110.3	91.4	74.8
الكيميائية. الأسمدة	43.2	40.6	41.9	40.2	35.7	28.8	41.5	40.5	42.7	40.5
الصناعة الغذائية	78.7	56.2	52.6	54.9	63.4	67.5	61.6	56.7	70.9	79.5
الصناعة النسيجية	38.8	35.0	23.0	25.4	22.3	24.3	26.5	23.4	27.0	31.3
الصناعة الجلدية	55.5	45.1	62.8	61.1	70.3	67.8	64.1	61.2	72.1	88.1
صناعة الخشب والفلين والورق	24.2	29.1	26.1	24.8	23.5	31.2	34.2	25.3	29.5	37.4

ص.ح.م.م.ك.أ= الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

Source: Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019),Alger, P 30-31. http://www.ons.dz

[1] قوريش نصيرة، "أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 4، العدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/01/01، ص 93.

[2] بودرامة مصطفى، قصاص الطيب، "المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 12، جامعة الواد، الجزائر، 2017/06/30، ص 205.

من خلال الجدول رقم (8) يتضح ما يلي:

– ضعف استغلال القدرات الإنتاجية للصناعات التالية: ص ح.م م.ك.أ، الصناعة النسيجية، صناعة الخشب، بينما سجلت المحروقات والمناجم والمقالع ومواد البناء والصناعة الغذائية والصناعة الكيميائية والصناعة الجلدية نسب استغلال كبيرة جدا، حيث بلغت أعلى نسبة في صناعة مواد البناء والزجاج 110,3% عام 2017 تليها المحروقات بـ 96,8 سنة 2014.

– بلغت نسب الاستغلال في سنة 2010 لصناعة ص ح.م م.ك.أ 30.9 %، الصناعة النسيجية 38,8% صناعة الفلين والخشب 19.2%، كما لوحظ انخفاض في هذه النسب في سنة 2019 حيث بلغت النسبة في صناعة ص.ح.م م.ك.أ 29.1%، الصناعة النسيجية 31.3%، وهذا راجع لمجموعة من العوامل:

1. المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج فأغلبها يعود إلى السبعينات والثمانينات، علاوة على الامتلاك المعنوي، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات[1]؛

2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه المؤسسات: حيث تعاني أغلب المناطق الصناعية ومناطق النشاط من عدة صعوبات تؤثر بشكل سلبي على مستوى السير العادي لها، علاوة على مشكل العقار(ملكية الأراضي) الذي تعاني منه الكثير من المؤسسات؛

3. الافتقار إلى الأيدي العاملة المدربة: فعلى الرغم مما تتمتع به الجزائر من ارتفاع حجم القوة العاملة، إلا أنها تعاني من الندرة في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة التي يتزايد الاحتياج إليها في الصناعة، في وقت يشهد تطورات تكنولوجية متلاحقة تتطلب توفير العمالة القادرة على استيعاب هذه التطورات وتطبيقها للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج؛

4. ضعف العلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة: تعاني الصناعة الجزائرية من الانخفاض في العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية، والتي تعكس مدى اعتماد القطاعات الصناعية المحلية على بعضها البعض، في

[1] بوخاري سمية، خليفة أحلام، "واقع القطاع الصناعي في الجزائر– المشاكل والحلول"، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 06–07 نوفمبر 2018.

إمدادها بما تحتاجه من المكونات ومستلزمات الإنتاج، فعلى سبيل المثال لم تتمكن الصناعة الجزائرية من توجيه نسبة أكبر من المخرجات الزراعية نحو التصنيع المحلي،

5. الضعف الشديد في الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي: ممثلة في مخابر ومراكز البحث المتخصصة والجامعات، ومراكز التدريب الفني والمهني، وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي بتكنولوجياتها المتاحة، وبالتالي انعدام أثر هذه المؤسسات في استيعاب التكنولوجيا وتطورها؛

6. عدم الاهتمام الكافي بالتصدير: حيث أشارت العديد من الدراسات أن التوجهات الحالية للمنتجين تتجه نحو تلبية السوق الداخلية مع عدم وجود إستراتيجية للتصدير، كما نجد أن نصيب الصادرات من السلع الصناعية التحويلية لا يتجاوز 19% من إجمالي الصادرات[1]. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع الرسوم الجمركية التي يتحملها المنتج عند استيراد مستلزمات الإنتاج مما ساهم في ارتفاع تكلفة المنتج النهائي وانخفاض مقدرته التنافسية في السوق الدولية، على الرغم من التخفيضات المتتالية ابتداء من منتصف التسعينيات، وهذا ما دفع بكثير من المنتجين إلى الإحجام عن التصدير وتفضيل تسويق منتجاتهم بالسوق المحلي، الذي يتميز بتضاؤل المنافسة من جهة وارتفاع هوامش الربح من جهة أخرى. كما أن الجزائر لم تعطِ التصدير أيّ إعفاء ضريبي لمجرد أنه نشاط تصديري، كذلك تعاني الصادرات الصناعية أيضا من الفصل التام بين السياسة الإنتاجية والسياسة التسويقية، وغياب الفكر التسويقي على المستوى العالمي، مما يؤدي بدوره إلى تلاشي الميزة النسبية للمنتوج الجزائري في الأسواق العالمية سواء من حيث انخفاض التكاليف، أو ارتفاع جودته.

7. صعوبة نقل الصادرات إلى بعض الدول العربية والإفريقية: تعاني الصادرات الجزائرية من العديد من الصعوبات في النفاذ إلى الأسواق العربية والإفريقية، وذلك راجع إلى ما يلي: عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين الجزائر والعديد من هاته الدول، بالإضافة إلى الصعوبة في استصدار تأشيرات المرور من الدول التي ستمر منها نحو مقاصدها في الدول المستوردة، كما تتعرض للكثير من التأخير نتيجة للمبالغة في إجراءات التفتيش والإجراءات الإدارية على الحدود في كثير من الأحيان، مما سيزيد من تكاليف تلك المنتجات، ويعرّضها للتلف خصوصا المنتجات التي لا تتحمل طويلا وبالتالي تقليل قدرتها التنافسية[2]؛

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 330.

[2] حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص 44-46.

8. مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: وتتمثل فيما يلي:

– عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية، مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيدة عن توافر المواد الأولية أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية؛

– اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفاتيح في اليد، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يزال ضعيف وبعيدا عن احتياجات الصناعة، أضف إلى ذلك أن نظام التدريب مازال تقليدي أو يعاني من قصور في التنسيق مع احتياجات الصناعة، وعدم خلق رابطة قوية بين الصناعة ومعاهد البحوث والجامعات حتى تساهم في تطوير العمليات الإنتاجية[1].

9. المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية وكذلك لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض من المواد الخام؛

10. مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين: يعاني القطاع الصناعي الجزائري منذ القدم ولغاية اليوم من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية، وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم والذي يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذا الأخير، وبالتالي لم تكن هناك دراسات وإحصاءات عن نشاط القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة[2]؛

11. مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي، ومن أهم تلك المعوقات المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة المستوردة[3]؛

12. القروض الأجنبية: من مفهومها الظاهري أن هذه القروض تدعم اقتصاد الدولة، إلا أن لها آثار عكسية على عملية التصنيع، إضافة إلى العوامل التي تقف حجرة عثرة أمام التطور الصناعي للدولة كضعف اليد العاملة ونقص

[1] بوخاري سمية، خليفة أحلام، مرجع سابق.

[2] ساعو باية، "القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، جامعة بويرة، الجزائر، 2017/06/01، ص 85–86.

[3] بودرامة مصطفى، قصاص الطيب، مرجع سابق، ص 205.

الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع[1]؛

13. قيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم)؛

14. التوجه الأوحد للصناعة نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية؛

15. الارتباط القوي للصناعة بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار؛

16. ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة[2]؛

17. ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية: وقد ترتب على هذه السياسة التجارية الحمائية ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنتج الجزائري محليا وعالميا، كما يفقد القدرة على المنافسة في ظل الاتجاه التدريجي إلى فتح الأسواق، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي أو ضمن الالتزامات التي تفرضها المنظمات الدولية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[3].

[1] سلامة وفاء، ولهة وردة، "واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 7، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/08/19، ص 148.

[2] بريكة السعيد، عمارة نور الهدى، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2015/12/01، ص 284.

[3] ساعو باية، مرجع سابق، ص 86– 87.

المبحث الثاني: آثار قواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2010-2019

بعد استعراض الملامح الأساسية لكل من الاتفاقية وقواعد المنشأ التي جاءت بها وسمات ومشاكل قطاع الصناعة بالجزائر، يصبح من الممكن تحليل الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تخلفها قواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ثلاث نقاط رئيسية أولها العلاقة قواعد المنشأ– تكلفة الانتاج أي هل أن هذه القواعد تساهم في زيادة تكاليف الانتاج الصناعي مما يحد من نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي أم أنها تساهم في تقليلها لترفع من تنافسية الانتاج الصناعي ثم مدى استفادة الصناعة من قاعدة التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية وفي الأخير مدى استفادة الجزائر من الاستثمارات المحولة.

المطلب الأول: قواعد المنشأ وتكلفة الانتاج

في ظل تعقد قواعد المنشأ على نحو ما جاءت به اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وحتى تستفيد المنتجات الجزائرية من المعاملة التفضيلية، لابد لها من الخضوع للعديد من الإجراءات ووثائق الإثبات لتأكيد المنشأ الوطني في المنافذ الجمركية، والتي تتضمن القيام بعمليات تفتيش ومعاينة على السلعة للتأكد من مطابقتها لقواعد المنشأ، مما يؤدي إلى تأخير دخول هذه المنتجات إلى السوق الأوروبية في المواعيد المتفق عليها وتحميلها أعباء وتكاليف إضافية قد تعيق إتمام الصفقات التجارية اللاحقة أو قد تلغيها، وهو ما يؤدي إلى تحقيق خسائر وتضييع فرص تجارية حقيقية على المنتجين الجزائريين، كما يؤدي تعدد وتعقد قواعد المنشأ إلى ارتفاع تكلفة الانتاج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوروبي، في وقت يواجه فيه المنتج الجزائري العديد من الأعباء الضريبية والجمركية، كما تواجه المنتجات الصناعية العديد من التحديات هذا قد يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية، كما أن الجزائر أقل تنوعا صناعيا وبما أن نسبة القيمة المحلية الواجب إضافتها والتي يتطلبها معيار القيمة المضافة للمنشأ مرتفعة هذا يؤدي إلى وجود صعوبة في الوفاء بهذه القاعدة. وهذا يجعل النطاق المسموح لاستخدام مواد أو أجزاء مستوردة في صناعة المنتج يكون أضيق، بالإضافة إلى أن الاتفاق المعد من قبل المجموعة الأوروبية يستند إلى معيار سلبي، حيث يضع حدا أقصى لقيمة المكونات التي تنتمي إلى منشأ خارجي كنسبة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي (10%)، وهو ما يعني أنه كلما قلت تكلفة المنتج النهائي كلما قلت قيمة المكونات التى يتعين الحصول عليها في الخارج، ناهيك عن تشابك قواعد المنشأ المطبقة

في مختلف الإتفاقيات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر، فهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تتيح حرية التبادل التجاري بين الأعضاء، والتي تعتمد على قواعد منشأ متباينة ومختلفة وتتضارب في أغلب الأحيان مع تلك المطبقة في اتفاق الشراكة، وهو ما يزيد من درجة تعقد قواعد المنشأ ويساهم في رفع التكاليف الإدارية اللازمة لمطابقتها ويساهم في النهاية في زيادة تكلفة الانتاج المحلية.

وهذا ما يدفع بالمنتجين في الكثير من الأحيان إلى التضحية بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية عند النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، حيث أن العديد من المنتجين الجزائريين يفضلون الاستيراد من الصين وذلك لانخفاض التكلفة، ولقد قدرت الواردات من الصين سنة 2018 بـ 7919.49 مليون دولار، وهي في تزايد مستمر حيث شهدت ارتفاعا يقدر بنسبة 14.37% مقارنة بسنة 2017، والمقدرة بـ 6781.19 مليون دولار[1] وتمثلت في كل من منتجات التجهيز ومواد الانتاج، والتي أصبحت بديلا عن المنتجات الأوروبية المتأثرة بقيمة صرف الأورو، كما تتمثل معظم صادرات الجزائر نحو دول الإتحاد الأوروبي في النفط والذي لا يخضع لقواعد المنشأ التفضيلية، بالإضافة إلى أن العديد من المنتجين الجزائريين ينتجون للسوق المحلي دون الاهتمام بالتصدير (يعتبر هذا من المشاكل التي تعاني منها الصناعة).

والجدول التالي يوضح الصادرات والواردات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2015–2020 حيث وصلت قيمة الفائض إلى ذروتها سنة 2018 بـ 2555 مليون دولار:

الجدول رقم (9) هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2015–2020)

(مليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	22976	17221	20386	23654	20428	13394
الواردات	25485	22472	20298	21099	18563	14812
الميزان التجاري	- 2509	- 5251	88	2555	1865	- 1417

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Ministére des Finances, Direction Générale des Douanes, Statistiques du Commérce Extérieure de l'algérie, Direction des Etudes et de la prospective, 2016-2018 et 2020.

نلاحظ من الجدول رقم (9) تذبذب في صادرات الجزائر وارداتها من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2015–2020)، حيث سجلت الصادرات انخفاضا سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 من 22976 مليون دولار إلى

[1] https://atlas.cid.harvard.edu/explore/ تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06

17221 مليون دولار، لترتفع سنة 2017 إلى 20386 وتستمر في الإرتفاع سنة 2018 لتسجل أعلى قيمة لها خلال الفترة بـ 23654 مليون دولار، لتعود للانخفاض سنة 2019 وتستمر فيه سنة 2020 أين سجلت أدنى قيمة لها خلال الفترة بـ 13394. وكذلك بالنسبة للواردات حيث سجلت انخفاضا سنة 2016 مقارنة بـ 2015 التي عرفت أعلى قيمة للواردات بـ 25485، استمر هذا الانخفاض سنة 2017 ليرتفع سنة 2018 ارتفاعا طفيفا بفارق 801 مليون دولار، فيما سجلت سنتي 2019 و2020 انخفاضا معتبرا خاصة سنة 2020 حيث قدرت بـ 14812 مليون دولار بسبب جائحة كورونا.

ولتوضيح الفرق أكثر بين الصين ودول الاتحاد الاوروبي في حجم المبادلات مع الجزائر تم اعتماد الجدول رقم (10) والذي يبين حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع أهم دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (10) هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع أهم دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2016-2020)

(مليون دولار)

البيان	2016		2017		2018		2019		2020	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
ايطاليا	4779	4642	5548	3754	6127	3653	4621	3410	3444	2424
اسبانيا	3562	3595	4142	3128	5002	3535	3995	2929	2341	2139
فرنسا	3192	4744	4492	4295	4631	4781	3053	4278	3257	3646
بلجيكا	970	-	892	634	1225	617	856.	535	686	472
البرتغال	820	612	917	623	1111	-	884	283	432	209
ألمانيا	-	3009	-	3215	-	3179	-	2833	-	2228
روسيا	-		-	1221	-	911	-	587	-	857
بولونيا	-		-	-	-	667	-	590	-	579
رومانيا	-		-	623	-	-	-	440	-	106

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Ministére des Finances, Direction Générale des Douanes, Statistiques du Commérce Extérieure de l'algérie, Direction des Etudes et de la prospective, 2016-2018 et 2020.

ضمن المنطقة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ومن خلال الجدول رقم (10) يمكن ملاحظة أن لدينا العميل الرئيسي هو ايطاليا والتي سجلت بها أكبر قيمة للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2016-2020) بـ 6127 مليون

دولار سنة 2018، تليها اسبانيا بـ 5002 مليون دولار سنة 2018 ثم فرنسا سنة 2018 أيضا بـ 4631 مليون دولار.

أما بالنسبة للموردين الرئيسيين تحتل فرنسا المرتبة الأولى من بين دول الاتحاد الأوروبي التي تستورد منها الجزائر بـ 4781 مليون دولار سنة 2018، تليها كل من ايطاليا واسبانيا بـ 4642 و3595 مليون دولار على التوالي خلال سنة 2016، فيما عرفت باقي الدول حجم معاملات أقل من جانب الصادرات والواردات مع الجزائر مقارنة بفرنسا، ايطاليا واسبانيا.

مع العلم أن السلع الجزائرية محل التبادل تمثلت في: المواد الغذائية، الطاقة وزيوت التشحيم، المنتجات الخام، المنتجات النصف مصنعة، المعدات الزراعية، المعدات الصناعية، بضائع المستهلكين (غير الغذائية).

فيما يوضح الجدولين التاليين قيمة الصادرات والواردات الجزائرية مع الصين للفترة 2013-2018:

1. بلغت أكبر قيمة للصادرات الجزائرية نحو الصين خلال الفترة (2013-2018) 2160 مليون دولار بالنسبة للمعادن، الوقود، الخامات، والأملاح فقط فيما بلغت أكبر قيمة لباقي الصادرات 9.25 مليون دولار مواد كيميائية وبلاستيك سنة 2018 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (11) الصادرات الجزائرية نحو الصين للفترة 2013-2018

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المنسوجات، الملابس، الأحذية، أثاث المنزل	0.10	0.48	0.61	0.75	1.46	2.29
الخضروات، حيوانات، خشب وورق	3.35	4.94	4.88	2.61	4.97	3.39
حجر، زجاج، سيراميك	0.003	0.001	0.001	-	-	-
المعادن، الوقود، الخامات والأملاح	2160	1330	604	321	445	928
المعادن (Metals)	0.02	0.04	0.12	0.05	0.04	0.09
مواد كيميائية، بلاستيك	2.53	1.93	0.95	6.41	3.66	9.25
مركبات النقل	0.003	0.001	0.13	0.29	0.02	0.004
الآلات والمعدات	0.11	0.03	0.05	0.40	0.37	0.03
إلكترونيات	0.04	0.57	0.01	0.02	0.03	0.01
أخرى	-	-	-	0.04	0.06	0.05
المجموع	2166.16	1338.01	610.78	331.61	455.63	943.12

تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06 SOURCE : https://atlas.cid.harvard.edu/explore/

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن الصادرات الجزائرية نحو الصين للفترة (2013–2018) رغم تنوعها إلا أنها جاءت بقيم ظئيلة جدا مثل الحجر، الزجاج، والسيراميك سنة 2013 حيث بلغت أكبر قيمة لها 0.003 مليون دولار، وكذلك أكبر قيمة لكل من الملابس والمنسوجات بـ 2.29 مليون دولار سنة 2018، الخضروات والحيوانات بـ 4.97 مليون دولار سنة 2017، مركبات النقل بـ 0.29 مليون دولار سنة 2016، الآلات والمعدات بـ 0.40 مليون دولار سنة 2016 والإلكترونيات بـ 0.57 مليون دولار ما عدا المعادن، الوقود، الخامات والأملاح والتي سيطرت سيطرة شبه تامة على الصادرات الجزائرية نحو الصين خلال نفس الفترة حيث بلغت أكبر قيمة لها 2160 مليون دولار أي ما نسبته 99.71% من إجمالي الصادرات سنة 2013 كما بلغت 928 مليون دولار سنة 2018 ما نسبته 98.39%.

02. بلغت أكبر قيمة للواردات الجزائرية من الصين خلال الفترة (2013–2018) 1800 مليون دولار تمثلت في المنسوجات، الملابس، الأحذية وأثاث المنزل كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (12) الواردات الجزائرية من الصين للفترة 2013–2018

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المنسوجات، الملابس، الأحذية، أثاث المنزل	1320	1620	1800	1760	1490	1500
الخضروات، حيوانات، خشب وورق	371	389	386	381	302	366
حجر، زجاج، سيراميك	177	222	238	270	224	279
المعادن، الوقود، الخامات و الأملاح	1.37	2.92	12.2	21.7	70.1	81.1
المعادن (Metals)	570	939	1170	1260	1150	1140
مواد كيميائية، بلاستيك	478	557	585	585	552	803
مركبات النقل	1020	1060	463	420	322	1050
الآلات والمعدات	1420	1450	1530	1590	1520	1680
إلكترونيات	610	1110	1340	1300	1150	1020
أخرى	-	-	-	0.11	1.09	0.39
المجموع	5967.37	7349.92	7524.20	7587.81	6781.19	7919.49

تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06 SOURCE : https://atlas.cid.harvard.edu/explore/

من خلال الجدول رقم (12) يتضح لنا تميز الواردات الجزائرية من الصين للفترة (2013–2018) كما ونوعا حيث احتلت المنسوجات، الملابس، الأحذية، أثاث المنزل المرتبة الأولى من بين الواردات والتي سجلت بها أكبر قيمة بـ 1800 مليون دولار وذلك سنة 2015، تليها الآلات والمعدات بأكبر قيمة لها سنة 2018 والتي قدرت بـ 1680 مليون دولار، فيما كانت أكبر قيمة لكل من الخضروات والحيوانات 389 م د سنة 2014، الحجر والزجاج 279 م د سنة 2018، المعادن، الوقود، الخامات والأملاح 81.1 م د سنة 2018، المعادن (Metals) 1260 م د سنة 2016، المواد الكيميائية والبلاستيك 803 م د سنة 2018، مركبات النقل 1060 م د سنة 2014 والالكترونيات بـ 1340 م د سنة 2015.

من الملاحظ والواضح من الجدولين هو كبر حجم المعاملات والمبادلات بين الجزائر والصين خاصة من جانب الواردات الجزائرية منها خلال الفترة 2013–2018 أين وصلت أعلى قيمة لها إلى ما يتجاوز 7919.49 مليون دولار سنة 2018.

المطلب الثاني: قواعد المنشأ وقاعدة تراكم المنشأ

تعكس إمكانية استفادة الصناعة الجزائرية من قاعدة تراكم المنشأ قدرا من المرونة النظرية في إمكانية نفاذ المنتوجات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية، حيث أنه وفق ميزة التراكم فإنه يُسمح للمنتج والمصدِّر الجزائري باستيراد مدخلات إنتاج منشؤها دول الاتحاد الأوروبي وكل من المغرب وتونس وسبتة ومليلية، ثم استخدامها في تصنيع سلع تكتسب المنشأ الجزائري دون الالتزام بقاعدة إدخال عمليات تصنيع أو تحويل جوهرية عليها، ويتم تصديرها للأسواق الأوروبية وفقا لترتيبات التجارة التفضيلية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. غير أن الواقع الفعلي يشهد تدنيَ فرص الاستفادة من هذه القاعدة لعدة اعتبارات:

أولا: ماتشهده اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت في قواعد المنشأ، حيث تختلف قواعد المنشأ في إطار اتفاقية تونس واتفاقية المغرب عن نظيرتها في الاتفاقية الجزائرية، هذا مايحدّ من الاستفادة من تراكم المنشأ متعدد الأطراف في دعم التكامل الصناعي بينهم، كما تختلف أيضا عن قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي هذا مايجعل الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في "المركز" أي في الاتحاد الأوروبي لتتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة الدول "الأطراف" بدلا من أن تستثمر في الجزائر مما يحرمها من فرصة تسويق منتجاتها في باقي الدول المتوسطية ودول وسط وشرق آسيا.

ثانيا: ضآلة حجم التجارة الجزائرية البينية مع المغرب وتونس

1. سجل الميزان التجاري مع المغرب فائضا قدر بـ 567.83 مليون دولار سنة 2018، حيث بلغت قيمة الصادرات 741.49 مليون دولار فيما بلغت قيمة الواردات 173.66 مليون دولار لنفس السنة والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

الجدول (13) الصادرات الجزائرية نحو المغرب للفترة 2013-2018

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المنسوجات، الملابس، الأحذية، أثاث المنزل	0.06	0.31	0.20	0.14	0.17	0.07
الخضروات، حيوانات، خشب وورق	3.12	4.25	2.77	3.04	7.48	11.9
حجر، زجاج، سيراميك	1,41	4.32	2.29	3.54	8.91	15.1
المعادن، الوقود، الخامات والأملاح	1200	1250	719	565	487	663
المعادن (Metals)	10.4	7.31	-	-	0.24	6.62
مواد كيميائية، بلاستيك	36.2	28.2	39.3	26,2	23.6	43.9
مركبات النقل	-	-	-	0.06	-	-
الآلات و المعدات	0.33	0.001	-	0.05	1.28	0.84
إلكترونيات	0.01	0.03	0.02	0.06	0.61	0.05
المجموع	**1250**	**1290**	**763.58**	**598.11**	**529.30**	**741.49**

تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06 SOURCE : https://atlas.cid.harvard.edu/explore/

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) ضعف حجم الصادرات الجزائرية نحو المغرب للفترة 2013-2018 ما عدا المعادن، الوقود، الخامات والأملاح التي جاءت بفارق معتبر جدا عن باقي الصادرات، حيث سجلت أكبر قيمة بها سنة 2014 وذلك بـ 1250 مليون دولار، أما عن باقي الصادرات فقد عرفت قيم محتشمة أكبرها في المواد الكيميائية والبلاستيك بـ 43.9 مليون دولار سنة 2018، تليها الحجر، الزجاج والسيراميك بـ 15.1 مليون دولار سنة 2018، فيما سجلت الصادرات من المنسوجات أكبر قيمة لها سنة 2014 بـ 0.31 مليون دولار.

أما عن الواردات الجزائرية من المغرب خلال الفترة **2013-2018** فقد بلغ أكبر مجموع لها 251.12 مليون دولار وذلك سنة 2016 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (14) الواردات الجزائرية من المغرب للفترة 2013-2018

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المنسوجات، الملابس، الأحذية، أثاث المنزل	10.0	16.8	23.4	50.6	81,6	36.1
الخضروات، حيوانات، خشب وورق	41.3	52.4	54.7	73.8	52.3	40.3
حجر، زجاج، سيراميك	4.63	5.76	4.64	4.46	3.02	5.37
المعادن، الوقود، الخامات و الأملاح	27,4	38.7	23.8	18.1	7.07	3.89
المعادن (Metals)	57.4	35.3	31.3	40.4	44.4	49.1
مواد كيميائية، بلاستيك	29.6	32.8	43.2	28.7	28.9	32.3
مركبات النقل	1.44	2.14	2.86	6.86	3.71	0.05
الآلات و المعدات	10.6	7.78	8.96	15.4	6.05	3.50
إلكترونيات	31.5	22.1	13.2	12.8	4.16	3.05
المجموع	**213.87**	**213.78**	**206.06**	**251.12**	**231.21**	**173.66**

تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06 SOURCE : https://atlas.cid.harvard.edu/explore/

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (14) أنه ورغم تنوع الواردات الجزائرية من المغرب خلال الفترة 2013-2018 إلا أنها جاءت بقيم قليلة، حيث أنها محصورة بين 173.66 و251.12 مليون دولار خلال نفس الفترة، سجلت أكبر قيمة لها في المنسوجات، الملابس، الأحذية وأثاث المنزل بـ 81.6 مليون دولار، تليها الخضروات والحيوانات بـ 73.8 مليون دولار ثم المعادن (Metals) بـ 57.4 مليون دولار، وعرفت باقي المنتجات قيم أقل من ذلك، حيث بلغت أدنى قيمة للواردات الجزائرية من المغرب 0.05 مليون دولار تخص مركبات النقل وذلك سنة 2018.

تحقق الجزائر فائضا فى ميزانها التجاري مع المغرب حيث بلغت أعلى قيمة له في سنة 2014 بـ 1080 مليون دولار، وهذا مايؤكد ضعف الواردات الجزائرية من المغرب إلى إجمالى وارداتها. كما نلاحظ أيضا سيطرة كلية للصناعة الاستخراجية (المعادن، الوقود، الخامات والأملاح) على صادرات الجزائر نحو المغرب حيث عرفت أعلى قيمة لها سنة 2014 وذلك بـ 1250 مليون دولار.

2. سجل الميزان التجاري مع تونس فائضا قدر بـ 376.41 مليون دولار سنة 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات 748.95 مليون دولار فيما بلغت قيمة الواردات 372.54 مليون دولار لنفس السنة والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

الجدول (15) الصادرات الجزائرية نحو تونس للفترة 2012-2017

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنسوجات، الملابس، الأحذية، أثاث المنزل	0.05	0.04	0.05	0.41	1.45	0.93
الخضروات، حيوانات، خشب وورق	3.31	4.53	30.2	16.8	7.57	9.13
حجر، زجاج، سيراميك	4.30	5.14	5.03	4.55	5.02	6.78
المعادن، الوقود، الخامات و الأملاح	965	1250	1530	781	671	720
المعادن (Metals)	8.65	2.92	1.26	0.44	0.01	0.63
مواد كيميائية، بلاستيك	9.29	9.88	8.40	4.96	6.20	5.17
مركبات النقل	0.13	0.03	0.05	0.12	0.21	0.41
الآلات و المعدات	0.16	0.14	0.28	0.20	0.12	2.92
إلكترونيات	0.03	0.08	0.11	0.05	0.18	2.91
أخرى	0.18	-	-	-	-	0.06
المجموع	**991.13**	**1270**	**1570**	**808.54**	**691.76**	**748.95**

تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06 SOURCE : https://atlas.cid.harvard.edu/explore/

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) شدة ضعف حجم الصادرات الجزائرية نحو تونس للفترة 2012-2017، مثلها مثل المغرب أو أقل ما عدا المعادن، الوقود، الخامات والأملاح والتي يظهر من خلال الجدول أن قيمتها معتبرة لكن فقط مقارنة بباقي المنتجات المصدرة، حيث سجلت أكبر قيمة لها سنة 2014 وذلك بـ 1530 مليون دولار أي ما نسبته 97.45% من الصادرات نحو تونس لنفس السنة أما عن باقي الصادرات فقد عرفت قيم صغيرة جدا يمثل مجموعها لسنة 2014 نسبة 2.55% من الصادرات نحو تونس أعلاها في الخضروات والحيوانات بـ 16.8 مليون دولار سنة 2015، تليها المواد الكيميائية والبلاستيك بـ 9.88 مليون دولار سنة 2013، فيما سجلت الصادرات أدنى قيمة لها سنة 2016 وتخص المعادن (Metals) بـ 0.01 مليون دولار.

أما فيما يخص الواردات الجزائرية من تونس خلال الفترة **2012-2017**، فقد بلغ أكبر مجموع لها 547.5 مليون دولار وذلك سنة 2014 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (16) الواردات الجزائرية من تونس للفترة2012- 2017

(مليون دولار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنسوجات، الملابس، الأحذية، أثاث المنزل	12.7	14.0	14.8	11.7	14.6	12.9
الخضروات، حيوانات، خشب وورق	53.7	49.8	55.1	43.9	33.6	35.7
حجر، زجاج، سيراميك	19.1	22.4	22.9	21.7	20.7	19.9
المعادن، الوقود، الخامات و الأملاح	37.3	74.9	85.6	105	81.1	41.9
المعادن (Metals)	98.6	78.6	86.7	81.4	75.1	52.7
مواد كيميائية، بلاستيك	99.4	108	127	102	97.9	82.3
مركبات النقل	31.5	40.3	42.5	21.6	36.1	22.2
الآلات و المعدات	68.7	64.6	83.8	67.8	107	72.4
إلكترونيات	27.1	36.0	29.1	28.5	41.6	32.1
أخرى	1.82	-	-	-	-	0.44
المجموع	**449.92**	**488.6**	**547.5**	**483.60**	**507.70**	**372.54**

تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06 SOURCE : https://atlas.cid.harvard.edu/explore/

نسجل من خلال الجدول رقم (16) والمتعلق بالواردات الجزائرية من تونس للفترة 2012-2017 نفس الملاحظات تقريبا المسجلة في الواردات الجزائرية مع المغرب، من حيث أن الواردات الجزائرية من تونس متنوعة إلا أنها قليلة الحجم، حيث أنها محصورة بين 372.54 و547.5 مليون دولار خلال نفس الفترة، سجلت أكبر قيمة لها في المواد الكيميائية والبلاستيك بـ 127 مليون دولار، تليها الآلات والمعدات بـ 107 مليون دولار ثم المعادن، الوقود، الخامات، والأملاح بـ 105 مليون دولار، وعرفت باقي المنتجات قيم أقل من ذلك، حيث بلغت أدنى قيمة للواردات الجزائرية من تونس 11.7 مليون دولار تخص المنسوجات والملابس وذلك سنة 2015.

تحقق الجزائر فائض على طول الفترة في ميزانها التجاري مع تونس حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2014 بـ 1020 مليون دولار وما ساعدها على ذلك هو طغيان الصناعة الإستخراجية على صادراتها مع تونس حيث

كانت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 1530 مليون دولار، لكن الملاحظ أن حجم الواردات الجزائرية من تونس ضعيف جدا حيث بلغت أعلى قيمة لها في 2014 بحوالي 547.5 مليون دولار.

من هنا نجد أن حجم التجارة البينية مع كل من تونس والمغرب ضعيف وبالتالي عدم استفادة الجزائر من قاعدة تراكم المنشأ، كما نجد أن حظر رد الرسوم مجحف في حق الصناعة الجزائرية نتيجة لمايلي:

– ارتفاع المكون المستورد فيها.

– ارتفاع التعريفة الجمركية غير التفضيلية التي مازالت تطبقها الجزائر مع العالم الخارجي بالمقارنة بنظيرتها الأوروبية.

المطلب الثالث: قواعد المنشأ وتحويل الاستثمار:

يمكن لقواعد المنشأ أن تساهم في تحويل الاستثمار إلى جانب تحويل التجارة أي انتقال الاستثمار إلى داخل دول منطقة التجارة الحرة على حساب الدول الأخرى غير الأعضاء، لتتمكن من إنتاج منتج يستفيد من ميزة النفاذ إلى أسواق منظمة التجارة الحرة، إلا أن الملاحظ في الاستثمارات الأوروبية توجُّهها إلى دول وسط وشرق أوروبا على حساب دول جنوب المتوسط ومن بينها الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض بلدان الاتحاد الأوروبي نحو بعض دول وسط وشرق أوروبا مقارنة بالجزائر لسنة 2018

%

دول وسط وشرق أوروبا ⇦ / الدول الرئيسية المستثمرة ⇩	التشيك	المجر	بولندا		الجزائر
فرنسا	7.2	-	9.0		2,3
ألمانيا	16.1	10.7	17,4		2.7
اسبانيا	-	-	4.7		17.9
هولندا	18.7	10.9	21.3		-
لوكسمبورغ	16.5	5.2	14.2		-
النمسا	10.0	5.6	4.0		-
ايرلندا	-	10,8	-		-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/07/03 Santandertrade.com/en/portal

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو دول وسط وشرق أوروبا بالمقارنة مع الجزائر من طرف دول الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2018، تركز استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في دول وسط وشرق أوروبا خاصة التشيك وبولندا، نظرا لجاذبية الاستثمار فيهما والتسهيلات المقدمة وخاصة قرب المسافة بينهما وبين دول غرب أوروبا وتوسع الإتحاد الأوروبي، حيث استحوذت هولندا على أكبر حصة من هذه الاستثمارات بنسبة 21.3% في بولندا، 18.7% في التشيك، وبـ 10.9% بالمجر، تليها ألمانيا بـ 17.4%، 16.1%، 10.7% في بولندا، التشيك والمجر على التوالي، ثم لوكسمبورغ بأكبر قيمة لها في التشيك بـ 16.5% ثم بولندا بـ14.2% والمجر بـ 5.2%، وكانت حصة فرنسا من الاستثمارات في التشيك بنسبة 7.2% وبنسبة 9% في بولندا.

أما بالنسبة للجزائر فكانت نسب الاستثمار من طرف دول الاتحاد الأوروبي فيها ضئيلة جدا، بالنسبة لفرنسا وألمانيا بـ 2.3% و2.7% على التوالي مقارنة بدول وسط وشرق أوروبا فيما كانت معدومة مع باقي الدول أصلا، ماعدا مع اسبانيا التي كانت حصة استثماراتها من اجمالي الاستثمار الأجنبي في الجزائر مرتفعة بشكل ملحوظ وذلك بنسبة 17.9%.

بعد انهيار الإشتراكية، المستثمرين الأجانب، وخاصة من أوروبا الغربية والدول الأخرى ذات الدخل المرتفع، وجدت أن تأسيسها لشركات تابعة أمر جذاب أو الإستحواذ على مصانع الانتاج في دول وسط وشرق أوروبا كما هو مبين في الشكل:

الشكل رقم (3) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل دول وسط وشرق أوروبا 1994-2013

مليار أورو

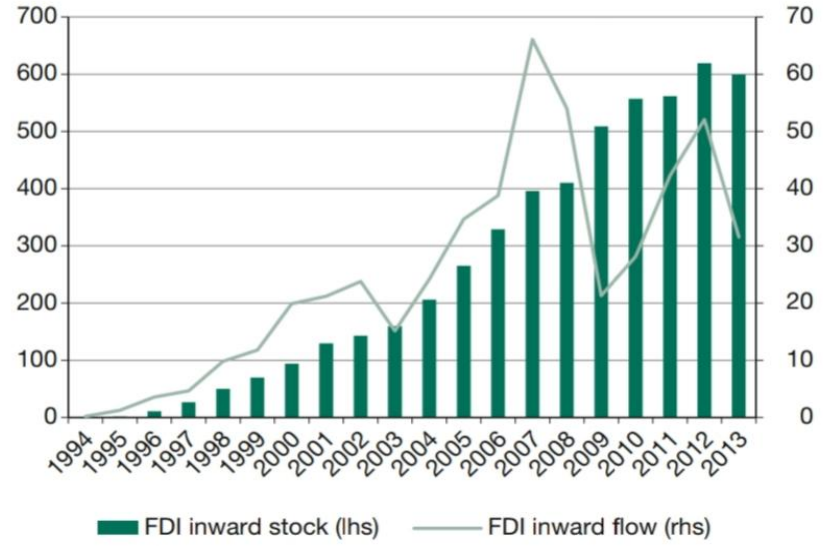

ملاحظة: دول وسط وشرق أوروبا: ألبانيا، بلغاريا، جمهورية التشيك، أستونيا، كرواتيا، المجر، ليتوانيا، لاتفيا، بولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، أوكرانيا.

بلدان المصدر: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا،

SOURCE : Jutta Gunther, Maria Kristalova," No Risk, No Fun? Foreign Direct Investment in Central And Eastern Europe", Intereconomics ZBW, Volume 51, Number 2,March/April, 2016, p 96.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) تزايد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان وسط وشرق أوروبا خلال الفترة 1994-2013 من طرف الاقتصادات مرتفعة الدخل (دول غرب أوروبا بالأغلبية الساحقة والمنظمة للإتحاد الأوروبي) بشكل كبير منذ أوائل التسعينيات. ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى بلدان وسط وشرق أوروبا بشكل مستمر تقريبا، ولم تشهد سوى إنخفاض حاد بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009. ومنذ ذلك الحين، لم تصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى ذروتها التي كانت عليها قبل الأزمة في عام 2007.

تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان وسط وشرق أوروبا في الغالب في عدد قليل من الاقتصادات، وهي بولندا والجمهورية التشيكية والمجر، والتي شكلت مجتمعة 48% من إجمالي رصيد الاستثمار في المنطقة في

عام2013[1] وكلاهما القرب الجغرافي من أوروبا الغربية وتوسع الإتحاد الأوروبي، مع التوحيد المؤسسي في العديد من المجالات الاقتصادية، هما السببان الرئيسيان لتركز الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان.

ويرجع توجُه الاستثمارات الأوروبية إلى دول وسط وشرق أوروبا على حساب دول جنوب المتوسط ومن بينها الجزائر إلى مايلي:

- زيادة اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الانتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الانتاج مناسبة للغاية، كما أن اليد العاملة في هذه الدول مؤهلة؛
- تطبيق برامج نشطة للخصخصة تشمل البنية الأساسية (الكهرباء، النقل، الاتصالات)، بينما نلاحظ تباطؤ عملية الخوصصة في الجزائر، بالإضافة إلى تشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير حيث بلغت نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019، 1.7% في التشيك و1.3 % في أستونيا، بينما بلغت في الجزائر 0.5%[2] وذلك في نفس السنة، كما أن هذه الدول ترتبط بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات واسعة المدى وعميقة، ومعظمها انضم إلى الاتحاد الأوروبي؛
- نسبة الاستقرار السياسي في هذه الدول، بالإضافة إلى توافر قاعدة معلوماتية وتقنية ووحدات بحوث، مما شجع الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات على الاستثمار في هذه الدول[3]؛
- تعدد وتنوع قواعد المنشأ بين دول جنوب المتوسط بعضها البعض وبينها وبين دول وسط وشرق أوروبا ومن ثم فتركز الاستثمار في دول الإتحاد الأوروبي يسمح لها دون غيرها من الدول المتوسطية بالنفاذ الحر لكافة هذه الدول؛
- توافر البيئة المواتية للإستثمار في الإتحاد الأوروبي مقارنة بالبلدان العربية الشريكة وبالأخص الجزائر التي مازالت تحتل مراكز جد متخلفة على المستوى العالمي والمتوسطي والعربي في تصنيف مناخ الاستثمار على المستوى العالمي، فقد تعرضت في السنوات الأخيرة لانتقادات حادة في المحافل الاقتصادية الدولية سواء من

[1] SOURCE : Jutta Gunther, Maria Kristalova," No Risk, No Fun? Foreign Direct Investment in Central And Eastern Europe", Intereconomics ZBW, Volume 51, Number 2,March/April, 2016, p 95.

[2] World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019, p 93, 185, 209.

[3] رحيم حسين، حاجي فطيمة: واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

طرف الشركاء الأوروبيين أو من طرف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، نتيجة إقدام الحكومة الجزائرية على تعديل قانون الاستثمار في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي تقرر من خلاله إقرار حق الحكومة في الشفعة أي الاستحواذ على الاستثمارات الأجنبية القائمة في الجزائر، وكذا التعامل بقاعدة 51/49 بالمائة مع الاستثمارات الأجنبية وبأثر رجعي، وهو ما يعني ضمان استحواذ الحكومة الجزائرية على الغالبية العظمى بواقع 51% على الأقل من رأس مال الشركات الأجنبية العاملة داخل التراب الوطني حتى تلك التي باشرت نشاطها قبل صدور هذا القانون، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر ويؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خاصة تلك الاستثمارات الأجنبية العاملة خارج قطاع المحروقات، وتشير الحقائق إلى أن الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر تتركز أساسا في قطاع المحروقات.

إن المتتبع للاستثمارات الأوروبية في جنوب المتوسط يجد أن هذه الدول ومن بينها الجزائر لم تستفد من الاستثمارات الأوروبية إلا بنسبة قليلة جدا، بالرغم من مرور 15 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (18) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

مليون دولار

الدولة	إجمالي التدفقات	عدد المشاريع	عدد الشركات
فرنسا	330	12	10
ألمانيا	380	7	7
إسبانيا	2565	10	6
إيطاليا	232	1	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2018، ص 55. www.dhaman.org

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013-2017 ضئيلة، ما عدا إسبانيا التي سجلت ارتفاعا لافتا للإنتباه في قيمة الاستثمارات مقارنة بباقي

الدول بـ 2565 مليون دولار، فيما سجلت فرنسا 330 مليون دولار، ألمانيا 380 مليون دولار وإيطاليا 232 مليون دولار.

وهذا ما يجعل الجزائر لا تستفيد من المزايا التفضيلية لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولت الجزائر منذ الاستقلال خوض غمار التنمية الاقتصادية بانخراطها في مسار تنموي يعتمد بشكل رئيسي على الصناعات الثقيلة كركيزة للتنمية الصناعية، وما ترتب عن ذلك من تكاليف مالية ضخمة واستخدام لتكنولوجيا غير متحكم فيها، الأمر الذي ولد أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية طيلة سنوات الثمانينات والتسعينات، وتفاديا لأخطاء الماضي اعتمدت الجزائر بداية من الألفية الجديدة على مقاربة تنموية تقوم على التحفيز الاقتصادي، غير أن النتائج المحققة لم تكن على قدر كبير من الأهمية، ما ولد الإدراك بضرورة رسم استراتيجية صناعية جديدة، تقوم على أهداف واضحة، واقعية وقابلة للتنفيذ.

ويتكون القطاع الصناعي من قطاعين الأول يتمثل في الصناعة الاستخراجية حيث تساهم بنسبة 22.4% في تكوين إجمالي الناتج المحلي وبحوالي 81% من إجمالي القيمة المضافة، أما الثانى فيتمثل في الصناعة التحويلية والتي تساهم بحوالي 4,5% في تكوين الناتج المحلي وبحوالي19% في تكوين القيمة المضافة.

كما يعتمد القطاع الصناعي(الصناعة التحويلية) على أنماط سلوكية حيث تعتبر أنماطا غير تنافسية تؤدي إلى تراجع منحنى الانتاجية لهذه الصناعة إلى الخلف، ويواجه هذا القطاع تحديات كبرى تضعه في مواجهة صعبة.

تعمل قواعد المنشأ المدرجة في اتفاق الشراكة الأورو جزائري على الحد من تنافسية المنتجات الجزائرية أمام نظيرتها الأوروبية كما أنها ساهمت في فرض قيد جديد على الاقتصاد الوطني، وبالتحديد على نفاذ الصادرات الصناعية الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي، كما أن ضآلة التجارة الجزائرية البينية مع الدول المتوسطية خاصة العربية والمغاربية الشريكة منها من شأنه أن يحد من الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ، وأخيرا جاء تفاوت قواعد المنشأ المطبقة بين الدول المتوسطية الشريكة فضلا عن تفاوت مستويات النمو ومناخ الاستثمار بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ليساهم في تحويل الاستثمار الأجنبي لصالح الإتحاد الأوروبي.

خاتمة

خاتمة

أبرمت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، والذي يعتبر الشريك الرئيسي للجزائر وأول سوق لصادراتها ومورديها الرئيسي، فمن أجل تنويع وتوسيع العلاقات التجارية بينهما سيتم تحرير المبادلات التجارية من أجل الوصول إلى الأسواق، وقد دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2005، ويشمل 110 مادة تنقسم إلى 6 ملاحق و7 بروتوكولات، كما جاء هذا الاتفاق من أجل تكريس العلاقات التجارية التفضيلية، حيث أنه وبموجب هذا الاتفاق لا يمكن أن تعامل السلع التفضيلية سواء (إعفاء أو ترخيص)، إلا إذا كان الطرفان متفقان من خلال الأحكام التعاقدية.

إن قواعد المنشأ في التكتلات الجهوية تعتبر المحور الذي تعتمد عليه في تطبيق السياسات التعريفية والتجارية للدول المشكلة لها، إذ أنها تضمن استمرارية وحرية التبادلات بينها وكذا تشكيل سوق مستمر توجه إليه منتجاتها، حيث أن طابعها الامتيازي والتفضيلي يحدد التدفقات التجارية وتوزيعها، ومن جهة أخرى يعتبر عامل حمائي في مواجهة المنافسة الحرة كونه يؤثر على تكاليف إنتاج السلع من خلال إنقاص مبالغ الحقوق والرسوم.

تم تحديد متطلبات قواعد المنشأ المنصوص عليها في البروتوكول رقم 6 لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيث يتعلق هذا الاتفاق بتطبيق مفهوم المنشأ وأساليب التعاون الجمركي، يستند هذا النظام بوجه عام على التمييز بين المنتجات الأصلية المتحصل عليها بالكامل، والسلع التي يتم معالجتها أو تصنيعها، وبالتالي تسري أحكام اتفاق الشراكة على المنتجات التي يكون منشِؤها المجموعة والجزائر.

وفي حقيقة الأمر إذا كانت قواعد المنشأ التفضيلية التي صممها الإتحاد الأوروبي في اتفاق شراكته مع الجزائر في ظاهرها تمنح مزايا تفضيلية للجزائر كشريك تجاري من أجل دعم تقدمها الصناعي، إلا أن الجزائر لم تستطع الالتزام بقواعد المنشأ المطبقة من طرف البلدان الأوروبية، إذ أنها لم تستطع الحصول على مستوى التحويل الجوهري المطلوب من طرف الاتحاد الأوروبي وبالتالي لم تستطع التصدير والاستفادة من المزايا التفضيلية التي يمنحها الإتحاد لذا غالبا ما تعتبر الجزائر ومثيلاتها من البلدان النامية الشريكة للإتحاد في مختلف المفاوضات واللقاءات الرسمية المتعلقة بقواعد المنشأ غير متماشية مع الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان كما أنها غير شفافة وأصبحت أداة تقييدية للتجارة.

تبنت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال مجموعة من الإجراءات قصد جعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا وتطورا، ومنه الرفع من معدل النمو الاقتصادي والاستفادة أكثر من اتفاقيات الشراكة خاصة الأوروبية منها والوقوف الند للند أمام أساطير الصناعة العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاع الصناعي لتحقيق هدف السياسات الاقتصادية الكلية المتمثل في ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر والخروج من التبعية لقطاع المحروقات خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية المتميزة أساسا بتعاظم دور التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، التي تسعى إلى تحرير التجارة الدولية عبر إقامة سوق عالمية تسمح بالانسياب الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، لكن ورغم كل الجهود المبذولة ورغم ما كلف الجزائر من أموال ضخمة في سبيل الارتقاء بالقطاع الصناعي الوطني إلى التنافسية العالمية إلا أن النتائج المحققة لحد الآن تبقى دون المستوى المطلوب.

اختبار الفرضيات:

لدراسة هذا الموضوع، تم وضع جملة من الفرضيات، كانت نتائج اختبارها على النحو التالي:

– قبول الفرضية الأولى التي نصت على أنه رغم الإصلاحات والجهود المبذولة في سبيل تطوير القطاع الصناعي الجزائري إلا أنه مازال يعاني من عدة مشاكل والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة حيث مازال يعاني من التبعية لقطاع المحروقات حيث تساهم الصناعات الاستخراجية بحوالي 81.06% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي وبالمقابل ضعف إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية والتي تساهم بحوالي 18,93% في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي سنة 2019، عدم التنوع، زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى؛

– قبول الفرضية الثانية التي نصت على أن قواعد المنشأ جاءت لتزيد في تكلفة الإنتاج الجزائري الموجه للتصدير، وذلك بالنظر لتعددها وتعقدها وكثرة الإجراءات التي تتطلب العديد من الوثائق والإثباتات لتأكيد صفة المنشأ الوطني للسلعة محل التبادل، مما يؤدي إلى تحميلها أعباء وتكاليف إضافية والتي تؤدي بدورها إلى ضياع فرص تجارية حقيقية؛

– قبول الفرضية الثالثة التي تمحورت حول عدم استفادة الصناعة الجزائرية من التراكم الثنائي والمتعدد الأطراف للمنشأ للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية، وذلك راجع لضآلة حجم التجارة الجزائرية البينية مع المغرب وتونس من جهة،

ومن جهة أخرى ما تشهده اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت في قواعد المنشأ في إطار اتفاقية تونس واتفاقية المغرب عن نظيرتها في الاتفاقية الجزائرية؛

– قبول الفرضية الرابعة التي تشير إلى إمكانية لعب قواعد المنشأ لدور في التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني، حيث يتم تحويل الاستثمار لصالح الاتحاد الأوروبي وليس لصالح البلدان الشريكة بما فيها الجزائر وهو ما يعرف بظاهرة المركز والأطراف، ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع قواعد المنشأ بين دول جنوب المتوسط بعضها البعض وبينها وبين دول وسط وشرق أوروبا، ومنه فتركز الاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي يسمح لها دون غيرها من الدول المتوسطية بالنفاذ الحر إلى كافة هذه الدول، بالإضافة إلى توافر البيئة المواتية للاستثمار في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالبلدان العربية الشريكة وبالأخص الجزائر.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج نذكرها:

– بالنسبة لقطاع الصناعة بالجزائر:

– سيطرة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي الجزائري، مقابل ضعف إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية، حيث تساهم الصناعات الاستخراجية بحوالي 19.45% في تكوين إجمالي الناتج المحلي، و بحوالي 81.06% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي فيما تساهم الصناعات التحويلية بحوالي 4.5% في تكوين الناتج المحلي، و بحوالي 18,93% في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي سنة 2019 وعدم التنوع، رغم وفرة الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر ورغم الرغبة المتواصلة في تعزيز التصنيع لتنويع الهيكل الإنتاجي المحلي ومن ثم ترقية التنويع الاقتصادي بالجزائر؛

– فشل تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة بالجزائر يرجع إلى عدة أسباب أهمها، تنوع قائمة الواردات لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المتزايدة بدلا من التصنيع محليا وتنشيط الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى عدم وجود تكامل بين برامج ومشاريع ومخططات الحكومات المتتالية في الجزائر، الذي يعد بدوره سببا في فشل القطاع الصناعي ككل في مواكبة التطور الحاصل في الدول الصناعية؛

– عدم قدرة القطاع الصناعي الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة اعتماده على الاستيراد بدل إنتاج وتطوير التكنولوجيات الحديثة محليا، إضافة إلى عجزه عن تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى وهو ما أدى إلى تطور كبير في الواردات؛

– يعد التنويع الاقتصادي متغيرا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص، من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإدخال المنافسة بين القطاعات الصناعية وبذلك ترقية صادرات القطاع الصناعي التي تسهم في دعم النمو الاقتصادي؛

– يشكل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أكبر خطر على الصناعة الوطنية، بالنظر إلى عدم قدرتها على اقتحام السوق الأوروبية، رغم استفادتها من الإعفاء الجمركي منذ سنوات، لضعف تنافسية مخرجات الصناعات التحويلية، وعدم مطابقتها للمواصفات الأوروبية، في حين أن إزالة الحواجز الجمركية من الجانب الجزائري بحلول سنة 2020 كما هو متفق عليه لحد الآن سيؤدي إلى مشاكل كبيرة للآلة الإنتاجية الوطنية وقد يدفع بجزء مهم منها إلى التوقف والاندثار.

– **بالنسبة لقواعد المنشأ المطبقة في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائري**، فرغم أنها وضعت لتسهيل التبادل التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إلا أن الصادرات الجزائرية لم تستفد منها إذ لوحظ أن هناك علاقة سلبية بين تطور الصادرات الجزائرية وتطبيق قواعد المنشأ، ذلك أن التزام المصدرين الجزائريين بقواعد المنشأ التي يفرضها الإتحاد الأوروبي للدخول إلى أسواقه يتطلب تكاليف إدارية كبيرة لإثبات المنشأ الوطني سوف تزيد من تكلفة المنتجات المصدرة مما سيؤثر على تنافسيتها من جهة، ويؤثر على ربحية المصدر من جهة ثانية، بالإضافة إلى تشابك قواعد المنشأ المطبقة في مختلف الاتفاقيات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر فهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتمد على قواعد منشأ متباينة ومختلفة وتتضارب في أغلب الأحيان مع تلك المطبقة في اتفاق الشراكة، وهو ما يساهم في رفع التكاليف الإدارية اللازمة لمطابقتها أكثر فأكثر وبالتالي هذه الخسائر تعد كبيرة مقارنة بما سيستفيد منه المصدر من إعفاءات في حال التزامه بتطبيق هذه القواعد؛

– تعدد وتفاوت قواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر والإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يحول دون تحقيق التعاون والتكامل الصناعي فيما بينهم، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ، كما تختلف بين دول الإتحاد الأوروبي في حد ذاتهم نظرا لخصوصية سوق كل دولة من

الدول الأعضاء في الإتحاد، ولبحث كل واحدة منهم عن حماية لصناعاتها المحلية هذا ما يجعل الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في المركز أي في الإتحاد الأوروبي لتتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة الدول الأطراف بدلا من أن تستثمر في الجزائر؛

– تواضع التجارة الجزائرية البينية مع الدول المتوسطية، التي وقعت اتفاقية الشراكة (خاصة المغرب وتونس) من شأنه أن يحد من الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ، حيث أن العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب أدت إلى ضعف التجارة بين هذين البلدين؛

– كما يلاحظ أيضا تمركز معظم صادرات الجزائر في النفط والذي لا يخضع لقواعد المنشأ التفضيلية، وانخفاض نسبة الصادرات خارج قطاع النفط؛

– إن القواعد الواردة في الاتفاقية جديدة من نوعها بالنسبة للجزائر، والصعوبة في تطبيقها تكمن في عدم توفر الإمكانيات التنظيمية والبشرية خاصة، فمصالح إدارة الجمارك تواجه صعوبة كبيرة في تحديد قواعد المنشأ والتأكد منها خاصة بالنسبة للبضائع الجزائرية الموجهة للتصدير رغم عدم تعقد جهاز الإنتاج الجزائري وعدم توفر صناعة قوية وذلك راجع لنقص التكوين للكتلة البشرية الجمركية وغياب الثقافة والوعي بالدور الاقتصادي للجمارك بغض النظر عن الحمائي المتمثل في تحصيل الحقوق والرسوم على السلع الأجنبية؛

– أوضح تحليل آثار قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأورو جزائري على القطاع الصناعي الجزائري (الصناعة التحويلية) أن إقامة منطقة التجارة الحرة قد تترك آثارها السلبية الصرفة على الصناعة الجزائرية لما يتسم به هذا القطاع من سمات، وما يواجهه من تحديات وقيود انعكست على تراجع مقدرته التنافسية، ويبقى نجاح إقامة منطقة التبادل الحر مرهونا بتوفر جملة من الشروط وضعت كمقترحات.

الاقتراحات:

– ضرورة العمل والإسراع من أجل تنسيق وتبسيط قواعد المنشأ لكافة الاتفاقيات التي تنضم إليها الجزائر خاصة في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية مع كل من المغرب وتونس والمجموعة أو حتى تسعى إلى الانضمام إليها حتى لا يشكل الالتزام بها عبئا على الصناعة المحلية؛

– وضع هيئات جزائرية متخصصة تتابع خطوات إنتاج المنتوج الجزائري منذ بدايته كفكرة إلى غاية تجسيده كمنتج نهائي الصنع، مما يسهل الحصول على شهادة المنشأ، وبالتالي وجب الإسراع في وضع هذه الهيئات المتخصصة

في تتبع مختلف قواعد المنشأ لمختلف الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر من أجل دعم المصدرين الجزائريين ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم نحو مختلف الأسواق الدولية؛

- صياغة سياسة صناعية موجهة للخارج؛

- نشر وتوعية قطاع الأعمال بقواعد المنشأ كما جاءت في الاتفاقية؛

- توفير البيئة الملائمة للاستثمار؛

- إزالة المعوقات التي تحد من تدفق التجارة البينية بين الدول العربية المتوسطية، حتى يتسنى الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ؛

- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري والرفع من كفاءته باعتباره العنصر الرئيسي لإحداث تنمية مستدامة؛

- الاستفادة أكثر من البترول الخام بإجراء العمليات التحويلية والتصنيعية عليه والدخول إلى الصناعات البتروكيمياوية، حيث أن القيمة المضافة لبرميل البترول الخام بعد تكريره تصل إلى أكثر من 3 دولار، وتبلغ أكثر من 26 دولار إذا تم تحويله إلى بتروكيمياويات أساسية، وتبلغ أكثر من 162 إذا تم تحويله إلى منتجات وسيطية، وإلى أزيد من 2600 دولار إذا تم تحويله إلى منتجات نهائية.

آفاق البحث:

- دور التكامل الصناعي الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؛

- دور الصناعة التحويلية في النهوض بالقطاع الصناعي؛

- أثر التنويع في القطاع الصناعي على الاقتصاد الجزائري؛

- أهمية تنسيق قواعد المنشأ فيما بين اتفاقيات الشراكة الخارجية التي تعتمدها الجزائر؛

- أثر تبسيط قواعد المنشأ في تشجيع التجارة الخارجية.

المراجع

قائمة المراجع:

1. الكتب:

– جامع أحمد، اتفاقيات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

– صالحي صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، ط 1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 2004.

–عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، ط 1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.

2. رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

– بطاطاش نذير، التعاون الأوروبي–الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في القانون، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج، البويرة، 2010.

– بوجلخة إبراهيم، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائري – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية –، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013.

– بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012–2013.

– حاجي فطيمة، اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2009.

– شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، 2017–2018.

– غقال إلياس، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016_2017.

– هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

3. مقالات ومجلات:

– بريكة السعيد، عمارة نور الهدى، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/12/01.

– بقة الشريف، بلارو علي، "أثر قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 18، الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدنمارك، 2016.

– بلال بوجمعة، ملوك عثمان، "مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ في تنمية المبادلات التجارية البينية خلال الفترة (2005–2014)"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 3، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016/09/29.

– بن داودية وهيبة، "أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/01/01.

– بن عوالي خالدية، بن نعوم حليمة، "أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)، المجلد 2، العدد 1، المركز الجامعي بأفلو، الجزائر، 2020/06/30.

– بن منصور ليليا، "الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014/09/15.

– بوجطو حكيم، "تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021/01/20.

– بودرامة مصطفى، قصاص الطيب، "المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 12، جامعة الواد، الجزائر، 2017/06/30.

– حرفوش سهام، "أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية –دراسة قياسية–"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11 ،العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/08/01.

– خداش حنان، حداد بختة، "أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائري على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/06/25.

– زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004/06/01.

– ساعو باية، "القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، جامعة بويرة، الجزائر، 2017/06/01.

– سلامة وفاء، ولهة وردة، "واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 7، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/08/19.

– سهيلة مصطفى، "دور قواعد المنشأ في تحرير التجارة بشروط تفضيلية في منطقة التجارة الحرة العربية وتحولها نحو التصنيع"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020/12/31.

– شطاب نادية، سلامة وفاء، "أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 20، جامعة بويرة، الجزائر، 2016/06/01.

– عرقوب نبيلة، "مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011/04/01.

– قوريش نصيرة، "أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 4، العدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/01/01.

– مشدال عبد القادر، "تجربة الجزائر في الإنتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 12، العدد1، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تيبازة، الجزائر، 2015/06/30.

– نهال مجدي المغربل، "دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأوروبية–العربية: الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

– نوري منير، بوضياف ياسين، "أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح"، مجلة المعيار، المجلد 8، العدد 1، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2017/06/30.

– هني عامر، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967–2014)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018/09/01.

– والي نادية، "الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013/12/30.

– يعقوبن صليحة، "تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر: واقع وتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/12/18.

– يعقوبي محمد، "أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو إقتصاد السوق"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 2 (خاص)، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2020/01/02.

4. الملتقيات والمؤتمرات:

– بوخاري سمية، خليفة أحلام، "واقع القطاع الصناعي في الجزائر– المشاكل والحلول"، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 06–07 نوفمبر 218.

– رحيم حسين، حاجي فطيمة: واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

5. تقارير ومنشورات:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2018. www.dhaman.org

– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربى الموحد 2020. (https://www.amf.org.ae)

– منظمة الأقطار العربية، التقرير الإحصائي السنوي 2020. (https://oapecorg. org)

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، نشرة صحفية، 2019. (UNCTAD/PRESS/ PR/2019/12)

- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Statistiques du Commerce Extérieure de l'Algérie, Direction des Etudes et de la prospective, 2016-2018 et 2020.

– Office National des statistiques (2020), Collections statistique N◦ 218/2020, l'Activité industrielle (2010-2019), Alger. http://www.ons.dz

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019.

6. مواقع الكترونية:

– https://atlas.cid.harvard.edu/explore/ تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/06/06

– Santandertrade.com/en/portal تم الإطلاع على الموقع يوم 2021/07/03

7. الجرائد الرسمية والقوانين والاتفاقيات:

– الجريدة الرسمية الجزائرية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، 2005/04/30، مرسوم رئاسي رقم 05–159، المتعلق بالتصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى.

– منظمة الجمارك العالمية، الجمارك السعودية، الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) النص المعدل، الملحق K، الفصل الأول، ترجمة الجمارك السعودية، 2004.

8.المراجع باللغة الأجنبية

- Jutta Gunther, Maria Kristalova," No Risk, No Fun? Foreign Direct Investment in Central And Eastern Europe", Intereconomics ZBW, Volume 51, Number 2, March/April, 2016.

الملاحق

EVOLUTION ANNUELLE DE LA PRODUCTION INDUSTRIELLE EN QUANTITES PHYSIQUES
SECTEUR PUBLIC NATIONAL (2009 – 2018)

CODES Nomencl	INTITULE AGREGATION	Unité de Mesure	Production en quantités physiques									
			2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
NSA 02	**ENERGIE**											
NAPR 07	**ENERGIE**											
06013.01	Electricité	10*6 kWh	45222,3	48920,0	54855,0	56027,0	60499,0	64666,0	66230,0	70918,0	71222,0	75974,0
NSA 03	**HYDROCARBURES**											
NAPR 10	**PROD.PETROLE BRUT ET GAZ NATUREL**											
10301.01	Pétrole brut et condensât	10^3 T	66504,0	64302,0	60282,0	58143,0	60852,0	58889,0	60270,0	58668,0	57378,0	56532,0
10307.01	Gaz naturel sec	10*6 M*3	144431,0	139870,0	132532,0	127132,0	130914,0	128292,0	128459,0	134948,0	132020,0	127371,0
NAPR 11	**RAFFINAGE DU PETROLE BRUT**											
10413.01	Naphta	10^3 T	7419,4	6936,4	6434,0	6129,0	8730,0	8456,0	7925,0	8183,0	7638,0	7274,0
10419.01	Fuel	10^3 T	5751,0	5856,2	5125,0	5143,0	6603,0	6659,0	6876,0	6527,0	5822,0	5914,0
10404.01	Essence normale	10^3 T	912,8	1071,0	1168,0	1228,0	1083,0	1112,0	1139,0	1171,0	1142,0	1113,0
10416.01	Gas-oil	10^3 T	7455,5	7460,3	6771,0	6831,0	8971,0	8821,0	8888,0	8375,0	9975,0	9587,0
10407.01	Essence super	10^3 T	930,8	913,1	1006,0	1042,0	1206,0	1158,0	1015,0	984,0	746,0	567,0
10410.01	Kérosène	10^3 T	1411,3	1135,8	1207,0	1590,0	2005,0	1662,0	1652,0	1627,0	1515,0	1226,0
10430.01	Lubrifiants	10^3 T	151,2	117,3	100,0	108,0	110,0	116,0	120,0	97,0	105,0	121,0
10435.01	Bitumes	10^3 T	211,0	174,6	208,0	158,0	192,0	178,0	184,0	182,0	203,0	145,0
NAPR 12	**LIQUEFACTION DU GAZ NATUREL**											
10801.01	Gaz naturel liquéfié	10^3 M^3	31068,0	27527,0	24443,0	26319,0	29301,0	26836,0	25538,0	27072,0	22224,0	27098,0
10804.01	G.P.L. (commercial)	10*3 T	7113,0	7901,0	7606,2	7283,0	9213,0	9426,0	9159,0	9075,0	8807,0	8738,0
NSA 05	**MINES ET CARRIERES**											
NAPR 16	**EXTRACTION DU MINERAI DE FER**											
12101.01	Minerai de fer	10^3 T	268,0	287,0	299,0	290,0	335,0	396,0	439,0	497,0	706,0	759,0
NAPR 18	**EXTR.PIERRE, ARGILE ET SABLE**											
14304.01	Agrégats	10^3 M^3	13094,7	11467,9	10636,3	11726,5	12126,6	12636,6	11946,6	10659,1	9880,9	8987,8
14202.01	Dalles de marbre (finies)	10^3 M^2	52,9	55,4	60,8	55,1	56,9	106,1	151,2	126,1	93,1	111,5
14203.01	Sous produits de marbre	10^3 T	113,7	118,9	187,4	180,7	208,7	233,1	188,5	177,9	117,1	135,9
14610.01	Bentonite, Terres décolorantes	10^3 T	34,1	29,0	26,3	27,7	30,8	34,4	37,1	35,6	36,0	36,7

CODES Nomencla	INTITULE AGREGATION	Unité de Mesure	Production en quantités physiques									
			2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
NAPR 19	**EXTRACTION DU SEL**											
15201.01	Sel domestique	10^3 T	47,5	52,2	60,1	66,1	75,0	70,2	78,8	78,6	75,9	72,6
15204.01	Sel industriel	10^3 T	59,7	118,1	44,7	63,7	29,5	31,1	24,7	28,4	30,3	28,2
NAPR 20	**EXTR.MINERAI DE PHOSPHATE**											
15302.01	Phosphates dépoussières	10^3 T	1525,2	1286,8	1250,3	1122,4	1418,0	1288,9	1274,1	1112,0	1204,1	1338,4
NAPR 21	**EXTR.MINERAI MAT.MINERALES**											
15713.01	Baryte	T	40248,0	30208,0	30587,0	23686,0	31234,0	32020,0	39980,0	29159,0	39426,0	31138,0
15719.01	Kieselguhr	T	2104,0	2132,0	2137,0	2007,0	2415,0	2360,0	2535,0	2439,0	2468,0	2437,0
NSA 06	**I.S.M.M.E.E.**											
NAPR 22	**SIDER.TRANSF.FONTE ACIER**											
19207.03	Profilés à froid	T	3165,0	5583,0	4244,0	3618,0	2590,0	5610,0	4098,0	3508,0	5514,0	4160,0
19304.01	Gros tubes soudés	10^3 T	136,9	16,5	131,6	229,5	87,7	186,7	181,6	132,2	72,6	128,0
19304.02	Tubes soudés (petits et moyens)	10^3 T	14,7	12,7	11,2	11,5	9,0	9,7	10,3	7,9	6,1	5,6
19307.01	Tubes sans soudure	10^3 T	5,0	0,0	3,4	4,5	0,1	0,2	0,0	5,0	0,1	0,0
19217.01	Treillis soudés	10^3 T	42,0	29,0	23,8	31,5	37,7	35,8	34,7	35,4	42,0	38,9
19210.01	Fils divers	10^3 T	24,7	25,0	29,4	32,5	32,0	30,9	25,9	38,1	42,6	47,3
19310.01	Bouteilles à gaz	T	6346,4	6346,4	6346,4	6346,4	7724,4	6013,2	4788,7	6179,1	7080,4	7568,7
19201.02	Tôles profilées	T	851,0	1990,0	1245,0	645,0	864,0	1319,0	237,0	506,0	561,0	1246,0
NAPR 23	**PROD.TRANSF.METAUX NON FERREUX**											
17507.01	Zinc (en lingots)	T	21127,0	15611,0	8090,0	6983,0	6976,0	7086,0	3101,0	1472,0	2045,0	543,0
17507.02	Zamak	T	390,0	686,0	801,0	611,0	248,0	309,0	30,0	0,0	0,0	0,0
NAPR 24	**FAB.BIENS INTERM.METAL.MEC.ELECT.**											
26210.01	Carrosserie industrielle	U	5,0	0,0	0,0	0,0	0,0	125,0	865,0	755,0	771,0	182,0
20116.01	Produits de fonderie	T	9410,0	9049,0	9805,0	10533,0	8269,0	7849,0	6327,0	4641,0	6060,0	6466,0
21901.01	Charpente métallique	T	20506,0	24021,0	18041,0	28041,0	22266,0	23843,0	21229,0	19561,0	16465,0	21540,0
24504.01	Emballages métalliques	T	8720,7	9374,7	9173,1	7995,7	7903,4	8439,2	8042,4	8174,9	9713,3	6545,9
20301.01	Robinets	T	1325,5	1196,4	1563,9	1664,4	1383,3	1488,6	1666,6	2054,2	1111,0	1445,6
23201.01	Boulons et visses	T	2793,0	2013,0	2750,0	3634,0	4100,0	4553,0	5045,0	5405,0	4192,0	3038,0
20219.01	Chaudronnerie	T	4240,0	4027,0	3809,0	3267,0	7002,0	5188,0	5245,0	5294,0	3050,0	4271,0
20219.02	Equipement industriel (divers)	T	2557,0	2746,0	3248,0	2494,0	3469,0	3917,0	2980,0	2819,0	2754,0	1820,0
28710.01	Accumulateurs	10^3 U	430,1	362,2	371,3	311,6	296,1	275,1	264,8	236,3	213,5	195,7
20816.01	Vannes (raccords-accessoires)	10^3 U	3,9	3,4	5,0	2,9	2,4	2,6	2,8	0,2	0,1	0,1

Evolution de la valeur ajoutée par secteur d'activité et par secteur juridique (2009 - 2018)

En Millions de DA

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
02- Eau et Energie.	Public	98 622,1	110 601,6	122 553,4	132 168,6	142 640,4	154 447,0	178 508,90	199 134,5	208 049,8	228 476,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	0,0
	Total	98 622,1	110 601,6	122 553,4	132 168,6	142 640,4	154 447,0	178 508,90	199 134,5	208 049,8	228 476,6
05- Mines et Carrières.	Public	15960,6	17 230,1	20 188,2	20 240,3	21 062,5	24 241,1	26 007,30	23 562,4	31 574,2	30 163,7
	Privé	2 245,0	2 316,3	2 562,2	2 203,1	1 980,6	2 078,6	2 405,30	2 756,0	2 781,2	2 895,5
	Total	18205,5	19 546,4	22 750,5	22 443,4	23 043,1	26 319,7	28 412,60	26 318,4	34 355,5	33 059,2
06- I.S.M.M.E.E.	Public	76646,4	82 561,2	89 789,9	96 230,1	100 398,2	117 258,0	110 155,80	111 123,7	103 800,3	128 333,5
	Privé	6 978,4	7 355,1	7 605,6	7 791,8	8 157,6	8 387,2	8 610,30	9 719,2	11 435,6	12 585,9
	Total	83624,7	89 916,2	97 395,5	104 021,9	108 555,8	125 645,2	118 766,10	120 842,9	115 235,9	140 919,4
07- Matériaux de construction	Public	33 037,4	34 812,6	33 932,1	37 173,8	41 248,2	58 994,2	61 000,50	61 376,4	64 144,9	54 372,2
	Privé	37 485,9	40 034,3	41 965,4	43 173,3	46 789,9	50 158,0	54 543,70	59 844,8	62 007,2	62 638,2
	Total	70 523,3	74 846,9	75 897,5	80 347,1	88 038,1	109 152,2	115 544,20	121 221,2	126 152,1	117 010,5
09-Chimie, caoutchouc	Public	14808,6	14 803,7	16 146,4	16 335,1	15 187,4	15 234,9	15 341,70	11 582,9	13 477,5	11 447,4
	Privé	33555,2	38 799,5	43 927,7	48 605,4	51 751,2	55 628,9	57 983,40	62 011,4	76 966,1	79 913,8
Plastique.	Total	48363,8	53 603,2	60 074,1	64 940,5	66 938,6	70 863,8	73 325,10	73 594,4	90 443,6	91 361,2
10- Industries Agro-	Public	27550,6	32 058,8	33 930,8	36 307,2	43 755,5	47 162,7	48 805,30	50 241,8	55 463,6	55 676,0
	Privé	186581,9	199 787,7	232 206,7	249 173,2	282 826,8	308 821,1	332 841,80	357 232,3	377 943,6	389 025,3
Alimentaires.	Total	214132,6	231 846,5	266 137,4	285 480,4	326 582,3	355 983,8	381 647,10	407 474,1	433 407,2	444 701,4
11-Textiles,	Public	2 150,1	1 863,6	1 632,0	1 708,1	1 780,9	2 015,0	2 208,30	2 311,4	2 225,3	2 544,3
	Privé	11 692,7	11 614,1	12 376,3	12 622,6	13 012,7	13 777,9	15 219,90	17 769,7	18 940,0	22 027,6
Confection.	Total	13 842,8	13 477,7	14 008,3	14 330,7	14 793,6	15 792,9	17 428,20	20 081,1	21 165,3	24 571,9
12- Cuirs et.	Public	299,2	259,2	282,8	276,8	323,8	461,2	384,3	348,3	452,0	517,2
	Privé	2 294,1	2 344,3	2 382,6	2 373,7	2 555,2	2 502,4	2 451,50	2 503,9	2 628,1	2 766,4
Chaussures	Total	2 593,3	2 603,5	2 665,4	2 650,5	2 878,9	2 963,7	2 835,80	2 852,3	3 080,1	3 283,6
13- Bois, lièges	Public	8 478,4	9 590,1	9 749,7	10 103,2	10 577,4	10 492,8	11 135,70	12 562,2	12 892,8	13 054,5
	Privé	8 716,2	8 030,3	8 610,4	8 810,7	9 235,2	9 910,1	11 234,90	12 659,3	15 103,8	16 320,5
et papiers.	Total	17 194,60	17 620,4	18 360,2	18 913,9	19 812,6	20 402,9	22 370,60	25 221,5	27 996,6	29 374,9
14- Industries Diverses.	Public	47 992,0	47 933,1	47 467,8	44 233,9	42 176,8	35 365,1	38 123,70	41 687,6	46 993,2	49 910,0
	Privé	2 310,1	2 198,9	2 204,8	2 256,6	2 256,5	2 434,0	2 340,60	2 352,3	2 510,9	3 012,3
	Total	50 302,1	50 132,0	49 672,6	46 490,4	44 433,4	37 799,2	40 464,30	44 039,9	49 504,2	52 922,3
ENSEMBLE	**Public**	**325 545,4**	**351 714,0**	**375 673,1**	**394 777,1**	**419 151,1**	**465 672,0**	**491671,5**	**513 931,2**	**539 073,6**	**574 495,4**
	Privé	**291 859,5**	**312 480,5**	**353 841,7**	**377 010,4**	**418 565,7**	**453 698,2**	**487631,4**	**526 848,9**	**570 316,5**	**591 185,5**
	Total	**617 404,8**	**664 194,4**	**729 514,9**	**771 787,4**	**837 716,8**	**919 370,4**	**979302,9**	**1 040 780,3**	**1 109 390,3**	**1 165 681,0**

Evolution du chiffre d'affaires par branche d'activité industrielle

En millions de DA

Intitulé et agrégation	Chiffre d'affaires en 10^6 DA									
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1. Mines et carrières	20 937	20 471	23 095	20 364	20 633	24 145	21 653	18 677	20 415	20 137
2. I.S.M.M.E.E	99 896	102 551	107 345	148 059	138 451	151 893	130 526	125 310	150 642	137 802
3. Matériaux de construction	56 734	66 415	62 569	70 316	74 093	83 478	87 004	94 333	92 056	81 527
4. Chimie et pharmacie	30 478	29 274	29 436	29 550	26 987	27 157	25 837	26 111	26 172	24 034
5. Agro-alimentaire	78 883	104 412	106 172	110 322	108 908	115 704	135 905	154 270	124 622	111 895
6. Textiles, Bonneteries et Confection	12 462	12 308	7 053	8 024	9 032	10 480	10 479	10 554	11 813	11827
7. Cuirs et chaussure	1 903	1 867	2 344	2 217	2 868	2 508	2 210	2 554	3 002	3 466
8. Bois, Liège et Papiers	14 416	15 962	18 152	17 611	18 746	18 831	21 888	22 182	23 972	19 103
TOTAL	**315 709**	**353 261**	**356 167**	**406 464**	**399 720**	**434 196**	**435 502**	**453 991**	**452 694**	**409 791**

Source : Ecofie

Evolution de l'emploi par branche d'activité industrielle

Intitulé et agrégation	Effectifs employés									
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1. Mines et carrières	6 567	6 599	6 687	6 745	6 987	7 037	7 153	7 115	6 952	7 141
2. I.S.M.M.E.E	33 821	34 062	34 825	38 438	44 266	44 963	42 359	41 436	42 716	43 473
3. Matériaux de construction	13 667	13 480	13 135	13 453	13 372	13 678	13 520	13 751	14 231	15 035
4. Chimie et pharmacie	9 611	7 648	7 461	7 157	6 827	6 528	6 243	6 203	6 314	6 360
5. Agro-alimentaire	19 169	19 486	19 854	19 851	20 293	20 200	18 382	18 477	16 479	16 719
6. Textiles, Bonneteries et Confection	11 075	10 832	7 421	7 414	7 215	6 897	6 829	6 837	6 957	7 046
7. Cuirs et chaussure	1 367	1 483	1 590	1 573	1 633	1 565	1 442	1 448	1 500	1 568
8. Bois, Liège et Papiers	6 431	9 025	9 506	9 247	8 929	8641	7 882	7 524	7 829	7 605
TOTAL	**101 708**	**102 615**	**100 479**	**103 878**	**109 522**	**109509**	**103 810**	**102 791**	**102 978**	**104 947**

Source : Ecofie

VARIATION ANNUELLE DE L'INDICE DE LA PRODUCTION INDUSTRIELLE
(SECTEUR PUBLIC NATIONAL)
2010– 2019

BASE 100 : 1989

CODES Nomenclature	INTITULE AGREGATION	VARIATIONS EN %									
		2010/ 2009	2011/ 2010	2012/ 2011	2013/ 2012	2014/ 2013	2015/ 2014	2016/ 2015	2017/ 2016	2018/ 2017	2019/ 2018
	INDICE GENERAL	**-2,4**	**0,2**	**1,3**	**1,5**	**4,9**	**1,4**	**1,7**	**2,4**	**-1,5**	**2,7**
	INDICE HORS HYDROCARBURES	**-2,6**	**2,2**	**5,0**	**3,3**	**2,9**	**3,4**	**2,3**	**3,5**	**-0,6**	**3,9**
	INDICE IND. MANUFACTURIERES	**-5,5**	**-1,8**	**0,8**	**1,5**	**0,9**	**-0,9**	**2,1**	**0,3**	**-1,7**	**0,3**
NSA 02	**ENERGIE**	**5,6**	**8,2**	**9,4**	**4,7**	**8,0**	**6,9**	**2,4**	**7,1**	**0,4**	**6,7**
NAPR 07	ENERGIE	5,6	8,2	9,4	4,7	8,0	6,9	2,4	7,1	0,4	6,7
NSA 03	**HYDROCARBURES**	**-2,1**	**-3,6**	**-6,2**	**-2,7**	**9,6**	**-3,1**	**0,3**	**-0,4**	**-3,6**	**-0,4**
NAPR 10	PROD.PETROLE BRUT GAZ NATUREL	-3,9	-3,3	-5,3	-4,4	4,2	-2,9	1,8	-0,7	-2,2	-2,0
NAPR 11	RAFFINAGE PETROLE BRUT	25,4	-4,1	-8,7	1,1	31,9	-2,4	-1,8	-2,0	-1,8	-3,6
NAPR 12	LIQUEFACTION GAZ NATUREL	-12,0	-4,7	-8,3	3,0	16,5	-4,5	-4,0	3,2	-12,2	12,3
NSA 05	**MINES ET CARRIERES**	**-3,3**	**-9,5**	**-6,4**	**6,9**	**6,6**	**3,7**	**-3,1**	**-9,8**	**-4,7**	**-3,7**
NAPR 16	EXTRACTION MINERAI DE FER	-27,0	7,1	-0,3	1,4	15,5	18,2	10,9	13,2	42,1	7,5
NAPR 18	EXTR.PIERRE ARGILE SABLE	-8,3	-11,7	-4,0	8,6	4,6	6,2	-4,8	-10,3	-9,3	-6,3
NAPR 19	EXTRACTION SEL	-5,8	48,0	-32,7	25,6	-11,3	-4,2	5,3	2,2	-1,7	-4,8
NAPR 20	EXTR.MINERAI DE PHOSPHATE	43,0	-15,6	-6,5	-6,7	26,3	-9,1	-1,2	-12,7	8,3	11,2
NAPR 21	EXTR.MINERAI MAT.MINERALES	11,9	-21,9	-3,1	-16,7	29,9	1,7	22,2	-23,9	29,4	-18,4
NSA 06	**I.S.M.M.E.E.**	**-14,0**	**-3,8**	**9,4**	**5,5**	**-9,8**	**-5,5**	**-3,4**	**-6,3**	**-8,2**	**16,4**
NAPR 22	SIDER.TRANSF.FONTE ACIER	-51,4	-58,5	106,2	59,8	-27,5	16,8	-5,7	-10,5	-24,8	33,0
NAPR 23	PROD.TRANSF.METAUX NON FERREUX	-13,1	-23,8	-26,1	-36,4	-5,9	2,5	-58,0	-53,1	38,9	-73,4
NAPR 24	FAB.BIENSINTERM.METAL.MEC.ELECT.	-13,5	-2,4	5,5	7,7	-5,1	1,0	0,7	-3,7	-11,6	-1,8
NAPR 25	FAB.BIENS DE CONSOMMATION	31,0	5,8	20,8	4,1	-9,0	8,1	-8,3	3,0	-4,8	-13,8
NAPR 26	FAB.BIENS CONSOM.MECANIQUES	-24,0	-24,0	-39,2	69,0	140,3	-31,1	-10,0	3,8	298,1	-90,2
NAPR 27	FAB.BIENS CONSOM.ELECTRIQUES	6,2	-7,4	-14,7	-20,4	-3,1	-33,2	7,1	-35,9	-1,1	61,6
NAPR 28	FAB.BIENS EQUIP.METALLIQUES	-17,4	21,8	26,6	-13,7	-1,2	-9,5	11,3	19,2	28,5	46,0
NAPR 29	FAB.BIENS EQUIP. MECANIQUES	13,3	25,8	6,9	0,9	12,1	-5,2	-34,9	-55,6	-12,1	-31,3
NAPR 30	FAB.BIENS EQUIP.ELECTRIQUES	1,6	0,3	0,3	3,0	13,1	-9,2	21,1	17,0	6,6	19,4
NAPR 31	CONST.VEHICULES INDUSTRIELS	23,3	33,6	2,5	-5,8	-36,0	-46,0	0,8	8,3	-14,4	13,6
NAPR 32	CONST. MATERIEL FERROVIAIRE	-29,4	0,0	0,0	0,0	0,0	236,1	-74,4	348,4	-1,4	-28,5
NAPR 35	MECANIQUE PRECISION POUR EQUIP	2,7	0,0	0,0	0,0	21,0	9,1	10,9	2,2	-9,0	41,3
NAPR 70	MOBILIER METALLIQUE	7,0	-17,3	3,2	-11,1	-6,8	0,4	8,3	10,2	-22,3	-2,5

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2014	2015	2016	2017	2018
		(مليون دولار أمريكي)			
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	10 550	8 946	7 855	8 069	8 199
الطاقة	2 720	2 247	1 234	1 899	977
المواد الأولية	1 812	1 489	1 490	1 456	1 814
المواد نصف المصنعة	12 301	11 482	10 972	10 483	10 468
التجهيزات الفلاحية	629	638	479	585	537
التجهيزات الصناعية	18 115	16 369	14 709	13 368	12 824
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	9 894	8 243	7 904	8 129	9 312
أخرى	2 998	2 672	4 239	4 084	3 459
المجموع الجزئي :	**59 019**	**52 086**	**48 882**	**48 074**	**47 589**
الواردات بدون دفع + تصليح التجهيزات	651	563	554	907	984
المجموع :	**59 670**	**52 649**	**49 436**	**48 980**	**48 573**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	323	238	326	350	373
الطاقة	58 362	33 081	27 918	33 202	38 897
المواد الأولية	110	107	84	73	93
المواد نصف المصنعة	1 173	1 111	909	845	1 626
التجهيزات الفلاحية	1	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	16	18	53	78	90
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	11	11	18	20	33
المجموع الجزئي :	**59 996**	**34 566**	**29 309**	**34 569**	**41 113**
أخرى	0	0	1	0	0
المجموع :	**59 996**	**34 566**	**29 310**	**34 569**	**41 113**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 634	1 485	1 391	1 367	2 218
		(بالنسبة المئوية)			
كنسبة من مجموع الواردات (دون احتساب الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	17,9	17,2	16,1	16,8	17,2
التجهيزات الصناعية	30,7	31,4	30,1	27,8	26,9
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	16,8	15,8	16,2	16,9	19,6
كنسبة من مجموع الصادرات :					
الصادرات خارج المحروقات	2,7	4,3	4,7	4,0	5,4

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

الجدول 18 : صادرات المحروقات

	2014	2015	2016	2017	2018
البترول الخام					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	18 343,2	10 037,7	8 876,4	10 459,9	12 117,6
منها : ترحيل الأرباح	4 315,9	2 560,7	2 144,9	2 308,3	2 756,4
الحجم (مليون برميل)	184,5	194,3	198,1	193,4	170,1
(مليون طن متري)	23,6	24,2	25,2	24,7	21,7
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	100,2	53,1	45,0	54,1	71,3
الكوندونسا					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	3 886,7	2 236,7	1 989,8	1 950,5	2 526,7
منها : ترحيل الأرباح	350,7	361,0	296,7	361,1	420,6
الحجم (مليون برميل)	42,9	44,2	46,6	37,5	38,5
(مليون طن متري)	4,8	5,0	5,2	4,2	4,3
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	90,7	49,7	42,7	51,9	65,6
مواد البترول المكررة					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	13 195,2	6 789,8	5 563,7	6 967,4	8 047,2
الحجم (مليون برميل)	132,0	128,8	125,8	123,2	112,9
(مليون طن متري)	16,7	16,8	15,9	15,6	14,3
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	100,0	52,7	44,2	56,6	71,3
غاز البترول المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	5 203,4	2 687,8	2 221,0	2 977,5	3 401,1
منها : ترحيل الأرباح	291,5	275,9	240,8	289,6	388,2
الحجم (مليون برميل)	78,6	82,2	79,4	75,3	71,9
(مليون طن متري)	7,2	7,6	7,3	6,9	6,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	68,2	32,7	28,0	39,5	47,3
الغاز الطبيعي المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	7 396,2	4 700,4	3 101,1	3 571,3	3 506,7
الحجم (مليون $م^3$)	28,5	26,6	25,7	26,7	21,5
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	666,0	620,7	584,2	623,0	502,4
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	11,1	7,6	5,3	5,7	7,0
الغاز الطبيعي					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	10 336,9	6 628,3	6 165,5	7 276,2	9 289,8
منها : ترحيل الأرباح	297,4	523,6	231,1	261,6	177,2
الحجم (مليار $م^3$)	27,4	27,4	39,1	38,1	38,5
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	1 029,1	1 021,9	1 439,0	1 425,3	1 442,3
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	10,0	6,5	4,3	5,1	6,4
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)	**58 361,6**	**33 080,7**	**27 917,5**	**33 202,8**	**38 952,6**
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	5 255,5	3 721,2	2 913,5	3 220,5	3 742,4
(بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات)					
البترول الخام	31,4	30,3	31,8	31,5	31,1
أخرى	68,6	69,7	68,2	68,5	68,7
الكوندونسا	6,7	6,8	7,1	5,9	6,5
مواد البترول المكررة	22,6	20,5	19,9	21,0	20,7
غاز البترول المميع	8,9	8,1	8,0	9,0	8,7
الغاز الطبيعي المميع	12,7	14,2	11,1	10,8	9,0
الغاز الطبيعي	17,7	20,0	22,1	21,9	23,8

المصدر : وزارة الطاقة

EVOLUTION ANNUELLE DES TAUX D'UTILISATION DES CAPACITES DE PRODUCTION
(2009 - 2018)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
T.U.C. INDUSTRIE HORS HYDROCARBURES	**48,3**	**47,7**	**48,2**	**49,4**	**47,0**	**51,3**	**56,4**	**50,6**	**46,1**	**46,5**
T.U.C. INDUSTRIES MANUFACTURIERES	**45,3**	**46,9**	**47,7**	**48,6**	**45,6**	**49,0**	**54,6**	**48,9**	**45,7**	**44,9**
T.U.C. TOUTES INDUSTRIES	**53,2**	**52,2**	**52,0**	**53,2**	**53,2**	**56,4**	**60,9**	**55,9**	**50,8**	**51,9**

CODES	INTITULE AGREGATION	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
NSA 03	**HYDROCARBURES**	**88,2**	**84,5**	**77,6**	**79,6**	**96,8**	**93,4**	**90,8**	**91,2**	**85,0**	**89,2**
NAPR 11	RAFFINAGE PETROLE BRUT	127,7	123,3	114,1	115,8	149,1	145,8	144,1	139,7	140,0	135,1
NAPR 12	LIQUEFACTION GAZ NATUREL	72,3	68,9	63,0	65,1	75,8	72,4	69,5	71,8	63,0	70,8
NSA 05	**MINES ET CARRIERES**	**90,3**	**55,2**	**52,1**	**56,4**	**60,3**	**84,9**	**79,0**	**72,2**	**49,8**	**67,1**
NAPR 16	EXTRACTION MINERAI DE FER	67,0	71,8	74,8	72,5	83,8	99,0	104,5	103,5	108,3	107,1
NAPR 18	EXTR.PIERRE ARGILE SABLE	102,0	53,6	49,7	55,9	57,9	91,6	81,2	75,5	45,6	62,9
NAPR 19	EXTRACTION SEL	41,2	65,5	40,4	50,0	40,4	38,8	54,5	63,7	63,2	60,0
NAPR 20	EXTR.MINERAI DE PHOSPHATE	76,3	64,3	82,2	70,1	96,1	71,6	70,8	55,6	60,2	83,7
NAPR 21	EXTR.MINERAI MAT.MINERALES	49,2	38,4	37,1	31,9	41,4	84,1	92,7	73,1	93,3	75,0
NSA 06	**I.S.M.M.E.E.**	**30,9**	**34,3**	**36,6**	**39,0**	**33,1**	**40,8**	**44,9**	**31,0**	**26,3**	**29,1**
NAPR 22	SIDER. TRANSF. FONTE ACIER	40,4	14,3	36,1	54,6	33,4	48,8	57,1	51,1	33,9	52,9
NAPR 23	PROD. TRANSF. METAUX NON FERREUX	69,5	78,9	43,3	37,0	46,5	43,0	12,8	5,8	11,6	4,7
NAPR 24	FAB. BIENS INTERM. METAL. MEC. ELECT.	56,8	34,6	35,4	38,9	35,5	38,0	52,1	72,0	52,0	52,9
NAPR 25	FAB. BIENS CONSO. METALLIQUES	16,3	23,9	14,1	20,5	16,0	12,5	106,5	-	-	-
NAPR 26	FAB. BIENS CONSOM. MECANIQUES	0,7	0,5	0,3	2,2	5,3	3,6	3,3	3,4	13,6	1,3
NAPR 27	FAB. BIENS CONSOM. ELECTRIQUES	41,2	38,8	30,8	23,4	21,6	16,2	17,3	11,6	11,6	18,7
NAPR 28	FAB. BIENS EQUIP. METALLIQUES	105,9	125,4	163,1	141,3	142,6	129,9	138,2	162,4	119,9	122,5
NAPR 29	FAB. BIENS EQUIP. MECANIQUES	20,0	26,7	26,4	27,3	42,8	45,7	28,1	10,0	10,6	9,9
NAPR 30	FAB. BIENS EQUIP. ELECTRIQUES	9,4	30,5	24,8	32,6	30,9	52,2	62,9	21,2	19,8	14,6
NAPR 31	CONST. VEHICULES INDUSTRIELS	26,8	44,7	45,4	43,2	19,2	14,9	15,0	16,3	13,9	15,8
NAPR 32	CONST. MATERIEL FERROVIAIRES	48,0	48,0	48,0	48,0	48,0	161,3	41,3	41,4	40,8	46,7
NAPR 35	MECANIQUE PRECISION POUR EQUIP	72,8	72,7	72,8	72,8	83,2	78,7	88,0	89,3	95,0	94,5
NSA 07	**MAT. CONST. CERAMIQUE, VERRE**	**88,3**	**91,2**	**90,0**	**91,2**	**92,8**	**94,3**	**97,0**	**110,3**	**91,4**	**74,8**
NAPR 36	INDUSTRIE DU VERRE	39,8	36,5	44,0	53,7	36,1	15,2	26,6	22,1	25,9	32,2
NAPR 37	FAB. MAT. CONST. PRODTS ROUGES	70,7	69,9	64,3	54,2	57,6	57,9	55,3	77,4	82,9	66,2
NAPR 39	FAB. LIANTS HYDRAULIQUES	98,0	98,0	96,7	99,1	100,5	105,6	109,6	121,7	97,6	78,4

CODES	INTITULE ET AGREGATION	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
NSA 09	**CHIMIE, CAOUTCHOUC &PLASTIQUES**	**43,2**	**40,6**	**41,9**	**40,2**	**35,7**	**28,8**	**41,5**	**40,5**	**42,7**	**40,5**
NAPR 46	FAB. RESINES SYNTH. MAT. PLAST.	16,0	0,9	4,9	0,0	0,6	0,6	0,7	0,9	1,3	0,7
NAPR 47	AUTRES BIENS INTERM. PLAST.	26,3	97,6	97,6	97,6	145,5	81,3	72,9	75,0	84,6	68,9
NAPR 48	CHIMIE ORGANIQUE DE BASE	17,8	12,5	11,8	8,3	11,4	10,9	11,0	9,7	7,1	9,5
NAPR 49	FABRICATION DE PEINTURES	89,2	84,1	87,8	84,0	66,0	81,5	73,2	65,5	60,4	55,6
NAPR 50	FAB. PRODUITS PHARMACEUTIQUES	77,2	83,8	84,7	86,0	70,9	30,4	76,4	85,0	91,5	86,6
NAPR 51	FAB. AUTRES PRODUITS CHIMIQUES	4,5	1,2	1,5	1,5	1,5	3,8	11,2	14,1	16,2	12,5
NSA 10	**IND.AGRO-ALIMENTAIRES**	**78,7**	**56,2**	**52,6**	**54,9**	**63,4**	**67,5**	**61,6**	**56,7**	**70,9**	**79,5**
NAPR 55	TRAVAIL DE GRAINS	78,7	56,2	52,6	54,9	63,4	67,5	61,6	56,7	70,9	79,5
NSA 11	**TEXT. BONNETERIE & CONFECTION**	**38,8**	**35,0**	**23,0**	**25,4**	**22,3**	**24,3**	**26,5**	**23,4**	**27,0**	**31,3**
NAPR 64	FAB.BIENS INTERM.TEXTILES	60,4	53,1	32,6	36,7	28,9	30,5	31,3	25,5	27,9	33,8
NAPR 65	FAB.BIENS CONSOM.TEXTILE	19,5	19,7	15,7	16,5	17,0	20,3	22,7	21,8	26,3	28,5
NSA 12	**CUIRS & CHAUSSURES**	**55,5**	**45,1**	**62,8**	**61,1**	**70,3**	**67,8**	**64,1**	**61,2**	**72,1**	**88,1**
NAPR 66	BIENS INTERMEDIAIRES EN CUIR	56,4	50,9	60,3	57,7	63,6	75,0	73,9	64,7	79,0	96,0
NAPR 67	FAB.BIENS CONSOMMATION CUIR	53,2	34,5	69,8	70,8	90,9	55,8	47,5	55,1	60,6	73,6
NSA 13	**BOIS, LIEGE & PAPIER**	**24,2**	**29,1**	**26,1**	**24,8**	**23,5**	**31,2**	**34,2**	**25,3**	**29,5**	**37,4**
NAPR 68	MENUIS.GLE BIENS INTERM.BOIS	23,5	47,6	43,2	43,6	35,2	38,7	48,3	27,5	42,9	22,9
NAPR 69	INDUSTRIE DE L'AMEUBLEMENT	46,7	40,8	50,4	57,1	40,9	55,3	76,7	40,1	55,6	52,0
NAPR 71	INDUSTRIE DU LIEGE	23,6	19,1	13,5	18,0	14,7	19,9	20,7	23,3	13,4	17,0
NAPR 72	FAB.TRANSFORMATION DU PAPIER	22,8	22,8	18,7	17,3	18,7	25,9	24,7	23,3	23,8	59,0

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE :ANNEE (2015/2016)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	25 485	49,29	22 179	47,47	-12,97
O.C.D.E (Hors U.E)	7 363	14,24	6 295	13,47	-14,50
Autres Pays d' Europe	1 225	2,37	909	1,95	-25,80
Amérique du Sud	2 822	5,46	2 857	6,11	1,24
Asie	11 850	22,92	11 618	24,86	-1,96
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1918	3,71	1934	4,14	0,83
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	680	1,32	697	1,49	2,50
Pays d' Afrique	359	0,69	238	0,51	-33,70
Total	51 702	100	46 727	100	-9,62

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2015		ANNEE 2016		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	22 976	66,27	16 739	57,95	-27,15
O.C.D.E (Hors U.E)	5 288	15,25	6 251	21,64	18,21
Autres Pays d' Europe	37	0,11	80	0,28	116,22
Amérique du Sud	1 683	4,85	1 678	5,81	-0,30
Asie	2 409	6,95	2 331	8,07	-3,24
Océanie	71	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	572	1,65	385	1,33	-32,69
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1 550	4,47	1 368	4,74	-11,74
Pays d' Afrique	82	0,24	51	0,18	-37,80
Total	34 668	100	28 883	100	-16,69

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE :ANNEE (2016/2017)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2016		ANNEE 2017*		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	22 472	47,72	20 236	44,03	-9,95
O.C.D.E (Hors U.E)	6 249	13,27	5 942	12,93	-4,91
Autres Pays d' Europe	936	1,99	1 910	4,16	104,06
Amérique du Sud	2 857	6,07	3 209	6,98	12,32
Asie	11 709	24,87	12 345	26,86	5,43
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1927	4,09	1541	3,35	-20,03
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	701	1,49	588	1,28	-16,12
Pays d' Afrique	238	0,51	186	0,40	-21,85
Total	47 089	100	45 957	100	-2,40

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2016		ANNEE 2017*		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	17 221	57,35	20 291	58,37	17,83
O.C.D.E (Hors U.E)	6 945	23,13	6 496	18,69	-6,47
Autres Pays d' Europe	80	0,27	63	0,18	-21,25
Amérique du Sud	1 943	6,47	2 473	7,11	27,28
Asie	2 197	7,32	3 321	9,55	51,16
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	416	1,39	749	2,15	80,05
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1 173	3,91	1 268	3,65	8,10
Pays d' Afrique	51	0,17	102	0,29	100,00
Total	30 026	100	34 763	100	15,78

ECHANGES EXTERIEURS DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE :ANNEE (2017/2018)

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Importation	ANNEE 2017		ANNEE 2018		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	20 298	44,07	21 099	45,67	3,95
Asie	12 369	26,85	11 557	25,02	-6,56
O.C.D.E (Hors U.E)	5 953	12,92	5 837	12,64	-1,95
Amérique du Sud	3 209	6,97	3 546	7,68	10,50
Pays Arabes (Hors U.M.A)	1542	3,35	1904	4,12	23,48
Autres Pays d' Europe	1 910	4,15	1 542	3,34	-19,27
Océanie	-	-	-	-	-
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	592	1,29	546	1,18	-7,77
Pays d' Afrique	186	0,40	166	0,36	-10,75
Total	46 059	100	46 197	100	0,30

Valeurs en Millions de USDollars

A l' Exportation	ANNEE 2017		ANNEE 2018		Evolution (%)
	Dollars	Structure (%)	Dollars	Structure (%)	
Union Europeenne	20 386	57,93	23 654	57,46	16,03
O.C.D.E (Hors U.E)	6 465	18,37	6 950	16,88	7,50
Autres Pays d' Europe	40	0,11	40	0,10	0,00
Amérique du Sud	2 530	7,19	2 660	6,46	5,14
Asie	3 595	10,22	5 351	13,00	48,85
Océanie	-	-	-	-	-
Pays Arabes (Hors U.M.A)	799	2,27	712	1,73	-10,89
Pays du Maghreb Arabe (U.M.A)	1 273	3,62	1 669	4,05	31,11
Pays d' Afrique	103	0,29	132	0,32	28,16
Total	35 191	100	41 168	100	16,98

PRINCIPAUX PARTENAIRES DE L'ALGERIE

Période : ANNEE 2016

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Clients	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
ITALIE	4 779	16,55	-8,87
ESPAGNE	3 562	12,33	61,76
USA	3 227	11,17	-47,46
FRANCE	3 192	11,05	-30,02
BRESIL	1 339	4,64	-9,28
CANADA	1 327	4,59	107,02
PAYS-BAS	1 282	4,44	-34,69
TURQUIE	1 232	4,27	-31,56
GRANDE BRETAGNE	1 129	3,91	-53,37
BELGIQUE	970	3,36	-2,61
PORTUGAL	820	2,84	-9,69
TUNISIE	610	2,11	-27,64
MAROC	589	2,04	-6,21
SINGAPOUR	542	1,88	83,11
INDE	511	1,77	89,96
Sous Total	**25 111**	**86,94**	
Total Général	**28 883**	**100 %**	

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Fournisseurs	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
CHINE	8 396	17,97	1,87
FRANCE	4 744	10,15	-12,59
ITALIE	4 642	9,93	-4,29
ESPAGNE	3 595	7,69	-8,96
ALLEMAGNE	3 009	6,44	-12,20
USA	2 342	5,01	-13,77
TURQUIE	1 933	4,14	-5,20
ARGENTINE	1 335	2,86	4,22
BRESIL	1 209	2,59	5,13
REP DE COREE	1 033	2,21	-11,78
INDE	920	1,97	-17,49
GRANDE BRETAGNE	765	1,64	-15,28
PAYS-BAS	694	1,49	-24,73
ARABIE SAOUDITE	646	1,38	5,56
PORTUGAL	612	1,31	-
Sous Total	**35 875**	**76,78**	

PRINCIPAUX PARTENAIRES DE L'ALGERIE

Période : ANNEE 2017

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Clients	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
ITALIE	5 548	15,96	6,39
FRANCE	4 492	12,92	31,04
ESPAGNE	4 142	11,91	6,64
USA	3 394	9,76	-12,32
BRESIL	2 082	5,99	28,68
TURQUIE	1 960	5,64	45,62
PAYS-BAS	1 849	5,32	25,53
GRANDE BRETAGNE	1 611	4,63	51,55
PORTUGAL	917	2,64	7,88
BELGIQUE	892	2,57	-9,72
INDE	860	2,47	79,17
TUNISIE	751	2,16	24,34
CHINE	695	2,00	-
REP DE COREE	692	1,99	194,47
CANADA	665	1,91	-48,92
Sous Total	**30 550**	**87,88**	
Total Général	**34 763**	**100 %**	

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Fournisseurs	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
CHINE	8 309	18,08	-1,18
FRANCE	4 295	9,35	-10,01
ITALIE	3 754	8,17	-19,18
ALLEMAGNE	3 215	7,00	6,18
ESPAGNE	3 128	6,81	-12,33
TURQUIE	1 998	4,35	3,26
USA	1 816	3,95	-20,84
REP DE COREE	1 675	3,64	53,39
ARGENTINE	1 518	3,30	13,71
BRESIL	1 374	2,99	13,65
FEDERATION DE RUSSIE	1 221	2,66	-
INDE	983	2,14	4,57
PAYS-BAS	702	1,53	-5,90
BELGIQUE	634	1,38	4,79
ROUMANIE	623	1,36	9,30
Sous Total	**35 245**	**76,69**	
Total Général	**45 957**	**100 %**	

PRINCIPAUX PARTENAIRES DE L'ALGERIE

Période : ANNEE 2018

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Clients	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
ITALIE	6 127	14,88	8,69
ESPAGNE	5 002	12,15	21,73
FRANCE	4 631	11,25	4,37
ETATS_UNIS D'AMERIQUE	3 857	9,37	11,06
GRANDE BRETAGNE	2 771	6,73	72,33
TURQUIE	2 318	5,63	25,98
PAYS-BAS	2 250	5,47	18,05
BRESIL	2 248	5,46	5,49
INDE	1 622	3,94	85,80
CHINE	1 311	3,18	89,18
REP. DE COREE DU SUD	1 264	3,07	41,55
BELGIQUE	1 225	2,98	32,86
PORTUGAL	1 111	2,70	16,09
TUNISIE	952	2,31	26,26
MAROC	653	1,59	45,76
Sous Total	**37342**	**90,71**	
Total Général	**41 168**	**100 %**	

Valeurs en Millions de USDollars

Principaux Fournisseurs	Valeurs	Structure (%)	Evolution (%)
CHINE	7 850	16,99	-5,77
FRANCE	4 781	10,35	11,08
ITALIE	3 653	7,91	-2,87
ESPAGNE	3 535	7,65	12,69
ALLEMAGNE	3 179	6,88	-1,64
TURQUIE	2 310	5,00	14,87
ARGENTINE	1 892	4,10	24,39
ETATS_UNIS D'AMERIQUE	1 628	3,52	-10,55
INDE	1 299	2,81	31,88
REP. DE COREE DU SUD	1 208	2,61	-28,61
BRESIL	1 202	2,60	-12,65
FED. DE RUSSIE	911	1,97	-25,45
ARABIE SEOUDITE	698	1,51	31,45
POLOGNE	667	1,62	45,63
BELGIQUE	617	1,34	-2,83
Sous Total	**35 430**	**76,69**	
Total Général	**46 197**	**100 %**	

Annexe 7. Répartition des importations par pays

Années 2019 - 2020* | Millions U$D

LIBELLE	VALEUR 2019	VALEUR 2020*	EVOL %
AFGHANISTAN	0,67	0,26	-60,96%
AFRIQUE DU SUD	45,89	29,73	-35,22%
ALBANIE	0,13	0,07	-50,00%
ALLEMAGNE	2 833,30	2 228,59	-21,34%
ANDORRE	0,01	0,01	-59,70%
ANGOLA	0,08	0,13	77,88%
ANTIGUA-ET- BARBUDA	0,00	0,01	150,33%
ANTILLES NÉERLANDAISES (LES)		0,86	-
ARABIE SAOUDITE	625,41	552,57	-11,65%
ARGENTINE	1 812,59	1 384,04	-23,64%
ARMÉNIE		0,01	-
AUSTRALIE	10,01	8,50	-15,08%
AUTRICHE	434,71	297,28	-31,61%
AZERBAÏDJAN	0,07	0,04	-42,20%
BAHAMAS	0,00		-100,00%
BAHREÏN	54,04	79,68	47,43%
BANGLADESH	29,12	23,13	-20,56%
BARBADE	0,00		-100,00%
BÉLARUS	23,59	14,64	-37,95%
BELGIQUE	535,40	472,20	-11,80%
BELIZE	0,07	0,26	292,16%
BÉNIN	8,41	2,74	-67,45%
BERMUDES	0,00	0,00	-65,82%
BHOUTAN	0,00		-100,00%
BOLIVIE, ÉTAT PLURINATIONAL DE	0,01	0,40	2810,02%
BOSNIE- HERZÉGOVINE	10,22	6,51	-36,32%
BOTSWANA	0,03	0,01	-64,59%
BRÉSIL	1 136,21	1 336,38	17,62%
BRUNEI DARUSSALAM	0,02	0,00	-85,85%
BULGARIE	96,93	86,06	-11,24%
BURKINA FASO	0,68	1,36	99,39%
BURUNDI	0,00	0,00	-60,07%
CAMBODGE	9,99	6,83	-31,59%
CAMEROUN	3,29	7,65	132,93%
CANADA	508,51	494,52	-13,01%
CAP-VERT	2,40	0,43	-82,03%
CENTRAFRICAINE, RÉPUBLIQUE	0,01	0,16	1350,27%
CHILI	40,87	30,64	-25,03%
CHINE	7 654,26	5 782,35	-24,48%
CHYPRE	3,13	14,87	375,40%
COLOMBIE	3,21	11,66	263,02%
COMORES	0,00	0,15	191733,35%
CONGO, RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU	1,85	1,38	-25,72%
CORÉE, RÉPUBLIQUE DE	842,25	428,62	-49,11%
CORÉE, RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE	0,55	3,68	574,20%
COSTA RICA	2,01	2,24	11,37%
CÔTE D'IVOIRE	86,25	78,66	-8,80%
CROATIE	20,69	9,09	-56,08%
CUBA	1,29	0,37	-71,04%
DANEMARK	152,71	147,91	-3,14%
DJIBOUTI	0,00	0,00	-27,78%
DOMINICAINE, RÉPUBLIQUE		0,14	-
DOMINIQUE	0,03	0,10	176,21%
ÉGYPTE	584,28	559,55	-4,23%
EL SALVADOR	1,20	0,88	-26,79%
ÉMIRATS ARABES UNIS	241,33	257,85	6,84%
ÉQUATEUR	157,91	180,37	14,22%
ÉRYTHRÉE	0,01	0,00	-79,27%
ESPAGNE	2 929,56	2 139,20	-26,98%
ESTONIE	16,57	41,60	151,12%
ÉTATS-UNIS	1 418,66	1 400,98	-1,25%
ÉTHIOPIE	3,33	1,43	-56,99%
FALKLAND, ÎLES (MALVINAS)	0,34	0,56	63,00%
FIDJI	0,00	0,00	-65,79%

Annexe 8. Répartition des exportations par pays

Années 2019 - 2020*| Millions U$D

LIBELLE	VALEUR 2019	VALEUR 2020*	EVOL %
AFRIQUE DU SUD	0,45	32,17	7128,18%
ALBANIE	10,04	43,65	329,25%
ALGÉRIE		0,00	-
ALLEMAGNE	258,54	76,72	-70,33%
ANGOLA	0,07	2,11	3024,88%
ANTIGUA-ET- BARBUDA	0,00	0,04	865,30%
ARABIE SAOUDITE	19,21	69,45	261,54%
ARGENTINE	51,19	64,71	26,42%
AUSTRALIE	531,17	142,01	-73,26%
AUTRICHE	0,41	0,00	-99,03%
AZERBAÏDJAN	0,82	0,59	-27,92%
BAHAMAS	1,50	7,31	386,90%
BAHREIN	0,80	0,05	-94,28%
BANGLADESH	63,03	17,83	-71,70%
BÉLARUS	0,10		-100,00%
BELGIQUE	856,96	680,46	-20,60%
BÉNIN	5,07	1,84	-63,79%
BRÉSIL	1 242,58	726,98	-41,49%
BRUNEI DARUSSALAM		0,06	-
BULGARIE	3,54	3,05	-13,79%
BURKINA FASO	0,62	4,14	565,97%
CAMBODGE	0,06	0,09	35,78%
CAMEROUN	8,84	10,10	14,27%
CANADA	67,19	169,27	151,92%
CAP-VERT	0,09	0,01	-84,21%
CHINE	1 639,95	1 164,82	-28,97%
CHYPRE	16,67	1,27	-92,36%
COLOMBIE	22,77	19,12	-16,05%
COMORES	0,00		-100,00%
CONGO, RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU	0,71	0,04	-94,25%
CORÉE, RÉPUBLIQUE DE	1 374,27	573,35	-58,28%
COSTA RICA	0,00		-100,00%
CÔTE D'IVOIRE	22,54	19,82	-12,06%
CROATIE	2,47	1,49	-39,72%
CUBA	216,74		-100,00%
DANEMARK	0,02	3,94	18359,90%
DJIBOUTI		13,89	-
DOMINICAINE, RÉPUBLIQUE		9,27	-
DOMINIQUE		0,02	-
ÉGYPTE	216,61	188,04	-13,19%
EL SALVADOR	0,00		-100,00%
ÉMIRATS ARABES UNIS	454,29	72,94	-83,94%
ÉQUATEUR		1,93	-
ESPAGNE	3 985,38	2 341,37	-41,40%
ESTONIE		0,02	-
ÉTATS-UNIS	2 193,67	421,62	-80,78%
FINLANDE	0,02	0,03	58,83%
FRANCE	5 053,50	3 257,06	-35,55%
GABON	0,29	1,50	424,75%
GAMBIE	9,05	1,91	-78,86%
GÉORGIE	14,93	2,03	-86,43%
GHANA	15,80	16,15	2,25%
GIBRALTAR		44,54	-
GRÈCE	300,26	821,34	173,55%
GRENADE	0,01	0,07	344,35%
GUADELOUPE	0,30	0,73	142,31%
GUATEMALA	0,06	0,09	44,34%
GUINÉE	6,42	8,35	30,03%
GUINÉE ÉQUATORIALE	2,80	2,93	4,53%
GUINÉE-BISSAU	0,17	0,35	111,92%
GUYANA	0,02	0,01	-60,41%
HAÏTI	0,00	0,59	32286,20%
HONG KONG	0,45	1,10	145,73%
HONGRIE	0,00	0,00	348,61%

Top countries investing in Algeria between Jan 2013 and Dec 2017

Source Country	Capex ($ million)	No. of Projects	No. of Companies
China	3,539	10	5
Singapore	3,151	3	1
Spain	2,565	10	6
Turkey	2,313	4	4
Germany	380	7	7
South Africa	350	1	1
France	330	12	10
Switzerland	330	4	4
Italy	232	1	1
UK	212	2	2
Others	892	28	28
Total	14,293	82	69

Top 5 companies investing in Algeria between Jan 2013 and Dec 2017

Parent company	Country	Capex ($ million)
China State Construction Engineering Corporation	China	3,300
Indorama	Singapore	3,151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	Spain	2,209
Tosyali Holding	Turkey	1,397
Taypa Tekstil	Turkey	900

Regional destribution of inward investment Capex in Algeria between Jan 2013 and Dec 2017

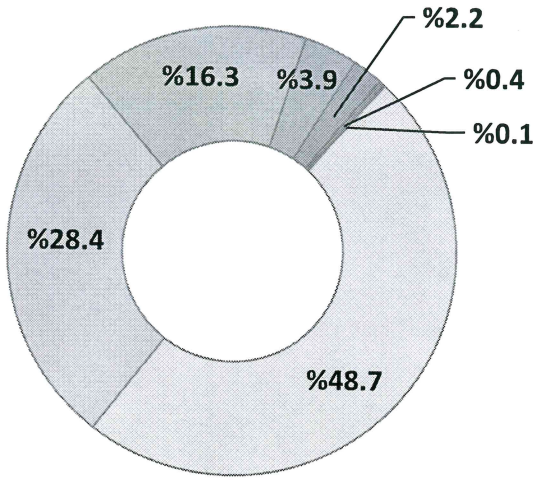

Regions	Capex ($ million)	%
Asia-Pacific	6,964.9	48.7
Western Europe	4,056.1	28.4
Emerging Europe	2,327.9	16.3
Africa	554.3	3.9
Middle East	317.1	2.2
North America	59.4	0.4
Latin America & Caribbean	12.7	0.1

Inward Investment Capex to Algeria ($ million)

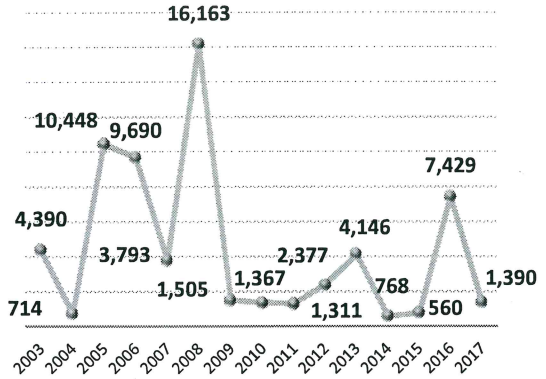

Sectorial distribution of inward investment Capex in Algeria between Jan 2013 and Dec 2017

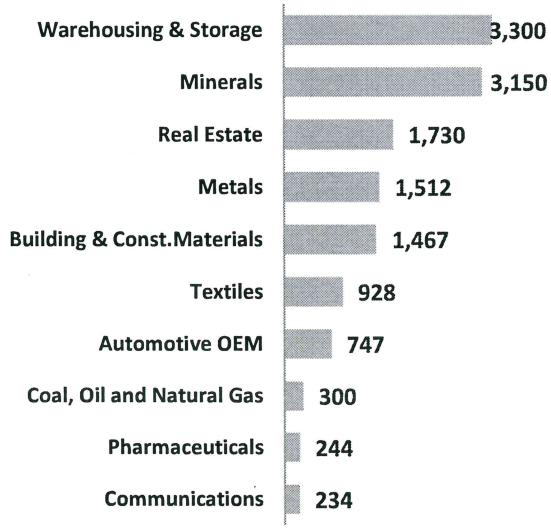

Source:FDI Markets

شهادة تنقل السلع

1 – المصدر (الاسم والعنوان الكامل والبلد)	أورو 1 رقم أ 000.000	
	راجع الملاحظات في الخلف قبل ملء الاستمارة	
3 – المرسل إليه (الاسم والعنوان الكامل والبلد) (إشارة اختيارية)	2 – شهادة مستعملة للتبادلات التفضيلية بين .... و .... (أشر إلى البلدان، مجموع البلدان أو الأقاليم المعنية)	
	4 – البلدان، مجموع البلدان أو الإقليم الذي تعتبر منتوجاته منشئية	5 البلدان، مجموع البلدان أو إقليم الوجهة
6 – معلومات متعلّقة بالنقل (إشارة اختيارية)	7 – ملاحظات	
8 – رقم ترتيبي، علامات، الأرقام، عدد وطبيعة الطرود1 تعيين السلع	9 – الكتلة الإجمالية (كغ) أو أوزان أخرى (ل.م3 إلخ)	10 – فواتر (إشارة إضافية)
11 – تأشيرة الجمارك تصريح مصادق عليه طبق الأصل وثيقة التصدير2 الخاتم	12 – تصريح المصدر أنا الممضي أسفله، أصرّح أن السلع المشار إليها أدناه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه	

1 – أشر إلى عدد المواد أو أذكر "بلا تنظيم" السلع غير المهيئة

2 – لا تملىء إلا إذا اقتضته القواعد الوطنية للبلد أو إقليم التصريح

نمـــوذج ..... رقـــــم.....	الشهادة
.....	بـــ ..... في.....
من	.....
مكتب	.....
الجمارك	.....
بلد أو إقليم التسليم :	(التوقيع)
13 – طلب مراقبة، يرسل إلى	14 – نتيجة المراقبة
تطلب مراقبة صحة وشرعية هذه الشهادة	سمحت المراقبة المنجزة بملاحظة أن هذه الشهادة 1 قد تم تسليمها فعلا من قبل مكتب الجمارك المشار إليه وأن البيانات التي تحتوي عليها صحيحة
حرر بـــ .....في	لا تستوفي شروط الصحة ولا توافق القوانين المطلوبة (راجع الملاحظات المرفقة)
	..... في ..... بـــ.....
	.....
الختم	الختم
.....	.....
(التوقيع)	(التوقيع)

ملاحظات

1 – يجب أن لا تحتوي هذه الشهادة على أي كشط أو إضافات. ويجب إجراء التعديلات المحتملة بشطب العلامات الخاطئة وبإضافة إذا اقتضى الحال العلامات المرغوب فيها. وعلى كل تعديل يوضع بهذه الطريقة أن يوافق عليه من قبل الشخص الذي أعدّ الشهادة وأن تؤشر عليه السلطات الجمركية للبلد أو إقليم التسليم.

2 – يجب أن يتتابع ذكر السلع المشار إليها في الشهادة بدون فاصل ويجب أن تسبق كل سلعة برقم ترتيبي. ويرسم خط أفقي مباشرة أسفل آخر سلعة. وينبغي أن تشطب الفراغات بشكل لا يسمح بإضافات لاحقة.

3 – تعين السلع حسب ما هو معمول به تجاريا مع تقديم التوضيحات الكافية للسماح بالتعرف عليها.

الملحق 5

نموذج عن تصريح المموّن

أنا الممضي أسفله، أصرح أن السلع الموصوفة في هذه الفاتورة قد تم التحصل عليها

.....

.....

و(حسب الحالة) :

(أ) (1) تستوفي القواعد المتعلقة بتحديد "المنتوجات المتحصل عليها كليا"

أو (ب) (1) تم إنتاجها من المنتوجات التالية :

الوصف	بلد المنشأ (2)	القيمة (1)
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....

تم إخضاعها للتشغيلات التالية :

بـ..... (أذكر التشغيل)

بـ.....

حرر بـ.....، في

(التوقيع)

يملأ عند الضرورة

يملأ عند الضرورة. في هذه الحالة :

السلع المنشئية في أحد البلدان المنصوص عليها في الاتفاق أو الاتفاقية المختصة. أذكر هذا البلد

السلع المنشئية من بلد آخر، أذكر "البلد الآخر".